الاقتصاد الكلى

Macroeconomics

دكتور

محمدى فوزى أبو السعود

جامعة الإسكندرية





مقدمة

تشتمل النظرية الاقتصادية كما هو معروف على قسمين رئيسين وهما : الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى . ويختص هذا المؤلف بدراسة القسم الثانى من النظرية الاقتصادية وهو الاقتصاد الكلى Macroeconomics ، وقد تم كتابة موضوعات ذلك القسم بحيث يمكن استخدامها كمرجع لأولئك الذين سبق لهم دراسة المبادئ الأولية لعلم الاقتصاد ، فهذا المؤلف يهدف إلى تعريف القارئ المتخصص ببعض موضوعات الاقتصاد الكلى بصورة مبسطة ومتعمقة فى أن واحد .

ويتكون هذا المؤلف من عشرة فصول ، يتناول الفصل الأول منه مقدمة عامة فى الحسابات القومية وتوازن الدخل القومى ، والثانى يتناول محددات الطلب الكلى ، فى حين يتعرض الفصل الثالث لتوازن الدخل القومى ومفهوم المضاعف ، أما الفصلين الخامس والسادس فيتناولان السياسات النقدية والمالية ومشكلتى التضخم والبطالة . وقد خصص كل من الفصلين السابع والثامن لتحليل نموذج التوازن الكلى ، وتحليل منحنيا الطلب الكلى والعرض الكلى . ويتناول الفصل التاسع مفهوم ونظريات التجارة الدولية ، أما الفصل العاشر والأخير فقد تناول مشكلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية .

نسأل الله عز وجل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا المؤلف ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المؤلف
د . محمدى فوزى أبو السعود
قسم الاقتصاد – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

الفصل الأول

مقدمة فى الحسابات القومية
وتوازن الدخل القومى

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* قياس الناتج القومى الإجمالى (GNP) .
* مفهوم توازن الدخل القومى .

الفصل الأول

مقدمة فى الحسابات القومية

وتوازن الدخل القومى

يهتم الاقتصاد الكلى أساساً بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ككل ، ولاشك أن ذلك يساعد بدرجة كبيرة على تفسير العديد من المشكلات الاقتصادية على المستوى القومى ، مما يؤدى بالتبعية إلى رسم السياسات الاقتصادية الملائمة التى تساعد على حل تلك المشاكل ، وبالتالى زيادة درجة الأداء الاقتصادى للمجتمع ككل .

وتعتبر دراسة الحسابات القومية هى بمثابة الخطوة الأولى لفهم طبيعة المتغيرات على المستوى الكلى ، وذلك من خلال قياس بعض المتغيرات الكلية الهامة على المستوى الكلى مثل الناتج القومى والدخل القومى والإنفاق القومى . إن دراسة التغيرات فى تلك المتغيرات الكلية تعتبر خير مقياس للحكم على مستوى الأداء الاقتصادى فى المجتمع .

وفيما يلى سوف نستعرض أولاً : كيفية قياس الناتج القومى الإجمالى مع توضيح طبيعة العلاقة التى تربط بين كل من الناتج القومى والدخل القومى والإنفاق القومى ، ثانياً : عرض سريع لمفهوم توازن الدخل القومى وشروط تحقيقه .

أولاً – قياس الناتج القومى الإجمالى (GNP) :

يشير مفهوم الناتج القومى الإجمالى (GNP) [1] إلى مجموع السلع والخدمات التى ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة سنة . وعادة ما توجد ثلاث طرق للتفكير فى مفهوم الناتج القومى الإجمالى وكيفية قياسه : فأولاً يمكن أن نشير إلى الناتج من خلال قياس الإنفاق Spending على السلع والخدمات المنتجة بواسطة قطاعات المجتمع المختلفة وهى القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى وقطاع العالم الخارجى . وثانياً من خلال قياس حجم الإنتاج Production المتحقق فى القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو تعدينية ...... الخ . وأخيراً من خلال قياس الدخول أو المكاسب Earnings التى حصلت عليها فئات المجتمع المختلفة من خلال مساهمتها فى الحصول على ذلك الإنتاج . وكل واحدة من القياسات الثلاثة السابقة لها مفهومها الخاص ، ولكنها فى النهاية تؤدى وتشير إلى نفس الشئ وهو الناتج القومى الإجمالى ، حيث نجد فى النهاية أن الإنفاق سيتعادل بالضرورة مع الناتج الذى سيتعادل بدوره مع الدخل ، وبعبارة أخرى فإن المتطابقة التالية ستتحقق باستمرار وهى :

الإنفاق القومى ≡ الناتج القومي ≡ الدخل القومى .

وفيما يلى سوف نشير بشئ من التفصيل إلى كل طريقة من الطرق الثلاثة السابقة :

---

[1] Gross National Product.

1 – قياس الناتج القومى الإجمالى (*GNP*) من خلال الإنفاق :

يتمثل الإنفاق الكلى على السلع والخدمات التى ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة فى البنود التالية :

1 – الإنفاق الاستهلاكى (س) .

2 – الإنفاق الاستثمارى (ث) .

3 – الإنفاق الحكومى (ق) .

4 – الإنفاق الخارجى (الصادرات – الواردات) (ص – و) .

فبالنسبة للإنفاق الاستهلاكى (س) نجد أنه يتمثل فى إنفاق القطاع العائلى على كل من السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات ، والسلع غير المعمرة مثل الطعام والملابس ، وأخيراً الخدمات مثل التعليم والصحة .

أما الإنفاق الاستثمارى (ث) فيمكن تقسيمه بصفة عامة إلى نوعين وهما : الاستثمار الثابت Fixed Investment ، والاستثمار فى المخزون Inventory Investment . فبالنسبة للاستثمار الثابت فهو يتمثل فى الإنفاق على الهياكل الإنتاجية والآلات والمعدات والمكاتب بالإضافة إلى الإنفاق على بناء مساكن جديدة . والإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة هو الذى يدخل فقط ضمن الإنفاق القومى وذلك لأن الإنفاق على سلع رأسمالية قديمة لا يتضمن أية إضافات إلى رصيد رأس المال القائم وإنما يتضمن فقط تغييراً فى ملكية تلك الأصول الرأسمالية القديمة. ومن ناحية أخرى يدخل ضمن الإنفاق القومى ذلك الإنفاق على سلع رأسمالية مستوردة كانت قديمة أو جديدة لأنها تمثل إضافة إلى رصيد رأس المال القائم للمجتمع حتى لو كانت قديمة .

ويلاحظ أن الاستثمار بصفة عامة يعد متغير تيار Flow وذلك لأنه يؤدى لزيادة رصيد رأس المال للمجتمع خلال الفترة الزمنية التى تتم خلالها عملية القياس ، وهنا لابد من التفرقة بين الاستثمار الإجمالى Total Investment والاستثمار الإحلالى Replacement Investment حيث أن الفرق بينهما يمثل الاستثمار الصافى Net Investment . فالاستثمار الصافى يعرف على أنه يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس مال المجتمع أو بتعبير آخر فهو يمثل التغير فى رصيد رأس المال بين فترتين زمنيتين متتاليتين .

الاستثمار الصافى = الاستثمار الإجمالى – الاستثمار الإحلالى

أو

الاستثمار الصافى = رصيد رأس المال فى نهاية السنة (ن) –

رصيد رأس المال فى نهاية السنة (ن – 1) .

أما بالنسبة للاستثمار فى المخزون فهو لا يمثل إنفاق استثمارى حقيقى على السلع والخدمات ، حيث أنه يمثل ببساطة التغير فى رصيد مخزون مؤسسات الأعمال فى المجتمع ومن ثم يعرف على النحو التالى :

الاستثمار فى مخزون السنة (ن) = رصيد المخزون فى نهاية السنة (ن)

– رصيد المخزون فى نهاية السنة (ن – 1) .

ويلاحظ أن التغير فى المخزون الاستثمارى لن يؤثر فى قيمة الناتج القومى حيث أنه لو افترضنا قيام أحد الناشرين بطبع وإنتاج ألف نسخة من أحد الكتب ثم قام بتخزينها على أن يبيعها فيما بعد ، فى هذه الحالة تدخل قيمة هذه الكتب ضمن الناتج القومى كمخزون استثمارى حتى

لو لم يقم أحد بشراء هذه الكتب خلال سنة القياس وذلك لأنها تعد بمثابة إنفاق ضمنى على المخزون فإذا قام أحد الأفراد بشراء إحدى النسخ من الناشر مباشرة فإن الاستهلاك سيزيد بمقدار نسخة واحدة وسيقل المخزون بمقدار نسخة واحدة وبالتالى لن يتأثر الناتج القومى . ومن ناحية أخرى إذا افترضنا أن الناشر قد قام ببيع نسخة واحدة من الكتاب لإحدى المكتبات فإن مخزون الناشر سيقل بواحدة ويزيد مخزون المكتبة بواحدة ومن ثم لن يتأثر المخزون الاستثمارى ككل ، وبالتالى لن يتأثر الناتج القومى بتلك التغيرات فى المخزون الاستثمارى . كما يلاحظ أيضاً أن الاستثمار فى المخزون يكون موجباً عندما يزيد رصيد المخزون الاستثمارى ويكون سالباً عندما يقل رصيد ذلك المخزون .

أما الإنفاق الحكومى (ق) فيتمثل فى إنفاق الحكومة بكل هيئاتها ومؤسساتها المختلفة على السلع والخدمات ، وهنا نجد أن التفرقة بين كون الإنفاق استهلاكياً أو استثمارياً أم حكومياً يعتمد بصفة أولية على نوع المنفق أى الذى سينفق وليس على نوع المنتجات التى سيتم الإنفاق عليها . فعلى سبيل المثال إذا تم الإنفاق على شراء سيارات للاستهلاك العائلى فإن ذلك الإنفاق يعد إنفاقاً استهلاكياً . أما إذا تم شراء تلك السيارات كمعدات أو فى نطاق الأعمال فإن عملية الشراء تلك تدخل ضمن الإنفاق الاستثمارى ، أما إذا تم الشراء لأغراض حكومية فإن ذلك الإنفاق يحتسب ضمن الإنفاق الحكومى . وطالما أن الخدمات المؤداة بواسطة الحكومة غالباً ما يصعب تسعيرها فإنه يتم تقويمها نقدياً بما تكلفته الحكومة فى سبيل تقديم مثل هذه الخدمات .

وأخيراً فإنـه فـى حالـة الاقتصـاد المفتـوح الـذى يتعـامل مـع العـالم الخارجى شراءً وبيعاً فإن صافى المعاملات الناجمة عن ذلك (صادرات – واردات) تحتسب ضمن الناتج القومى . فالصادرات Exports تمثل السلع والخدمات التى يتم تصديرها من داخل البلد إلى خارجها ويحصل أصحابها على دخل نتيجة لعملية التصدير . أما الواردات Imports فتتمثل فى تلك السلع والخدمات التى يقوم البلد باستيرادها من الخارج ومن ثم يحصل أصحابها الأجانب على دخل فى مقابل ذلك .

ويلاحظ أن الجزء الأكبر من صادرات أى بلد يتم إنتاجه داخل البلد ، أما الجزء المتبقى فيتم استيراده من الخارج ليعاد تصنيعه ثم يصدر مرة أخرى إلى الخارج ولهذا يجب اقتطاع ذلك الجزء من حسابات الناتج القومى ، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن مصر قد قامت باستيراد محرك سيارة فيات من إيطاليا ثم قامت بوضع ذلك المحرك فى سيارة نصر محلية ثم قامت بتصديرها لإحدى الدول العربية ، فى هذه الحالة يجب خصم الإنفاق على المكون الأجنبى المستورد وهو المحرك من حسابات الناتج القومى ، ولهذا فإن الإنفاق على الصادرات هو الذى يضاف إلى الناتج القومى بينما يطرح الإنفاق على الواردات من ذلك الناتج ، وبعبارة أخرى فإن الاهتمام ينصب فقط على صافى الصادرات وهو الفرق بين الصادرات والواردات .

ونأتى الآن إلى تساؤل هام وهو : ما هى بنود الإنفاق التى يجب احتسابها ضمن الناتج القومى ؟ للإجابة على ذلك التساؤل يجب بداية أن نتجنب الوقوع فيما يسمى بمشكلة الازدواج الحسابى Double Counting حتى لا يتم احتساب الإنفاق على نفس الشئ مرتين . فالإنفاق على شراء

أصول قديمة عمرها عشرة أعوام مثلاً لا يجب أن يدخل ضمن بنود الإنفاق حيث تم احتسابها منذ عشرة أعوام مضت عندما كانت تلك الأصول جديدة . ولكى نتجنب الوقوع فى مثل تلك المسألة فإنه لا يجب احتساب الإنفاق على شراء السلع الوسيطة Intermediate Goods ضمن الناتج القومى وذلك لأنها دخلت ضمن إنتاج السلع النهائية وبالتالى فإنه يجب احتساب الإنفاق على السلع والخدمات النهائية فقط . ومن الجدير بالذكر أن السلع والخدمات مختلفة كثيراً فى النوع ، وبالتالى فإنه يتم تقييم الإنفاق عليها من واقع أسعارها فإذا كان سعر الثلاجة ضعف سعر البوتاجاز مثلاً فإن الإنفاق على الثلاجة سيعادل ضعف الإنفاق على البوتاجاز وهكذا .

وأخيراً نجد أنه إذا رمزنا للإنفاق الاستهلاكى بالرمز (س) والإنفاق الاستثمارى بالرمز (ث) والإنفاق الحكومى بالرمز (ق) والإنفاق الخارجى (صادرات – واردات) بالرمز (ص – و) فإنه يمكن كتابة المعادلة التالية :

الإنفاق القومى = الناتج القومى = س + ث + ق + (ص – و)

2 – قياس الناتج القومى الإجمالى (*GNP*) من خلال الإنتاج : القيمة المضافة

يمكن حساب الناتج القومى الإجمالى أيضاً من خلال تجميع الإنتاج المتحقق من كل السلع والخدمات بواسطة قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة . وكما سبق وذكرنا فى الحالة الأولى فإنه لابد أن نتجنب الوقوع فى مشكلة الازدواج أو التكرار الحسابى ، حيث أن بعض القطاعات الاقتصادية تتخصص فى إنتاج السلع الوسيطة والتى تستخدم بدورها فى إنتاج سلع أخرى .

وتستخدم طريقة القيمة المضافة Value Added للتغلب على مشكلة الازدواج الحسابى حيث تمكن هذه الطريقة من الوصول بدقة إلى مقدار ما تضيفه كل منشأة إنتاجية تعمل فى النشاط الاقتصادى إلى الناتج القومى . وتعرف القيمة المضافة لمنشأة إنتاجية ما على أنها تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلى لهذه المنشأة وبين المدفوعات للسلع الوسيطة التى ساهمت فى تحقيق ذلك الناتج الكلى .

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلى – قيمة المدفوعات للسلع الوسيطة

فعلى سبيل المثال نجد أن القيمة المضافة التى تحققها شركة لصناعة السيارات هى عبارة عن قيمة الإنتاج الكلى للسيارات مطروحاً منها المدفوعات للسلع الوسيطة التى ساهمت فى إنتاج تلك السيارات من زجاج وحديد وصلب وخلافه . وعليه فإن استخدام طريقة القيمة المضافة لحساب الناتج القومى تقوم على أساس طرح قيمة كل ما تحصل عليه المنشأة الإنتاجية من سلع وسيطة لازمة لإتمام منتجها النهائى وذلك من قيمة الإنتاج الكلى لهذه المنشأة . وبناءاً على ما سبق يمكن لنا بسهولة التفرقة بين ما هو إنتاج وسيط وبين ما هو إنتاج نهائى حيث يتم استبعاد قيمة السلع الوسيطة عند حساب الناتج القومى .

وبعد القيام بحساب القيمة المضافة لكل منشأة إنتاجية أو لكل قطاع اقتصادى على حدة ، يتم تجميع تلك القيم المضافة معاً والذى يساوى فى النهاية مجموع القيم المضافة التى حققتها كل المنشآت والقطاعات الاقتصادية العاملة فى النشاط الاقتصادى حيث نجد أن الناتج القومى سيساوى مجموع القيم المضافة :

الناتج القومى = مجموع القيم المضافة

أو بمعنى آخر فإن :

الناتج القومى = مجموع قيم المنتجات الكلية
– مجموع قيم المدفوعات للسلع الوسيطة.

وتجدر الإشارة إلى وجود تفرقة هامة بين كل من الناتج القومى الإجمالى (GNP) والناتج المحلى الإجمالى (GDP) [1]، وهنا نجد أن الفرق بين مصطلحى القومى والمحلى يرتبط بصفة أساسية بجنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا فى تحقيق الناتج القومى . فالناتج القومى الإجمالى (GNP) كما عرفناه سابقاً يشير إلى إجمالى السلع والخدمات التى أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الوطنية التى يمتلكها أفراد المجتمع والذين يتمتعون بجنسية البلد الذى يقيمون فيه وذلك خلال فترة زمنية عادة عام ، بغض النظر عن المكان الذى تحقق فيه ذلك الإنتاج ، أو بمعنى آخر سواء تحقق ذلك الإنتاج داخل البلد بالكامل أو تحقق جزء منه خارج نطاق البلد .

أما الناتج المحلى الإجمالى (GDP) فيشير إلى إجمالى السلع والخدمات التى أنتجت بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقط خلال فترة زمنية عادة عام بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون تلك العناصر الإنتاجية ، أو بمعنى آخر سواء كانت تلك العناصر الإنتاجية مملوكة بالكامل للأفراد الوطنيين الذين يتمتعون بجنسية البلد الذى يقيمون فيه ، أو كانت أجزاء منها مملوكة للأجانب الذين لا يحملون جنسية ذلك البلد .

---

[1] Gross Domestic Product.

وبعبارات أكثر تحديداً فإن مفهوم الناتج القومى الإجمالى يركز على جنسية أصحاب عناصر الإنتاج ، والذين يجب أن يكونوا وطنيين يتمتعون بالجنسية الكاملة للبلد الذى يقيمون فيه بغض النظر عن مكان الإنتاج . أما الناتج المحلى الإجمالى فيركز على مكان الإنتاج والذى يجب أن يكون داخل حدود البلد بغض النظر عن جنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا فى ذلك الناتج ، أى سواء كانوا وطنيين يحملون جنسية البلد أم كانوا أجانب لا يحملون جنسية ذلك البلد .

مما سبق نستنتج أن التفرقة بين كل من الناتج القومى الإجمالى والناتج المحلى الإجمالى تتوقف أساساً على الفرق بين الإنتاج المتحقق بواسطة عناصر إنتاج مملوكة لمواطنين يحملون جنسية البلد وتحقق إنتاجهم خارج البلد ، وبين الإنتاج المتحقق بواسطة عناصر إنتاج مملوكة لأجانب لا يحملون جنسية البلد وتحقق إنتاجهم خارج البلد . فإذا كان الفرق صفراً فإن الناتج القومى الإجمالى سيتعادل مع الناتج المحلى الإجمالى ، وإذا كان الفرق موجباً أى زاد إنتاج المواطنين خارج البلد عن إنتاج الأجانب داخل البلد فإن الناتج القومى الإجمالى سيزيد عن الناتج المحلى الإجمالى ، أما إذا كان الفرق سالباً أى قل إنتاج المواطنين خارج البلد عن إنتاج الأجانب داخل البلد فإن الناتج القومى الإجمالى سيقل عن الناتج المحلى الإجمالى .

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى تفرقة هامة أخرى بين كل من الناتج القومى الإجمالى (GNP) والناتج القومى الصافى (NNP) [1] حيث

---

[1] Net National Product.

نجد أن الناتج القومى الصافى يتمثل فى الناتج القومى الإجمالى مطروحاً منه قيمة الإهلاك الرأسمالى (الاستثمار الإحلالى) .

3 – قياس الناتج القومى الإجمالى (*GNP*) من خلال الدخل :

عندما يقوم أفراد المجتمع الذين يتمتعون بجنسية البلد سواء كانوا يعملون داخل نطاق هذا البلد أو خارجه ، بتقديم عناصر الإنتاج التى يمتلكونها للمساهمة فى الحصول على الناتج القومى فإنهم يحصلون فى مقابل ذلك على دخول ملكية ، وهذه الدخول تمثل المدخل الثالث لقياس الناتج القومى الإجمالى . ولمعرفة العلاقة بين الناتج القومى والدخل القومى وكيف أنهما لابد أن يتطابقا فى النهاية سنعود إلى المدخل السابق مباشرة وهو عن كيفية قياس الناتج القومى الإجمالى من خلال القيمة المضافة والتى تعرف كما سبق وذكرنا على أنها تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلى وقيمة المدفوعات للسلع الوسيطة .

دعنا الآن نفرض وجود تاجر سيارات Car Dealer وأن القيمة المضافة التى يحققها هذا التاجر ما هى إلا عبارة عن الفرق بين قيمة مبيعات السيارات والتكاليف الكلية الناتجة عن بيع تلك السيارات ، هذا الفرق لابد أن يمثل دخولاً لأشخاص آخرين حيث يمكن تقسيمه إلى عدة أجزاء ، الجزء الأول يذهب فى صورة أجور للعمال ورجال البيع ، والجزء الثانى يذهب فى صورة ريع إلى مالك معرض السيارات الذى استأجره منه التاجر لعرض السيارات للبيع ، والجزء الثالث يمثل سعر الفائدة الذى يدفعه التاجر للبنك مقابل اقتراض بعض الأموال اللازمة لتمويل عملية بيع السيارات ، أما الجزء الأخير المتبقى residual فيمثل الربح الذى يذهب مباشرة إلى تاجر السيارات .

وخلاصة ما سبق هو أن القيمة المضافة التى حققها تاجر السيارات قد ذهبت إلى الأفراد فى صورة دخول سواء كانت فى شكل أجـور أو ريـع أو فـائدة أو ربـح . ومـا ينطبـق علـى تـاجر السـيارات يمكـن تطبيقـه علـى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية التى تحقق قيمة مضافة يمثل مجموعها الدخل القومى للبلد والذى يساوى بدوره مجموع عوائد الإنتاج التى يمتلكهـا أفراد المجتمع وهى على النحو التالى :

1 – الأجـور والمرتبـات والمهايـا ومـا فـى حكمهـا كعـائد لعنصـر العمل .

2 – الإيجارات والريع وما فـى حكمهـا كعـائد لعنصـر الأرض أو الموارد الطبيعية .

3 – الفوائد كعائد لمساهمة عنصر رأس المال فى العملية الإنتاجية .

4 – الأرباح كعائد متبقى خاص بعنصـر التنظيم .

مما سبق يمكن استنتاج الآتى :

∵ مجموع القيم المضافة = مجموع عوائد عناصر الإنتاج .

∵ الناتج القومى = مجموع القيم المضافة (1)

∵ الدخـل القومـى = مجمـوع عوائـد عنــاصر الإنتــاج (أجـور + ريـع + ربح + فائدة) (2)

من (1) ، (2) :

∴ الناتج القومى = الدخل القومى

والمتطابقة السابقة توضح أن الدخل القومى لابـد أن يكـون مسـاوياً للناتج القومى . وعلى الرغم من أن كـلا مـن الدخـل والنـاتج يقيسـان نفس الشئ وهو الناتج القومى الإجمالى (GNP) إلا أن تقديرات الدخل القومى قد تختلف عن تقديرات النـاتج القومـى بسـبب وجـود كـل مـن مخصصـات إهلاك رأس المال والضرائب غـير المباشـرة والإعانـات الحكوميـة ويمكـن توضيح ذلك كما يلى :

الناتج القومـى الصـافى = النـاتج القومـى الإجمـالى - مخصصـات إهلاك رأس المال .

الدخـل القومـى = النـاتج القومـى الصـافى - الضرائـب غـير المباشرة + الإعانات الحكومية .

وفى نهاية هذا الفصل سوف نتعرض بصورة مختصرة إلى التفرقة بين القيم النقدية والقيم الحقيقية عند حساب كل مـن النـاتج القومـى والدخـل القومى .

الناتج القومى الحقيقى والناتج القومى بالأسعار الجارية :

الناتج القومى بالأسـعار الجاريـة يعـرف باختصـار علـى أنـه قيمـة الناتج القومى مقاساً بالأسعار الجارية للسلع والخدمـات ، ومـن ثـم نجـد أن الناتج القومى مقدراً بالأسعار الجاريـة قـد يتغير لأحـد سـببين : إمـا لتغير الكميات المنتجـة مـن السـلع والخدمـات النهائيـة أو لتغير المسـتوى العـام للأسعار ، حيث أن تقدير قيمة الناتج القومى تتم عن طريق ضـرب الكميات المنتجة مـن السـلع والخدمـات خـلال سـنتين متتـاليتين ، بينمـا إذا افترضنـا ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة معينة ولتكن 10 ٪ فـى السـنة الثانيـة

عن الأولى ، فمعنى ذلك أن قيمة الناتج القومى ستزيد فى السنة الثانية عن السنة الأولى بنسبة 10 ٪ ، وذلك على الرغم من عدم حدوث أى زيادة حقيقية فى الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية . فإذا اعتمدنا على هذا المقياس فى الحكم على مستوى النشاط الاقتصادى لبلد ما يصبح هذا المقياس مضللاً لاعتماده أساساً على الأسعار الجارية فى تقدير الناتج القومى خلال فترات زمنية متعاقبة وللتغلب على تلك المشكلة أو بمعنى آخر لاستبعاد أثر التغيرات فى الأسعار الجارية خلال فترات زمنية متعاقبة وهو ما يسمى بأثر التضخم ، فإن الأمر يستلزم قياس الناتج القومى على أساس الأسعار الثابتة ، أى قياس الناتج القومى خلال عدد من السنوات على أساس واحد وهو الأسعار المعلنة فى سنة معينة تسمى سنة الأساس ، وعلى ذلك فإن الناتج القومى الحقيقى Real GNP هو عبارة عن الناتج القومى الحقيقى مقدراً بالأسعار الثابتة ، ولاشك أن الناتج القومى الحقيقى سيكون أكثر دقة فى التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادى وذلك لأنه يعزل أثر التغيرات فى الأسعار الجارية أو ما يسمى بأثر التضخم .

الدخل القومى النقدى والدخل القومى الحقيقى :

كما فرقنا بين الناتج القومى الحقيقى (الناتج القومى مقدراً بالأسعار الثابتة) وبين الناتج القومى مقدراً بالأسعار الجارية ، فإننا سنقوم أيضاً بالتفرقة بين كل من الدخل القومى النقدى و الدخل القومى الحقيقى ، فالدخل القومى النقدى هو عبارة عن مجموع الدخول التى يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة لمساهمتهم بعناصر الإنتاج التى يمتلكونها فى عملية الإنتاج . والدخول هنا تكون فى صورة نقدية Nominal Income .

أما الدخل القومى الحقيقى Real Income فهو عبارة عن إجمالى السلع والخدمات التى يحصل عليها أفراد المجتمع عن طريق دخولهم النقدية ، ومن هنا يرتبط كل من الدخل القومى الحقيقى والدخل القومى النقدى بالمستوى العام لأسعار السلع والخدمات حيث نجد أن :

$$\text{الدخل القومى الحقيقى} = \frac{\text{الدخل القومى النقدى}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ومن المعادلة السابقة يمكن أن نخلص إلى العلاقات التالية :

(1) إذا ارتفع الدخل القومى لبلدٍ ما بنسبة 10 ٪ خلال أحد الأعوام وارتفع المستوى العام للأسعار خلال نفس العام وبنفس النسبة فإن الدخل القومى الحقيقى سيظل ثابتاً .

(2) إذا انخفض كل من الدخل القومى النقدى والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل القومى الحقيقى سيظل ثابتاً أيضاً .

(3) إذا ارتفع الدخل القومى النقدى وظل المستوى العام للأسعار ثابتاً فإن الدخل القومى الحقيقى سوف يزداد .

(4) إذا انخفض الدخل القومى النقدى وظل المستوى العام للأسعار ثابتاً فإن الدخل القومى الحقيقى سوف ينخفض .

(5) إذا ارتفع الدخل القومى النقدى بنسبة أكبر من ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن الدخل القومى الحقيقى سوف يزداد .

(6) إذا ارتفع الدخل القومى النقدى بنسبة أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن الدخل القومى الحقيقى سوف ينخفض .

ثانياً – مفهوم توازن الدخل القومى :

ذكرنا فيما سبق أن الناتج القومى يتعادل دائماً مع الدخل القومى ، فجانب الإنتاج يقيس تيار السلع والخدمات التى أنتجها أفراد المجتمع ويتم ذلك عن طريق حساب الإنفاق على هذه المنتجات بواسطة قطاعات المجتمع المختلفة سواء كانت عائلية أو إنتاجية أو حكومية أو خارجية ، أما جانب الدخل فهو يقيس تيار الدخول المكتسبة بواسطة أفراد المجتمع وذلك عن طريق حساب عوائد عوامل الإنتاج التى ساهمت فى إنتاج تلك السلع والخدمات . ومعنى ذلك أن الدخل القومى يذهب إلى القطاع الإنتاجى فى صورة تيار من الإنفاق على السلع والخدمات التى أنتجها ذلك القطاع ، ثم يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى القطاع العائلى فى صورة تيار من عوائد عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاج السلع والخدمات ، وهكذا يستمر التدفق الدائرى للدخل القومى ، ولكن إذا افترضنا وجود تسربات من تيار الدخل القومى أو وجود إضافات إلى تيار الدخل القومى فإن شرط التوازن يقتضى فى هذه الحالة تساوى التسربات مع الإضافات .

ولكى يكون الدخل القومى أيضاً فى حالة توازن يجب أن يتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى أو يتعادل الناتج الكلى مع الطلب الكلى ، فإذا رمزنا للناتج الكلى بالرمز (ى) و الطلب الكلى بالرمز (ط ى) فإن شرط التوازن يتطلب أن يتساوى كل من ى ، ط ى .

شرط التوازن ى = ط ى (1)

والطلب الكلى فى حالة الاقتصادى المغلق يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مكونات رئيسية وهى الطلب الاستهلاكى العائلى (س) والطلب

الاستثمارى المرغوب (ث) والطلب الحكومى على السلع والخدمات المختلفة (ق) . وبناءً على ذلك يمكن لنا إعادة كتابة شرط التوازن السابق على الصورة التالية :

ى = طـ ى = س + ث + ق (2)

وشرط التوازن السابق يعتمد على عدد من الافتراضات من أهمها :

1 – إهمال القطاع الخارجى (صادرات وواردات) بمعنى افتراض حالة اقتصاد مغلق كما سبق وذكرنا .

2 – إهمال الإهلاك الرأسمالى ومن ثم لا يوجد داع للتفرقة بين كل من الناتج القومى الإجمالى والناتج القومى الصافى .

3 – افتراض التعادل التام بين كل من الناتج القومى والدخل القومى وهذا يعنى أن النموذج لا يتضمن بعض المتغيرات التى قد تؤدى لوجود اختلافات بين تقدير كل من الناتج القومى والدخل القومى وذلك مثل الضرائب غير المباشرة والإعانات الحكومية .

4– افتراض أن جميع متغيرات النموذج مقاسة بوحدات حقيقية .

وطالما أن الناتج القومى ≡ الدخل القومى = ى فإن يمكن لنا كتابة كل من معادلتى الناتج القومى و الدخل القومى كما يلى :

الناتج القومى = ى ≡ س + ث ر + ق (3)

والمطابقة السابقة تعنى أن الناتج القومى يساوى مجموع كل من الاستهلاك (س) والاستثمار المحقق (ث ر) والإنفاق الحكومى (ق) .

الدخل القومى = ى ≡ س + خ + ض (4)

والمتطابقة السابقة تعنى ببساطة كيفية التصرف فى الدخل القومى حيث يذهب جزء منه إلى الاستهلاك (س) وجزء آخر إلى الادخار (خ) والجزء الأخير يذهب فى صورة ضرائب إلى الحكومة (ض) .

وبمساواة المعادلة رقم (4) بالمعادلة رقم (2) نحصل على :

س + خ + ض ≡ ى = س + ث + ق

وبطرح (س) من طرفى المعادلة نحصل على :

خ + ض = ث + ق

(التسربات) = (الإضافات) (5)

وبمساواة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (2) نحصل على :

س + $ث_ر$ + ق ≡ ى = س + ث + ق

وبطرح (س) ، (ق) من طرفى المعادلة نحصل على :

$ث_ر$ = ث (6)

(الاستثمار المحقق) = (الاستثمار المرغوب)

مما سبق يمكن أن نستنتج ثلاثة صور متكافئة تحقق شروط التوازن وهى :

ى = س + ث + ق

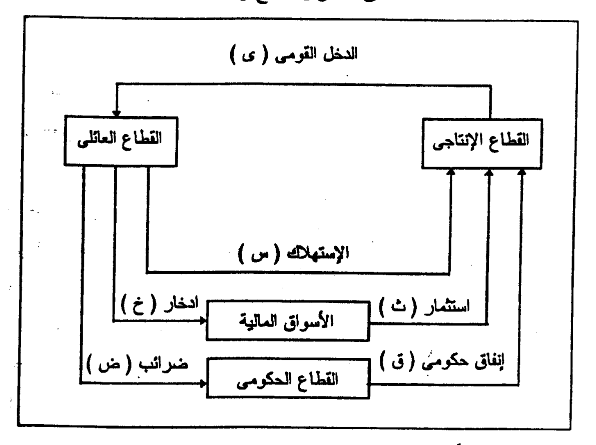
خ + ض = ث + ق

$ث_ر$ = ث

ولكى نتفهم مغزى شروط التوازن السابقة سوف نستعين بالشكل الآتى الذى يوضح كيفية التدفق الدائرى للناتج والدخل .

شكل رقم (1-1)

التدفق الدائرى للناتج والدخل



اعتماداً على الشكل السابق يمكن لنا توضيح حركة التدفق الدائرى للناتج والدخل كما يلى :

عندما يحصل القطاع العائلى على الدخل (ى) من القطاع الإنتاجى كعوائد لعناصر الإنتاج التى تم بيعها للقطاع الإنتاجى فإنه يتصرف فى الدخل على النحو التالى : إذا افترضنا بداية وبغرض التبسيط أن القطاع العائلى قام بإنفاق كل الدخل الذى حصل عليه على شراء منتجات القطاع الإنتاجى فإن ذلك معناه أن تدفق الدخل يذهب مرة أخرى

إلى القطاع الإنتاجى فى صورة إنفاق استهلاكى (س) على منتجات القطاع الإنتاجى والذى سيقوم بدوره بإعادة التدفق مرة أخرى إلى القطاع العائلى فى صورة دخل (ى) . أى أن ى = س أو أن الناتج = الدخل = الاستهلاك ، ويترتب على ذلك أن الدخل القومى فى حالة توازن دائم حيث لا يوجد تسربات أو إضافات إلى تيار الدخل القومى .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة الشديدة حيث أن الدخل الذى يتحصل عليه القطاع العائلى يذهب جزء منه مباشرة إلى القطاع الإنتاجى فى صورة إنفاق استهلاكى (س) ، أما الأجزاء الباقية والتى تمثل تسربات leakages من تيار الدخل فهى تتمثل فى كل من الادخار (خ) والضرائب (ض) . فالادخار (خ) كصورة من صور التسرب يذهب إلى المؤسسات المالية والتى تقوم بدورها بإعادة ضخ هذه المدخرات فى صورة استثمار (ث) أى كإضافة Injection إلى القطاع الإنتاجى . وعند هذا المستوى من التحليل نجد أنه لكى يكون الدخل القومى فى حالة توازن يجب أن يتعادل الادخار (خ) كتسرب مع الاستثمار (ث) كإضافة . أما الجزء الأخير من الدخل وهو الضرائب (ض) فهو يذهب من القطاع العائلى إلى القطاع الحكومى التى تقوم بدورها بإعادة ضخه مرة أخرى فى صورة إنفاق حكومى (ق) أى كإضافة إلى القطاع الإنتاجى . وهنا لكى يكون الدخل القومى فى حالة توازن يجب أن يتعادل مجموع التسربات (خ + ض) مع مجموع الإضافات (ث + ق) .

وأخيراً فإنه لكى يكون الدخل القومى فى حالة توازن أيضاً يجب أن يتعادل الاستثمار المحقق (ث ر) مع الاستثمار المرغوب (ث) حيث شرط التوازن ث ر = ث .

ولتوضيح ذلك نفترض أن مستوى الناتج الكلى (ى = س + ث ر + ق) يزيد عن مستوى الطلب الكلى (ط ى = س + ث + ق)

بمعنى أن : ى > ط ى

س + ث ر + ق > س + ث + ق

ث ر > ث

ومعنى ما سبق أن الاستثمار المحقق (ث ر) يزيد عن الاستثمار المرغوب (ث) والفرق بين الاستثمار المحقق والاستثمار المرغوب (ث ر – ث) يعبر عن كمية الناتج الكلى غير المباعة والتى تزيد عن مستوى المخزون الاستثمارى المرغوب وهذه الزيادة تمثل تركيم غير مقصود unintended فى المخزون الاستثمارى .

ويحدث العكس تماماً فى حالة افتراض أن مستوى الناتج الكلى يقل عن مستوى الطلب الكلى أو أن الاستثمار المحقق (ث ر) يقل عن الاستثمار المرغوب (ث) حيث يمثل الفرق بينهما نقص غير مقصود فى المخزون الاستثمارى .

أما إذا افترضنا أن الاستثمار المحقق (ث ر) يتعادل مع الاستثمار المرغوب (ث) ، فمعنى ذلك أن التوازن يتحقق وذلك عندما يكون المخزون الاستثمارى عند المستوى الذى ترغبه المنشآت الإنتاجية أو بعبارة أخرى عندما يكون الفرق بين كل من الاستثمار المحقق والاستثمار المرغوب مساوياً للصفر (ث ر – ث = صفر) .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أننا افترضنا فى التحليل السابق وجود اقتصاد مغلق أى لا يتعامل مع العالم الخارجى شراءً وبيعاً ، ولكى

نقترب من الواقع العملى سنفترض وجود اقتصاد مفتوح بمعنى وجود متغيرين جديدين وهما الصادرات (ص) والتى تمثل إضافات إلى تيار الدخل القومى والواردات (و) والتى تمثل تسربات من تيار الدخل القومى ، ومن ثم يصبح الشرط العام لتوازن الدخل القومى هو :

خ + ض + و = ث + ق + ص (7)

إجمالى التسربات = إجمالى الإضافات

وما يهمنا هنا هو أن تتحقق المساواة بين إجمالى التسربات وإجمالى الإضافات وليس من المهم أن تتحقق المساواة بين كل بند من بنود التسربات مع ما يقابله من كل بند من بنود الإضافات ، فمثلاً قد لا يتعادل الادخار مع الاستثمار ، ومع ذلك يتحقق الشرط العام للتوازن وهو تعادل إجمالى التسربات مع إجمالى الإضافات .

فإذا قمنا الآن بإضافة الاستهلاك (س) إلى طرفى المعادلة السابقة نحصل على الآتى :

س + خ + ض + و = س + ث + ق + ص (8)

فإذا قمنا بنقل الواردات (و) إلى الطرف الأيسر من المعادلة السابقة نحصل على :

س + خ + ض = س + ث + ق + (ص - و) (9)

حيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة السابقة عناصر الدخل الكلى ، ويمثل الطرف الأيسر عناصر الطلب الكلى ومن ثم يتحقق التوازن عندما يتعادل الدخل الكلى (ى) مع الطلب الكلى (ط ى) .

كما يمكن لنا أيضاً إعادة ترتيب المتغيرات التى فى المعادلة رقم (9) عن طريق نقل كل من (ض) ، (و) إلى الطرف الأيسر من المعادلة ونقل (ث) إلى الطرف الأيمن من المعادلة لنحصل على الآتى :

(خ – ث) = (ق – ض) + (ص – و)   (10)

والطرف الأيمن من المعادلة السابقة يمثل الزيادة فى المدخرات الخاصة عن الاستثمار الخاص وهو ما يمثل تسربات من تيار الدخل يجب أن يقابلها إضافات تتمثل فى تحقيق زيادة فى الإنفاق الحكومى عن الضرائب (ق – ض) ، أو ما يسمى بإحداث عجز فى الموازنة العامة للدولة ، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات عن قيمة الواردات (ص – و) أو ما يسمى بإحداث فائض فى الميزان التجارى .

والمتطابقة السابقة توضح أن هناك علاقة هامة وقوية بين كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومى والقطاع الخارجى ، فإذا افترضنا على سبيل المثال تساوى كل من الادخار والاستثمار أى أن خ – ث = صفر ، فمعنى ذلك أن حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة (ق > ض) سوف ينعكس فى حدوث عجز مساوٍ له فى ميزان التجارة الخارجية (ص < و) ، أو يحدث العكس بمعنى أن حدوث فائض فى الموازنة العامة للدولة (ق < ض) سوف ينعكس فى حدوث فائض مساوٍ له فى ميزان التجارة الخارجية (ص > و) .

الفصل الثانى

أهم محددات الطلب الكلى

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* دالة الاستهلاك .
* دالة الاستثمار .
  - أنواع الاستثمار .
  - محددات الاستثمار .
  - قرارات الاستثمار .
  - الكفاءة الحدية لرأس المال .

الفصل الثانى

أهم محددات الطلب الكلى

يتحقق المستوى التوازنى للدخل القومى عندما يتعادل الطلب الكلى مع الناتج الكلى وحيث يتساوى إجمالى التسربات من تيار الدخل مع إجمالى الإضافات إلى تيار الدخل . ولقد ركز الاقتصادى الشهير جون منيارد كينز على فكرة الطلب الكلى والتغيرات فيه كمحدد أساسى للتغيرات فى المستوى التوازنى للدخل القومى ، ولقد اعتقد كينز أن العجز فى الطلب الكلى كان مسئولاً بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التى سادت العالم فى بداية الثلاثينات من هذا القرن ، ومن ثم فقد اعتقد كينز بأن زيادة معدلات النمو فى مكونات الطلب الكلى ستؤدى إلى زيادة حجم العمالة والتوظف ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظف الكامل .

وفى هذا الفصل سوف نتعرض بشئ من التفصيل لأهم مكونات الطلب الكلى وسينصب اهتمامنا فقط على كل من الاستهلاك والاستثمار كأهم محددات الطلب الكلى .

أولاً – دالة الاستهلاك *Consumption Function* :

تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز فى تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى . ويرى كينز أن هناك العديد من العوامل المؤثرة فى حجم الاستهلاك الكلى للمجتمع حيث أجملها فى نوعين من العوامل وهما العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية ، فالعوامل الموضوعية المحددة للاستهلاك يمكن تلخيصها فى كل من العادات

الاستهلاكية ، وهيكل توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع ، ومستوى الأسعار ، وحجم الأصول والثروة التى يمتلكها أفراد المجتمع . أما العوامل الشخصية فيرى كينز أنها تنحصر فى الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل . إلا أن كينز رأى أن أهم محددات الاستهلاك هو الدخل المتاح والذى يعرف على أنه عبارة عن الدخل الكلى مطروحاً منه حجم الضرائب المباشرة . والعلاقة التى تربط بين حجم الاستهلاك الكلى وحجم الدخل المتاح هى علاقة طردية بمعنى أن زيادة حجم الدخل المتاح ستؤدى إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلى والعكس صحيح .

ويمكن لنا كتابة دالة الاستهلاك الكينزية فى صورتها الخطية كما يلى :

س = أ + ب ى م

حيث س : تمثل حجم الاستهلاك الحقيقى .

أ : تقيس حجم الاستهلاك الحقيقى عندما يكون حجم الدخل الحقيقى المتاح مساوياً للصفر . بمعنى أنها تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى وعلى هذا فإن (أ) تأخذ دائماً قيمة موجبة أ > صفر .

ب : تمثل الميل الحدى للاستهلاك والذى يعرف على أنه مقدار الزيادة فى الاستهلاك نتيجة لزيادة معينة فى حجم الدخل المتاح .

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\text{التغير فى حجم الإستهلاك}}{\text{التغير فى حجم الدخل المتاح}}$$

$$\text{ب} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ى م}}$$

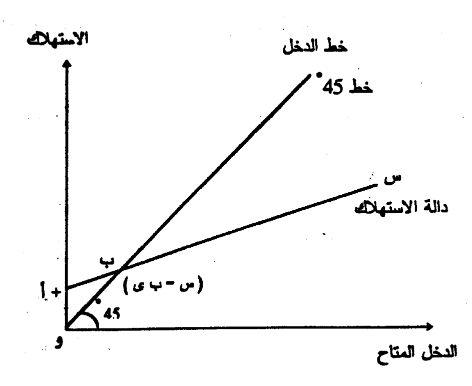
والميل الحدى للاستهلاك دائماً قيمته موجبة أكبر من الصفـر وأقـل من الواحد الصحيح حيث 1 > ب > صفر .

ى م : تشير إلى حجم الدخل المتاح وهو عبارة عن الدخل الحقيقـى مطروحاً منه حجم الضرائب المباشرة .

ى م = ى − ض

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك فى صورتها الخطية بيانياً فـى الشـكل البيانى التالى :

شكل رقم (2-1)



فى الشكل السابق تم رسم خط 45 ° أو خـط الدخـل الـذى ينصـف الزاوية القائمة عند نقطة الأصل . وتم رسم دالة الاستهلاك عبارة عن خـط مستقيم ميله موجب والذى يعبر عن الميل الحدى للاستهلاك وهو ميل ثابت دائماً . وتقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى عنـد النقطـة (أ) يعنـى

أن حجم الاستهلاك = قيمة موجبة = + أ عندما يكون حجم الدخل مساوياً للصفر . ويطلق على الدالة السابقة دالة الاستهلاك فى الأجل القصير .

أما نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل فتعنى أن حجم الاستهلاك = حجم الدخل المتاح . وبما أن حجم الدخل المتاح يتوزع فيما بين الاستهلاك والادخار بمعنى أن :

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

ى م = س + خ

فيترتب على ذلك أن حجم الادخار = صفر عندما يتعادل حجم الاستهلاك مع حجم الدخل المتاح عند النقطة (ب) وهى تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل .

وبما أن الادخار هو الجزء غير النفق من الدخل على الاستهلاك فإنه يمكن لنا كتابة دالة الادخار على الصورة التالية :

خ = ى م − س

خ = ى م − [أ + ب ى م]

خ = ى م − أ − ب ى م

خ = − أ + ى م − ب ى م

خ = − أ + ى م [1 − ب]

خ = − أ + [1 − ب] ى م

حيث خ : تمثل حجم المدخرات الحقيقية .

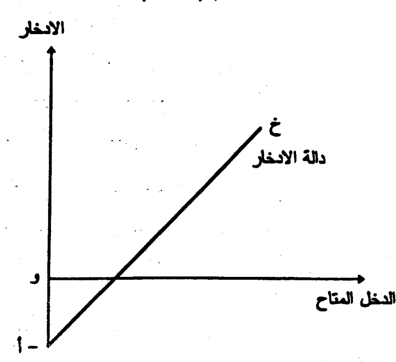
– أ : تمثل نقطة تقاطع دالة الادخار مـع المحـور الرأسـى ، وهى تمثل الجزء السالب من دالـة الادخـار أو بعبـارة أخرى فهى تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سـابقة لتغطيـة حجـم الاسـتهلاك (+ أ) عندمـا يكـون حجـم الدخل المتاح مساوياً للصفر .

(1 – ب) : تمثل الميل الحدى للادخار = $\frac{\Delta خ}{\Delta ى_م}$ والـذى يعرف على أنه مقدار التغير فى حجم الادخـار نتيجـة للتغير فى حجم الدخل ، وقيمة الميـل الحـدى للادخـار أيضاً موجبة وأقل من الواحد وأكبر من الصفر حيث :

صفر < م ح خ < 1

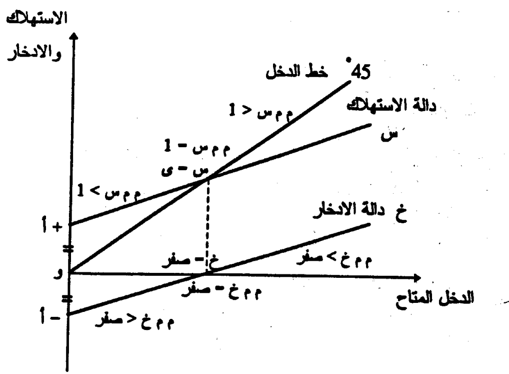
ويمكن لنا تصوير دالة الادخار بيانياً كما فى الشكل التالى :

شكل رقم (2-2)



ويمكن الربط بين كلٍ من دالتى الاستهلاك والادخار فى شكل بيانى واحد كما يلى :

شكل رقم (2-3)



يتضح من الشكل السابق ما يلى :

(1) نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرأسى تكون عند قيمة سالبة (- أ) تعادل تماماً القيمة الموجبة (+ أ) والتى تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى .

(2) نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقى والتى تعنى أن حجم المدخرات يساوى صفر تقع تماماً أسفل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل والتى تعنى أن حجم الدخل مساوى لحجم الاستهلاك .

(3) الميل الحدى للاستهلاك $(\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ى}_\text{م}})$ عند أى نقطتين تقعان على دالة الاستهلاك ثابت دائماً مهما زاد الدخل ذلك لأن دالة الاستهلاك هى

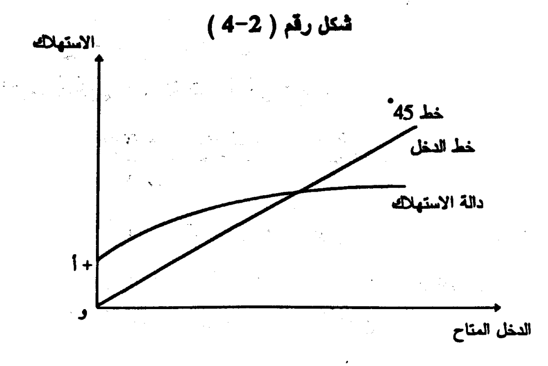
دالة خطية كما أن الميل الحدى للادخار ثابت دائماً عند أى نقطتين تقعان على دالة الادخار لكون دالة الادخار هى أيضاً دالة خطية .

(4) الميل المتوسط للاستهلاك والذى يعرف على أنه نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح (م م س $= \frac{\text{س}}{\text{ى}_\text{م}}$) يتناقص دائماً مع زيادة حجم الدخل المتاح .

(5) الميل المتوسط للادخار والذى يعرف على أنه نسبة الادخار إلى الدخل المتاح (م م خ $= \frac{\text{خ}}{\text{ى}_\text{م}}$) يتزايد دائماً مع زيادة حجم الادخار المتاح .

ومن الملاحظ إن افتراضنا ثبات كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار أدى إلى أن تأخذ كل من دالتى الاستهلاك والادخار شكل الخط المستقيم ، فإذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلاك متناقص مع تزايد الدخل فإن دالة الاستهلاك لن تأخذ شكل الخط المستقيم وإنما ستكون على شكل منحنى مقعر فى إتجاه المحور الأفقى كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (2-4)



ويلاحظ أيضاً أن هناك علاقة تربط بين كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار وأيضاً بين كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار ، ويمكن إثبات ذلك كما يلى :

∴ الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

$$\text{ى}_{\text{م}} = \text{س} + \text{خ}$$

وبقسمة طرفى المعادلة السابقة على ى م

$$\therefore \frac{\text{ى}_{\text{م}}}{\text{ى}_{\text{م}}} = \frac{\text{س}}{\text{ى}_{\text{م}}} + \frac{\text{خ}}{\text{ى}_{\text{م}}}$$

$$\therefore 1 = \text{م م س} + \text{م م خ} \qquad (1)$$

أى أن المعادلة رقم (1) تقرر أن مجموع الميول المتوسطة للاستهلاك والادخار تساوى الواحد الصحيح .

وأيضاً إذا افترضنا أن هناك تغير ما فى حجم الدخل المتاح مقداره $\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}$ فإنه سوف يتوزع فيما بين الاستهلاك والادخار حيث :

$$\Delta\,\text{ى}_{\text{م}} = \Delta\,\text{س} + \Delta\,\text{خ}$$

وبقسمة طرفى المعادلة السابقة على $\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}$

$$\therefore \frac{\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}}{\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}} = \frac{\Delta\,\text{س}}{\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}} + \frac{\Delta\,\text{خ}}{\Delta\,\text{ى}_{\text{م}}}$$

$$1 = \text{م ح س} + \text{م ح خ} \qquad (2)$$

أى أن المعادلة رقم (2) تقرر أن مجموع الميول الحدية للاستهلاك والادخار تساوى أيضاً الواحد الصحيح .

من خلال التحليل السابق يمكن استنتاج أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص دائماً مع تزايد الدخل سواء كانت دالة الاستهلاك خطية أم غير خطية ، ولقد أوضح كينز أن تناقص م م س مع تزايد حجم الدخل يتناسب مع السلوك الإنفاقى خلال الأجل القصير ، فعندما يقل مستوى الدخل عن المستويات المعهودة فإن الأفراد يميلون إلى الحفاظ على المستوى الاستهلاكى السابق لهم ومن ثم لا يقومون بتخفيض استهلاكهم بدرجة كبيرة نتيجة لانخفاض دخولهم ويحدث العكس تماماً فى حالة زيادة الدخول عن المستويات المعهودة حيث يميل الأفراد إلى الحفاظ على مستوى استهلاكهم السابق ومن ثم لا يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة دخولهم .

وخلاصة التحليل الكينزى فى هذه النقطة هو أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يزيد عن الميل الحدى للاستهلاك (م ح س) ويمكن إثبات ذلك كما يلى :

$$\because \quad \text{س} = \text{أ} + \text{ب ى م}$$

وبقسمة طرفى المعادلة السابقة على ى م

$$\frac{\text{س}}{\text{ى م}} = \frac{\text{أ}}{\text{ى م}} + \frac{\text{ب ى خ}}{\text{ى م}}$$

$$\text{م م س} = \frac{\text{أ}}{\text{ى م}} + \text{ب}$$

$$\text{م م س} = \frac{\text{أ}}{\text{ى م}} + \text{م ح س}$$

وطالما أن (أ) تأخذ قيمة موجبة فإن م م س يزيد عن م ح س بالمقدار $\frac{أ}{ى_م}$.

كما أوضح كينز أيضاً أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يتناقص مع تزايد حجم الدخل فى الأجل القصير ومن ثم فيتبع ذلك أن الميل المتوسط للادخار (م م خ) يتزايد مع تزايد حجم الدخل فى الأجل القصير .

ولكن فى عام 1946 قام الاقتصادى الأمريكى (سيمون كوزنتس) بدراسة السلوك الاستهلاك لعينة من أفراد المجتمع الأمريكى خلال فترة زمنية طويلة من عام 1889 إلى عام 1938 فوجد أن نسبة الاستهلاك الحقيقى إلى الدخل الحقيقى (م م س) تميل إلى عدم التغير مع الزيادات المتتالية فى الدخل ، وأن قيمة م م س تتراوح فيما بين 0.87 ، 0.94 بمتوسط قدره 0.90 ، ومعنى ذلك أن دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل تنبع من نقطة الأصل بميل ثابت يعادل 0.9 ، وبالتالى تأخذ دالة الاستهلاك الصورة التالية :

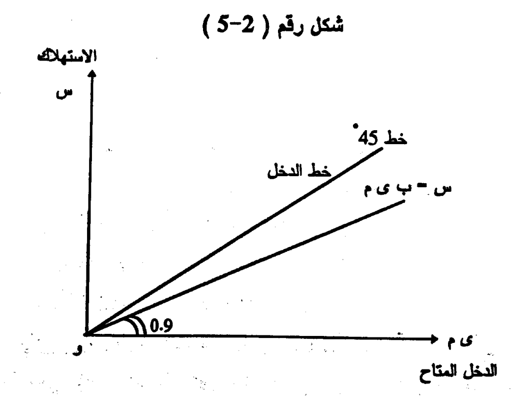
$$س = ب ى_م$$

$$\text{حيث م م س} = \frac{س}{ى_م} = \frac{ب ى_م}{ى_م} = ب$$

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta س}{\Delta ى_م} = ب$$

ومعنى ذلك أن م م س = م ح س = ب = مقدار ثابت فى الأجل الطويل يساوى 0.9 كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (2-5)



وطالما أن الادخار كما سبق وذكرنا هو عبارة عن الفرق بين الدخل والاستهلاك .

∴ خ = ى م - س = ى م - ب ى م

خ = ى م (1 - ب)

∵ م م خ = $\frac{\text{خ}}{\text{ى م}}$

∴ م م خ = $\frac{\text{ى م} (1 - \text{ب})}{\text{ى م}}$ = 1 - ب

∵ م ح خ = $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ى م}}$

∴ م ح خ = 1 - ب

∴ م م خ = م ح خ = 1 - ب = مقدار ثابت فى الأجل الطويل .

من التحليل السابق يمكن أن نستنتج أنــه مـع نهايـة الأربعينـات مـن هذا القرن كانت توجد ثلاثة ظواهر رئيسية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند دراسة دالة الاستهلاك وهى :

(1) أظهـرت بعـض الدراسـات التجريبيـة التـى أجريـت علـى السـلوك الاستهلاكى لبعض العائلات باستخدام بيانات مقطعية Cross-Section Data أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يتناقص مـع تزايد الدخل ومن ثم يتزايد الميل المتوسط للادخار مع تزايد الدخل ويكـون م م س > م ح س وهذا ما يدعم نظرية كينز فى الاستهلاك .

(2) البيانات المأخوذة عن الفـترة القصـيرة وخاصـة فـى أوقـات لـدورات التجارية Business Cycle وما تعنيه من حدوث رواج يعقبه كساد وهكذا أظهرت أن الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) يكـون أقل من المعدل العادى فى أوقات الرواج وأكبر مـن المعـدل العـادى فـى أوقات الكساد ، ومعنـى ذلـك أنـه فـى الفترة القصـيرة يتغير م م س عكسياً مـع تغير الدخـل ، فيتنـاقص م م س مـع تزايـد حجـم الدخـل ويتزايد مع تناقص حجم الدخل وأيضاً يكون م م س > م ح س وهذا أيضاً ما يدعم صـحة الافتراضات الكينزية .

(3) البيانات المأخوذة عن الفترة الطويلـة تظهر عدم حـدوث تغير فـى الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) مـع تغير الدخـل حيث يكـون م م س = م ح س = مقدار ثابت = 0.9 تقريباً وهذا ما يتعارض مع الافتراضات الكينزية عن دالة الاستهلاك ، ومن ثم يمكن القـول بـأن دالـة الاستـهلاك الكينزيـة هـى دالـة خاصـة بـالأجل القصـير فقـط . بالإضافة إلى ذلك فقد تم رصد ظـاهرة هامـة أخرى وهـى أن حجـم

الثروة والأصول السائلة التى يمتلكها الأفراد لها تأثير على حجم استهلاكهم تماماً مثل تأثير حجم دخولهم الجارية .

ونتيجة لحدوث الظواهر السابقة ورغبة من بعض الاقتصاديين فى تحليلها وتفسير التناقض بين كون م م س متناقص مع تزايد الدخل فى الأجل القصير بينما يظل ثابت دون تغير فى الأجل الطويل ، فقد ظهرت عدة نظريات لاحقة على نظرية كينز فى الاستهلاك حاولت تفسير تلك الظواهر ، وسوف نتعرض فيما يلى لأهم تلك النظريات :

نظرية الدورة الحياتية فى الاستهلاك :

The Life-Cycle Theory of Consumption

فى دالة الاستهلاك الكينزية وجدنا أن السلوك الاستهلاكى للفرد فى فترة زمنية معينة يرتبط أساساً بدخل هذا الفرد خلال نفس الفترة الزمنية ، أما نظرية الدورة الحياتية فى الاستهلاك فترى أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم عبر فترة زمنية طويلة وذلك بالطريقة التى تحقق لهم أفضل استهلاك أمثل خلال أو طيلة حياتهم المتوقعة ، وعلى ذلك ترى هذه النظرية أن عملية الادخار التى يقوم بها الأفراد ترتبط أساساً برغبة هؤلاء الأفراد فى الحفاظ على نفس مستويات الاستهلاك المعهودة والتى تعودوا عليها عندما يتقدم بهم العمر ويحالون إلى التقاعد عن العمل .

فالدخل الذى يحصل عليه الفرد يكون منخفض نسبياً عند بداية ونهاية حياته المتوقعة ، وذلك بسبب انخفاض مقدرته الإنتاجية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفرد سيحاول الحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك طيلة حياته وذلك تحت قيد معين وهو أن القيمة الحالية لاستهلاكه

الكلى لا يمكن أن تزيد عن القيمة الحالية لدخله الكلى . فالفرد فى بداية حياته يقوم بعملية اقتراض لتمويل إنفاقه الاستهلاكى المخطط والذى بالتأكيد سيزيد عن دخله المنخفض نسبياً فى بداية حياته ، بينما يقوم بعملية ادخار فى المرحلة الوسطى من حياته نتيجة لأن دخله المرتفع نسبياً سيكون أكبر من استهلاكه المخطط ، أما فى المرحلة الأخيرة من حياته المتوقعة فسوف يقوم بعملية سحب من مدخراته السابقة لتمويل إنفاقه الاستهلاكى المخطط والذى سيزيد بالتأكيد عن دخله المتوقع خلال تلك المرحلة .

فإذا قبلنا الافتراضات السابقة فسوف نجد أن مجموعات الدخل المرتفعة والتى تكون فى المرحلة الوسطى من العمر سوف تقوم بعملية ادخار ومن ثم تكون نسبة الاستهلاك إلى الدخل (س / ى = م م س) لديها منخفضة ، بينما نجد أن مجموعات الدخل المنخفضة والتى تكون فى المرحلة الأخيرة من العمر يرتفع لديها الميل المتوسط للاستهلاك ، وبعبارة أخرى فإن التحليل السابق يعنى أن م م س يتناقص مع تزايد الدخل ويتزايد مع تناقص الدخل (مما يعنى أيضاً أن م م خ يتزايد مع تزايد الدخل ويتناقص مع تناقص الدخل) ، وهذه النتيجة تتوافق تماماً مع الافتراضات الكينزية عن دالة الاستهلاك .

وطبقاً للنظرية السابقة فإنه يمكن اشتقاق دالة الاستهلاك التالية :

س = أ ث ر + ب ى ل   (1)

حيث :

س : حجم الثروة الحقيقية .

أ : تمثل الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لحجم الثروة .

$ى_ن$: دخل العمل والذى يختلف عن الدخول الناتجة عن عناصر الإنتاج الأخرى مثل الإيجارات والريع .

ب : تمثل الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لدخل العمل .

والدالة السابقة تعنى أن حجم الاستهلاك يتحدد عن طريق كل من حجم الثروة الحقيقية وحجم الدخل الناتج عن العمل . فإذا أهملنا الآن وبصفة مؤقتة دور الثروة كمحدد للاستهلاك وركزنا على دخل العمل ($ى_ن$) ، وافترضنا أن الفرد سيعيش لمدة (ن) من السنوات ويظل فى العمل لمدة (ت) من السنوات ، فإذا قمنا بضرب الدخل الناتج عن العمل لمدة عام ($ى_ن$) فى عدد سنوات العمل فإننا نحصل على الدخل الناتج عن العمل طيلة حياة الفرد ($ى_ن \times ت$) lifetime income ، وإذا قمنا أيضاً بضرب الاستهلاك المخطط لمدة عام والذى يتساوى بالتأكيد مع جميع الأعوام الأخرى فى عدد سنوات حياة هذا الفرد (ن) فإننا نحصل على الاستهلاك المخطط طيلة حياة الفرد ($س \times ن$) lifetime consumption .

وطالما افترضنا سابقاً أن القيمة الحالية للاستهلاك الكلى للفرد طيلة حياته لا يمكن أن تزيد عن القيمة الحالية للدخل الكلى :

$$\therefore \; س \times ن = ى_ن \times ت$$

$$\therefore \; س = \frac{ت}{ن} \, ى_ن \qquad (2)$$

والمعادلة السابقة تعنى أنه فى كل عام سيقوم الفرد باستهلاك جزء ثابت من دخل العمل وهذا الجزء يعادل القيمة أو الكسر $\frac{ت}{ن}$ والذى يمثل الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لدخل العمل .

والمثال الرقمى التالى يوضح مفهوم الدالة السابقة :

افترض وجود شخص يبدأ العمل عند سن 20 سنة ، ويتوقع أن يظل فى العمل حتى سن 65 عام ، وأنه يتوقع أن يموت عند سن 80 سنة ، هنا نجد أن فترة حياة العمل لهذا الشخص تعادل 45 عاماً (65 - 20) وعدد السنوات التى يتوقع الفرد أن يحياها تعادل 60 عاماً (80 - 20) ، والدخل السنوى الناتج عن العمل يعادل 20000 جنيه سنوياً .

∴ دخل العمل طيلة الحياة = ى ر × ت = 20000 × 45 = 900000 جنيه ، وبناء على افتراضات النظرية فإن هذا الفرد سيقوم بإنفاق هذا الدخل طيلة حياته البالغة 60 عاماً حيث يكون معدل استهلاكه السنوى معادل للقيمة $\frac{900000}{60}$ = 15000 جنيه .

ونحصل على القيمة السابقة تماماً إذا عوضنا فى المعادلة رقم (2)

حيث س = $\frac{ت}{ن}$ ى ر = $\frac{60}{45}$ × 20000

∴ س = 0.75 × 20000 = 15000 جنيه ، وهنا نجد أن القيمة 0.75 تمثل الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة لدخل العمل .

فإذا افترضنا الآن أن الفرد فى مثالنا السابق قد حاز ثروة عن طريق الميراث مثلاً وهو فى سن 40 عاماً ، فى هذه الحالة سيقوم الفرد بنفس الطريقة السابقة بتوزيع ثروته على إنفاقه الاستهلاكى طيلة الفترة الباقية من عمره ، ومن ثم نجد أن حجم استهلاكه السنوى سوف يزيد عن المقدار 15000 جنيه كما فى المثال الرقمى السابق بسبب زيادة دخله الكلى نتيجة إضافة الدخل الناتج عن الثروة إلى الدخل الناتج عن العمل . وخلاصة ما سبق هو أن حجم الاستهلاك سيكون ثابت طيلة فترة حياة

المستهلك وأن هذا الاستهلاك سيتم تمويله عن طريق الدخل المتحصل عليه طيلة حياته بالإضافة إلى حجم الثروة التى يمتلكها . فإذا رجعنا إلى المعادلة رقم (1) وقمنا بقسمة طرفى المعادلة على الدخل المتاح ($\text{ى}_{\text{م}}$) فسوف نحصل على الآتى :

$$\frac{\text{س}}{\text{ى}_{\text{م}}} = \text{أ}\ \frac{\text{ث}_{\text{ر}}}{\text{ى}_{\text{م}}} + \text{ب}\ \frac{\text{ى}_{\text{ل}}}{\text{ى}_{\text{م}}}$$

فإذا افترضنا أن نسبة الثروة الحقيقية إلى الدخل المتاح ($\frac{\text{ث}_{\text{ر}}}{\text{ى}_{\text{م}}}$) ونسبة دخل العمل إلى الدخل المتاح ($\frac{\text{ى}_{\text{ل}}}{\text{ى}_{\text{م}}}$) ، هى نسب ثابتة فإن نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح ($\frac{\text{س}}{\text{ى}_{\text{م}}}$) وهى ما تمثل الميل المتوسط للاستهلاك ستظل أيضاً ثابتة وهذا ما يتفق مع كون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً فى الأجل الطويل .

نظرية الدخل الدائم :

The Theory of Permanent Income

ترتبط هذه النظرية بالاقتصادى ميلتون فريدمان الذى أوضح أن الاستهلاك هو دالة فى الدخل الدائم Permanent Income وليس دالة فى الدخل الجارى Current Income كما أوضح كينز . والدخل الدائم وفقاً لمفهوم فريدمان هو ذلك المستوى من الدخل المتحقق خلال فترة طويلة من الزمن والذى يشتمل على حجم الثروة والدخل المتوقع الحصول عليه فى المستقبل ، وعن كيفية قياس الدخل الدائم افترض فريدمان أنه يعتمد على كل من الدخل الحالى والدخل السابق عليه ، بمعنى أنه يساوى دخل العام السابق بالإضافة إلى نسبة من الفرق بين دخل العام الحالى ودخل العام السابق عليه ، وعلى ذلك يمكن اشتقاق المعادلة التالية :

$ى_د = ى_{-1} + هـ (ى - ى_{-1})$ (1)

حيث $ى_د$: حجم الدخل الدائم ، ى : دخل العام الحالى ،

$ى_{-1}$: دخل العام السابق ، هـ : نسبة من الفرق بين دخل العام الحالى ودخل العام السابق عليه .

وتوضح المعادلة السابقة أن الدخل الدائم يمكن النظر إليه على أنه متوسط مرجح Weighted Average للدخل الحالى والدخل السابق عليه ، فعلى سبيل المثال لو افترضنا أن :

هـ = 0.6 ، ى = 12000 جنيه ، $ى_{-1}$ = 11000 جنيه

∴ $ى_د$ = 11000 + 0.6 (12000 - 11000)

= 11000 + 600 = 11600 جنيه .

ومعنى ما سبق هو أن الدخل الدائم يمثل تقريباً متوسط مرجح لدخل العام الحالى ودخل العام السابق عليه . والملاحظ أن حجم الدخل الدائم يعتمد بدرجة كبيرة على النسبة (هـ) ، فإذا افترضنا أن هـ = 1 فمعنى ذلك أن الدخل الدائم = الدخل الحالى ، كما أنه إذا افترضنا أن دخل العام الحالى = دخل العام السابق فمعنى ذلك أن الدخل الدائم = دخل العام الماضى = دخل العام الحالى ، وهذا يؤدى إلى نتيجة هامة وهى أن الفرد سوف يتوقع حصوله على نفس الدخل خلال الأعوام التالية .

ومما لاشك فيه هو أن اعتمادنا فى قياس الدخل الدائم على كل من الدخل الحالى ودخل العام السابق فقط يعتبر مقياس مبسط جداً وغير واقعى ، ومن ثم فقد اقترح فريدمان أن يتم قياس الدخل الدائم بناءاً على متوسط الدخول المكتسبة فى سنوات عديدة ماضية .

ودالـة الاستهلاك الأساسية وفقاً لنظرية الدخل الدائم توضح أن حجم الاستهلاك الدائم هو دالة طردية فى حجم الدخل الدائم كما يتبين من المعادلة التالية :

س د = ب ى د (2)

حيث س د : حجم الاستهلاك الدائم ، ب : الميل للاستهلاك بالنسبة للدخل الدائم ، ى د : حجم الدخل الدائم .

وتوضح الدالة السابقة أن الاستهلاك سيتغير طردياً وبنفس التغير فى حجم الدخل الدائم ، فزيادة قدرها 5 ٪ فى الدخل الدائم ستؤدى لزيادة مقدارها 5 ٪ أيضاً فى حجم الاستهلاك حيث يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابت ويتعادل مع الميل الحدى للاستهلاك (م م س = م ح س = ب = مقدار ثابت) ولاشك أن هذه الدالة تفسر السلوك الاستهلاكى للفرد فى الأجل الطويل .

وفى محاولة فريدمان لتفسير الدالة السابقة ، أوضح أن الدخل الكلى أو الدخل المقاس Measured Income الذى يحصل عليه الفرد يمكن تقسيمه إلى دخل دائم ودخل مؤقت أو طارئ أو غير دائم ، ومن ثم يكون الدخل الكلى عبارة عن مجموع كل من الدخل الدائم والدخل الطارئ Transitory Income كما توضح المعادلة التالية :

ى = ى د + ى ط (3)

حيث ى : حجم الدخل الكلى ، ى د : حجم الدخل الدائم ، ى ط : حجم الدخل الطارئ .

وبالمثل فقد افترض فريدمان أن الاستهلاك الكلى يتكون من مجموع الاستهلاك الدائم والاستهلاك الطارئ حيث :

$$س = س_{د} + س_{ط} \qquad (4)$$

ولقد أوضح فريدمان أن الدخل الطارئ من الممكن أن يكون موجباً أو سالباً أو صفراً ، ولتوضيح ذلك قام فريدمان بوضع الافتراضات التالية :

1 – لا توجد علاقة ارتباط بين كل من الدخل الدائم ($ى_{د}$) والدخل الطارئ ($ى_{ط}$) ، أو بعبارة أخرى فإن الدخل الطارئ ليس إلا مجرد تغير عشوائى حول الدخل الدائم ، ولتفسير تلك النقطة نفترض أننا قمنا باختيار عينة عشوائية من العائلات التى يتكون منها القطاع المنزلى وتم تقسيم تلك العائلات إلى مجموعات وفقاً لمستويات دخولهم فى سلم توزيع الدخول . فبالنسبة لمجموعة العائلات التى تقع فى فئات الدخل المتوسطة فإننا سنتوقع حصولهم على دخول طارئة موجبة وأيضاً حصولهم على دخول طارئة سالبة ، وبالتالى فإن كلا منهما سوف يلغى بعضه الآخر ، حيث يكون الدخل الطارئ ($ى_{ط}$) لهذه المجموعة مساوياً للصفر ، وبالتالى يكون الدخل الكلى مساوياً للدخل الدائم ($ى = ى_{د}$) . وبالنسبة لمجموعة العائلات التى تقع فى فئات الدخل المنخفضة فإن الاحتمال الأقوى هو حصولهم على دخول طارئة سالبة بدرجة أكبر من حصولهم على دخول طارئة موجبة ، ومن ثم يكون الدخل الطارئ ($ى_{ط}$) لهذه المجموعة سالباً ويكون الدخل الكلى مساوياً للفرق بين الدخل الدائم والدخل الطارئ ($ى = ى_{د} - ى_{ط}$) ، وهذا معناه أن الدخل الدائم سيزيد عن الدخل الكلى ($ى_{د} > ى$) . أما بالنسبة لمجموعة العائلات التى تقع فى فئات الدخل المرتفعة فإن الاحتمال الأقوى هو حصولهم على دخول طارئة موجبة بدرجة أكبر من حصولهم على دخول طارئة سالبة ، ومن ثم

يكون الدخل الطارئ ($ى_{ط}$) لهذه المجموعة موجباً مما يعنى أن الدخل الكلى سيكون مساوياً لمجموع كل من الدخل الدائم والدخل الطارئ ($ى = ى_{د} + ى_{ط}$) ، وهذا معناه أن الدخل الدائم سيقل عن الدخل الكلى ($ى_{د} < ى$) .

2 – افترض فريدمان أنه لا توجد علاقة بين كل من الاستهلاك الدائم والاستهلاك الطارئ .

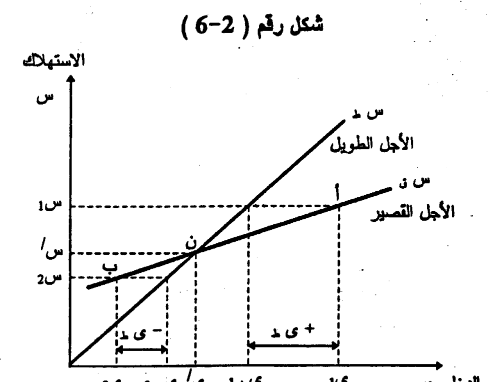
3 – وأخيراً فقد افترض فريدمان أنه لا توجد علاقة بين كل من الاستهلاك الطارئ والدخل الطارئ ، أو بعبارة أخرى فإن حدوث زيادة مفاجئة فى الدخل راجعة إلى ظروف طارئة لن تؤدى مباشرة إلى زيادة الاستهلاك . وطالما أن الاستهلاك الطارئ لا يرتبط بكل من الاستهلاك الدائم والدخل الطارئ فإنه يمكن تجاهل الاستهلاك الطارئ ومن ثم يكون الاستهلاك الكلى هو عبارة فقط عن استهلاك دائم حيث $س = س_{د}$.

وبناء على الافتراضات السابقة يمكن تفسير تناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل وحيث م م س > م ح س على الرغم من أن الفرض الأساسى لتلك النظرية يقرر بأن م م س = م ح س = ب = مقدار ثابت ، فإذا أخذنا فى الاعتبار مجموعة العائلات التى تقع فى فئات الدخل المرتفعة والتى تحصل على دخول طارئة موجبة كما سبق وذكرنا ، فإن الدخل الكلى لهذه المجموعة سيكون أكبر من الدخل الدائم حيث سيكون عبارة عن مجموع كل من الدخل الدائم والدخل الطارئ ($ى = ى_{د} + ى_{ط}$) . وطالما أن الاستهلاك الكلى هو عبارة فقط عن استهلاك دائم كما سبق وذكرنا فإن $س = س_{د}$. فإذا كان الاستهلاك الكلى هو دالة فى الدخل

الكلى فإن س = س د = ب (ى د + ى ط) . هنا نلاحظ أن الاستهلاك الكلى = الاستهلاك الدائم (س = س د) بينما الدخل الكلى أكبر من الدخل الدائم (ى > ى د) . ولهذا فإن نسبة الاستهلاك الكلى إلى الدخل الكلى ($\frac{س}{ى}$) ستكون أقل من نسبة الاستهلاك الدائم إلى الدخل الدائم ($\frac{س_د}{ى_د}$) . وبالمثل فإن مجموعة العائلات التى تقع فى فئات الدخل المنخفضة سيكون الدخل الكلى لها أقل من الدخل الدائم (ى > ى د) ، بينما يكون الاستهلاك الكلى مساوياً للاستهلاك الدائم (س = س د) ، وهذا يؤدى إلى أن تكون نسبة الاستهلاك الكلى إلى الدخل الكلى ($\frac{س}{ى}$) أكبر من نسبة الاستهلاك الدائم إلى الدخل الدائم ($\frac{س_د}{ى_د}$) .

ويمكن تفسير ما سبق بالاستعانة بالشكل التالى :

شكل رقم (2-6)



فى الشكل السابق نجد أن الدالة س ط خاصة بالأجل الطويل ، بينما الدالة س ق خاصة بالأجل القصير حيث نجد أن م م س = م ح س = ب

فى الأجل الطويل ، بينما نجد أن م م س > م ح س ويتناقص فى الأجل القصير مع تزايد الدخل . ولتفسير ذلك نفترض أن (ى/) كانت تمثل متوسط الدخل فى أحد السنوات ، وبالتالى كان مستوى الاستهلاك المقابل لهذا المستوى من الدخل هو (س/) كما توضح النقطة (ن) . فإذا افترضنا أنه فى أحد الأعوام كان مستوى الدخل الكلى (ى1) أكبر من متوسط الدخل (ى/) ، مما يعنى وجود دخل طارئ موجب يعادل الفرق بين مستوى الدخل الكلى (ى1) ومستوى الدخل الدائم (ى د1) . ومن ثم نجد أن النقطة (أ) تعبر عن مستوى الاستهلاك (س1) المقابل لمستوى الدخل (ى1) ويلاحظ أن النقطة (أ) تقع على الدالة (س ق) وأسفل الدالة (س ط) . وبالمثل إذا افترضنا أنه فى أحد الأعوام كان مستوى الدخل الكلى (ى2) أقل من متوسط الدخل (ى/) مما يعنى وجود دخل طارئ سالب يعادل الفرق بين مستوى الدخل الكلى (ى2) ومستوى الدخل الدائم (ى د2) ، ومن ثم نجد أن النقطة (ب) تعبر عن مستوى الاستهلاك (س2) المقابل لمستوى الدخل (ى2) ، ويلاحظ أن النقطة (ب) تقع على الدالة (س ق) واسفل الدالة (س ط) . وبتوصيل النقاط (أ) ، (ب) نحصب على دالة الاستهلاك فى الأجل القصير (س ق) وكما هو واضح من هذه الدالة فإن م م س > م ح س كما أن م م س متناقصة مع تزايد الدخل ، بينما توضح الدالة (س ط) دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل حيث م م س = م ح س = ب = مقدار ثابت .

نظرية الدخل النسبى *Theory of Relative Income* :

قدم هذه النظرية الاقتصادى الأمريكى جيمس دوزنبرى بهدف تفسير التقلبات فى الميل المتوسط للاستهلاك فى الأجل القصير بينما يظل

ثابتاً فى الأجل الطويل ، وعلى الرغم من أن تفسير السلوك الاستهلاكى للفرد طبقاً لهذه النظرية لا يختلف كثيراً عن تفسير النظريتين السابقتين إلا أن دوزنبرى اعتمد فى تفسيره على عدة افتراضات أساسية وهى :

1 – لا يعتد المستهلكين كثيراً بالحجم المطلق لاستهلاكهم بالنسبة لباقى أفراد المجتمع . ويقود هذا الافتراض إلى نتيجة هامة وهى أن نسبة استهلاك الفرد إلى دخله تعتمد بشكل كبير على الوزن النسبى لدخل هذا الفرد فى سلم توزيع الدخول لأفراد المجتمع . فالفرد الذى يقل دخله عن متوسط دخل الفرد فى المجتمع سيحاول الحفاظ على نمط استهلاكى معين يتقارب مع ذلك النمط الاستهلاكى المألوف لدى باقى أفراد المجتمع ، ويترتب على ذلك أن نسبة استهلاكه إلى دخله ستكون مرتفعة (م م س مرتفعة) . أما ذلك الفرد الذى يزيد دخله عن متوسط دخل الفرد فى المجتمع سيقوم بإنفاق جزء ضئيل نسبياً من دخله على السلع والخدمات المختلفة بحيث يحافظ على نمط استهلاكه متلائماً مع النمط الاستهلاكى المألوف لدى باقى أفراد المجتمع ، ومن ثم تكون نسبة استهلاكه إلى دخله منخفضة (م م س منخفضة) . ومعنى ما سبق هو أن م م س ستكون متناقصة مع تزايد الدخل ومتزايدة مع تناقص الدخل ، وهذا ما يتفق مع تفسير كينز للسلوك الاستهلاكى للفرد فى الأجل القصير . ولكن دوزنبرى أضاف نتيجة هامة أخرى وهى أنه طالما استمر الدخل فى الزيادة خلال الفترة الطويلة وطالما أن تلك الزيادة فى الدخل هى زيادة دائمة وليست طارئة فإن الأفراد سيميلون إلى زيادة استهلاكهم بنفس نسبة الزيادة فى دخولهم للحفاظ على نمط استهلاكهم القديم والذى كان

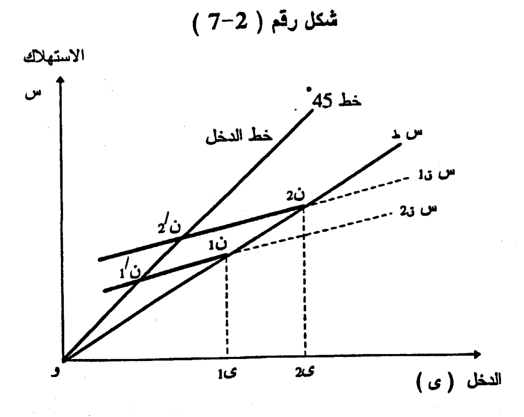
متلائماً مع النمط الاستهلاكى السائد فى ذلك الوقت ، وبعبارة أخرى فإن نسبة الاستهلاك إلى الدخل ($\frac{س}{ى}$) ستظل ثابتة فى الأجل الطويل .

2 - لا يتأثر حجم الاستهلاك الحالى بالمستوى المطلق والنسبى للدخل فى الفترة الحالية ، بل يتأثر أيضاً بمستويات الاستهلاك المحققة فى فترات سابقة ، ومعنى هذا الافتراض كما يرى دوزنبرى أنه قد يكون من الصعب على الفرد أن يقوم بتخفيض نمط الاستهلاك المتعود عليه ، بينما قد يكون من غير الصعب عليه أن يقوم بتخفيض نسبة مدخراته إلى دخله لكى يحافظ على نسبة الاستهلاك إلى الدخل التى تعود عليها .

3 - الافتراض الثالث يوضح أن حجم الاستهلاك الجارى لأفراد المجتمع لا يعتمد على حجم الدخل الجارى فقط بل يعتمد أيضاً على أقصى دخل محقق فى فترات ماضية ، فعلى سبيل المثال لو افترضنا أن الفرد فى عام 1990 كان يحصل على دخل سنوى يعادل 5000 جنيه وحدث أن انخفض هذا الدخل إلى 4000 جنيه ، فى عام 1991 ، فمعنى ذلك أن استهلاك الفرد فى عام 1991 لن يعتمد فقط على حجم الدخل الجارى فى عام 1991 وهو 4000 جنيه وإنما سيعتمد أيضاً وبدرجة كبيرة على أقصى دخل كان يحصل عليه فى العام السابق وهو 5000 .

ولتوضيح الافتراضات السابقة سوف نستعين بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (2-7)



فى الشكل السابق تمثل الدالة س د دالة الاستهلاك فـى الأجل الطويل بينما تمثل كل من س ق1 ، س ق2 دوال الاستهلاك فى الأجل القصير .

وتفسير الشكل السابق يعتمـد بدرجـة كبيرة كمـا أوضـح دوزنـبرى علـى دور العوامـل السيكولوجية فـى تفسير السلوك الاسـتهلاكى لأفـراد المجتمع ، حيث أن أنماط الاستهلاك الخاصة بالمستهلكين غير مستقلة عـن بعضها البعض ، فكل مستهلك سيحاول المحافظة دائماً على مستوى اسـتهلاكه ثابتاً بالنسبة لمستوى استهلاك الآخرين ، ومعنى ذلك أن مستوى الاستهلاك لا يعتمد على حجم الدخل المطلق الـذى يحصـل عليـه الفـرد بقـدر اعتمـاده على المركز النسبى لدخل الفرد فى سلم توزيع دخول أفراد المجتمع .

ففـى حـالات النمـو المسـتمر فـى الدخـول والارتفـاع المطـرد فـى مستويات معيشة غالبية أفراد المجتمع ، فإننـا نجـد أن التغير فـى المراكـز النسبية لدخول معظـم أفـراد المجتمـع بالنسـبة لسـلم توزيـع الدخـول سـوف

يكون ضئيلاً للغاية ، ومن ثم تستمر نسبة الاستهلاك إلى الدخل ثابتة دون تغير ، وهذا واضح من خلال تحرك المجتمع من النقطة $ن_1$ إلى النقطة $ن_2$ على دالة الاستهلاك طويلة الأجل ($س_ط$) ، فزيادة الدخل من $ى_1$ إلى $ى_2$ تؤدى إلى حدوث زيادة متناسبة معها فى الاستهلاك ، ومن ثم يحدث انتقال فى دالة الاستهلاك لأعلى من الوضع $س_{ق1}$ إلى الوضع $س_{ق2}$.

أما إذا افترضنا أن مستوى الدخل قد انخفض عن المستوى $ى_1$ فإن مستوى الدخل المرتفع فى الماضى وهو $ى_1$ سيظل هو المحدد الأساسى للنمط الاستهلاكى الذى يرغب المستهلك فى الإبقاء عليه ، مما يعنى أن المستهلك سوف يقاوم أى انخفاض فى استهلاكه نتيجة لانخفاض دخله ، ويترتب على ذلك أنه لن يتحرك على دالة الاستهلاك طويلة الأجل $س_ط$ وإنما سيتحرك على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل $س_{ق1}$ وذلك على الجزء $ن_1$ $ن'_1$ ، هذا يعنى أن المستهلك سيقلل من نسبة مدخراته إلى دخله للحفاظ على مستوى استهلاكه والذى سينخفض ولكن بدرجة أقل من انخفاض الدخل ، ويتبع ذلك بالتأكيد تناقص م م خ مع تناقص الدخل ومن ثم تزايد م م س مع تناقص الدخل [1] ، فإذا عاد الدخل للزيادة مرة أخرى حتى

---

(1) لتوضيح تلك النقطة إفترض أن مستوى الدخل $ى_1$ كان يعادل 200 ومستوى الإستهلاك المقابل له يعادل 100 ومن ثم فإن م م س $= \frac{س}{ى} = \frac{100}{200} = \frac{1}{2}$ ، فلو إنخفض الدخل إلى 140 أى بنسبة 30 ٪ ($\frac{140 - 200}{200}$) فإن الإستهلاك سيقل بنسبة أقل ولتكن 20 ٪ أى سيقل الإستهلاك من 100 إلى 80 ($\frac{80 - 100}{100}$) ، ومن ثم فإن م م س الجديدة $= \frac{س}{ى} = \frac{80}{140} = \frac{4}{7}$ ، ومعنى ذلك أن م م س سوف تتزايد من $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{4}{7}$ فى حالة تناقص الدخل من 200 إلى 140 ، وبالطبع فإن م م س سوف تتناقص من $\frac{1}{2}$ إلى $\frac{4}{7}$ فى حالة عودة الدخل للتزايد مرة أخرى من 140 إلى 200 .

الوضع الأصلى ى1 فإن المستهلك سوف يزيد من استهلاكه ولكن بدرجة أقل من تزايد الدخل مما يعنى تناقص م م س مع تزايد الدخل .

وبنفس الطريقة إذا افترضنا أن مستوى الدخل كان يعادل ى2 وحدث انخفاض فى مستوى هذا الدخل فإن أقصى مستوى للدخل فى الماضى وهو ى2 ، سيحدد النمط الاستهلاكى الحالى وبالتالى فإن المستهلك لن يخفض استهلاكه بنفس نسبة انخفاض دخله أى أنه لن يتحرك على الدالة س ط ، وإنما سيتحرك على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل س ق2 ، وذلك على الجزء ن2 ن/2 فى محاولة منه للحفاظ على نمط استهلاكه الذى كان متعوداً عليه من قبل ، وحيث سينخفض الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة انخفاض الدخل ، ويعود المستهلك للتحرك العكسى على الدالة س ق2 وذلك على الجزء ن/2 ن2 فى حالة عودة الدخل للزيادة مرة أخرى حتى يصل للوضع الأصلى ى2 .

وخلاصة ما سبق هو أنه فى حالة تزايد الدخل زيادة كبيرة ومستمرة ، فإن الفرد سوف يتحرك على دالة الاستهلاك طويلة الأجل س ط وذلك من الوضع ن1 إلى الوضع ن2 فى حالة زيادة الدخل من ى1 إلى ى2 ، ويتمثل ذلك فى انتقال دالة الاستهلاك قصيرة الأجل لأعلى متخذة الوضع س ق2 بدلاً من الوضع س ق1 فى محاولة من الفرد للحفاظ على نسبة استهلاكه إلى دخله ثابتة ، مما يعنى أن م م س ثابتة فى الأجل الطويل ومساوية لـ م ح س ، ومما يساعد فى تفسير زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة وبنفس نسبة زيادة الدخل وجود عدة عوامل منها : تراكم الثروة لدى الأفراد وظهور منتجات وسلع متنوعة وجديدة تحفز المستهلك على زيادة استهلاكه منها ، هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى

المدن مما يعنى زيادة درجة التحضر وما يترتب عليها من ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكى . أما فى حالة نقصان الدخل فإن المستهلك لن يتحرك على الدالة س ط وإنما سيتحرك على الدوال س ق1 ، س ق2 فى محاولة منه للحفاظ على نمط الاستهلاك الذى كان متعوداً عليه من قبل ، ففى الأجل القصير نجد أن انخفاض الدخل لن يؤدى لانخفاض الاستهلاك بنفس النسبة حيث أن مستوى الدخل القديم للفرد والذى يعتبر بمثابة أقصى دخل بالنسبة له سيحدد نمط استهلاكه الجديد، وبالتالى سينخفض الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة انخفاض الدخل ، ويحدث العكس فى حالة عودة الدخل للزيادة مرة أخرى والعودة إلى الوضع الأصلى حيث سيزداد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل ، وفى كلتا الحالتين سنجد أن م م س سوف يتناقص مع تزايد الدخل ويتزايد مع تناقص الدخل ويكون بالتالى أكبر من م ح س وذلك فى الأجل القصير ، وهكذا استطاع تحليل دوزنبرى أن يفسر التناقض بين كون م م س ثابتة فى الأجل الطويل ومساوية لـ م ح س وبين كون م م س متناقصة وأكبر من م ح س فى الأجل القصير .

وفى نهاية تحليلنا لموضوع الاستهلاك نود الإشارة باختصار إلى بعض الانتقادات التى وجهت لكل نظرية من النظريات الثلاثة السابق الإشارة إليها . وقد تم إلقاء الضوء على تلك الانتقادات من خلال بعض الدراسات الحديثة الخاصة بموضوع الاستهلاك والتى ظهرت فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن .

فبالنسبة لنظرية الدورة الحياتية فى الاستهلاك والتى افترضت أن الفرد فى محاولته للحفاظ على نمط استهلاكى معقول وثابت طيلة حياته المتوقعة يقوم بعملية ادخار Saving فى المرحلة الوسطى من حياته لكى

يسحب منها dissaving للإنفاق على استهلاكه فى المراحل الأخيرة من حياته ، أى عندما يحال إلى التقاعد عن العمل ، فإن بعض الدراسات الحديثة قد أثبتت أن عملية الادخار التى يقوم بها الفرد ليس الهدف منها الإنفاق على استهلاكه ، وإنما تهدف فى المقام الأول إلى رغبة الفرد فى ترك شئ ذات قيمة للورثة من بعده ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك النظرية قد افترضت أن حجم الثروة التى يمتلكها الفرد سيتم الإنفاق منها على استهلاكه خاصة فى المراحل المتقدمة من حياته ، ولكن الواقع يؤكد أن حجم الثروة التى يمتلكها مجموع أفراد المجتمع كبير جداً إلى الدرجة التى يصعب تصور إنفاقها كلية من جانب هؤلاء الأفراد عندما يحالون إلى التقاعد عن العمل ، حيث من الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد تكون لديهم الرغبة القوية فى ترك معظم الثروة التى يمتلكونها غير منقوصة إلى الورثة من بعدهم ، ولاشك أن هذا التفسير يتوافق بدرجة كبيرة مع القيم الاجتماعية السائدة فى معظم الدول النامية ، حيث نجد أن معظم أفراد تلك المجتمعات النامية يميلون إلى ترك جزء كبير من ثرواتهم دون إنفاق حتى يمكن للأبناء من استخدامه بعد وفاة الآباء . كما أن هناك دراسات أخرى أجريت على بعض الأفراد المتقدمين فى العمر حيث ثبت من خلال تلك الدراسات أن هؤلاء الأفراد يقومون بادخار جزء كبير من دخولهم بدرجة أكبر من الأفراد الصغار فى العمر ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تخوف هؤلاء الأفراد المتقدمين فى العمر من انقطاع بعض المساعدات المالية من الأهل والأقارب ، بالإضافة إلى رغبتهم فى احتجاز جزء كبير من أموالهم لمواجهة بعض الظروف الطارئة مثل أمراض الشيخوخة المزمنة .

وبالنسبة لنظرية الدخل الدائم ، فنجد أنها تفترض أن حجم الإنفاق الاستهلاكى يعتمد بدرجة كبيرة على التغيرات فى الدخل الدائم بينما

التغيرات فى الدخل الطارئ لها تأثير ضئيل جداً على حجم الإنفاق الاستهلاكى . ولكن أثبتت بعض الدراسات أن التغيرات فى الدخل الطارئ لها تأثير ملحوظ على حجم الإنفاق الاستهلاكى . فالفرد الذى يحاول الحفاظ على نمط استهلاكه ثابت فى الأجل الطويل قد يستطيع ذلك عن طريق الاقتراض أو السحب من مدخراته ، ولكن من الملاحظ أن معظم الأفراد قد لا يكون عندهم مدخرات كافية أو قد لا يجدون ما يقترضون منه ، ومن ثم فإن أى زيادة طارئة فى الدخل ستكون هامة جداً بالنسبة للفرد ومن ثم ستستخدم فى زيادة الاستهلاك بدرجة أكبر مما افترضته النظرية .

وأخيراً فإن نظرية الدخل النسبى تفترض أن زيادة الدخل زيادة كبيرة ودائمة ستؤدى لزيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل ، ومن ثم يتحرك الفرد على دالة الاستهلاك طويلة الأجل حيث م م س ثابت ويتعادل مع م ح س ، وتفترض تلك النظرية أيضاً أن انخفاض الدخل لن يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة وإنما بنسبة أقل ، وذلك فى محاولة من الفرد للحفاظ على مستوى الإنفاق الاستهلاكى الذى كان متعوداً عليه من قبل ومن ثم فلن يتحرك الفرد على الدالة (س ط) الخاصة بالأجل الطويل وإنما سيتحرك على الدالة (س ق) الخاصة بالأجل القصير . ولكن قد نجد فى حالات الكساد الحاد أن انخفاض الدخل بصورة حادة قد يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة ، حيث سيجبر الأفراد على تغيير أنماط استهلاكهم المتعودين عليها من قبل ، وبالتالى سيتجاوبون مع ذلك الانخفاض الحاد فى الدخل وسيقل استهلاكهم بنفس نسبة انخفاض دخولهم ولهذا سيتم التحرك على دالة الاستهلاك فى الأجل الطويل بدلاً من التحرك على دالة الاستهلاك فى الأجل القصير .

ثانياً – دالة الاستثمار *Investment Function* :

يعتبر الاستثمار من أحد المكونات الهامة للطلب الكلى كما أنه يعد من أحد المتغيرات الهامة فى أى نظام اقتصادى .

والتغيرات التى تحدث فى الاستثمار تعد تغيرات غير منتظمة على عكس التغيرات التى قد تحدث فى الاستهلاك ، وبالتالى فإن عدم الاستقرار فى حجم الاستثمار ستؤدى بالضرورة إلى إحداث تقلبات فى مستوى النشاط الاقتصاد والعمالة فى أى مجتمع .

وفيما يلى سوف نتعرض بإيجاز لأهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الاستثمار .

أولاً – أنواع الاستثمار *Kinds of Investment* :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الاستثمار ، فأولاً يمكن التمييز بين كل من الاستثمار الثابت والاستثمار فى المخزون ، فالاستثمار الثابت Fixed Investment يتمثل فى الإنفاق على الهياكل الإنتاجية والآلات والمعدات والمكاتب . أما الاستثمار فى المخزون Inventory Investment فهو عبارة عن التغير فى رصيد مخزون مؤسسات الأعمال فى المجتمع ومن ثم يمكن تعريفه ببساطة على أنه :

الاستثمار فى مخزون السنة (ن) = رصيد المخزون فى نهاية السنة (ن)
– رصيد المخزون فى نهاية السنة (ن – 1)

وثانياً يمكن النظر إلى الاستثمار الكلى على أنه يتكون من الاستثمار الصافى والاستثمار الإحلالى . فالاستثمار الصافى Net

Investment يعرف على أنه يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال القائم لدى المجتمع . بينما يعرف الاستثمار الإحلالى Replacement Investment على أنه ذلك القدر من الاستثمار اللازم خلال أى فترة زمنية للإحلال محل الأصول المستهلكة أثناء العملية الإنتاجية . وهذا النوع من الاستثمار لا يضيف إلى رصيد رأس المال ولكنه يؤدى إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى ، وخاصة إذا كان ذلك الاستثمار عبارة عن آلات ومعدات تتميز بارتفاع مستوى التكنولوجيا .

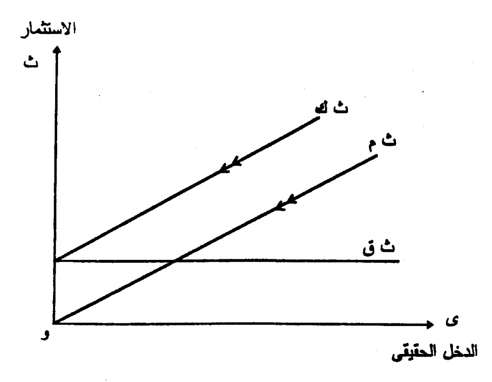
وعلى هذا نجد أن الاستثمار الكلى يساوى مجموع كلٍ من الاستثمار الصافي و الاستثمار الإحلالى حيث :

الاستثمار الصافى = الاستثمار الكلى - الاستثمار الإحلالى .

وأخيراً ، يمكن النظر إلى الاستثمار الكلى على أنه يتكون من نوعين من الاستثمار وهما الاستثمار المستقل Autonomous Investment والاستثمار المحفوز Induced Investment . فالاستثمار المستقل هو ذلك النوع من الاستثمار الذى يتحدد بصفة مستقلة عن حجم الدخل . أما الاستثمار المحفوز فهو ذلك النوع من الاستثمار الذى يتأثر طردياً بحجم الدخل الجارى . فعندما يزداد حجم الدخل فإن حجماً أكبر من الاستثمار يكون مطلوب لإنتاج حجم أكبر من الناتج .

ويمكن تصوير العلاقة بين الاستثمار المستقل والاستثمار المحفوز كما فى الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (2-8)



فى الشكل البيانى السابق نجد أن الاستثمار التلقائى (ث ق) يتمثل فى خط مستقيم يوازى المحور الأفقى دلالة على ثبات حجم الاستثمار التلقائى مهما تغير حجم الدخل بالزيادة أو بالنقصان . أما الاستثمار المحفوز فهو يتمثل فى خط مستقيم ينبع من نقطة الأصل دلالة على زيادة حجم الاستثمار المحفوز كلما زاد حجم الدخل وانخفاضه مع انخفاض حجم الدخل . ويكون الاستثمار المحفوز مساوياً للصفر عندما يكون حجم الدخل مساوياً للصفر . أما الاستثمار الكلى وهو مجموع كل من الاستثمار المستقل والاستثمار المحفوز فيتمثل أيضاً فى خط مستقيم يقطع المحور الرأسى فى نفس النقطة التى يتقاطع فيها الاستثمار المستقل مع المحور الرأسى . وهنا نجد أن الاستثمار الكلى يتساوى مع الاستثمار التلقائى (المستقل) عندما يكون حجم الدخل مساوياً للصفر . ويلاحظ أن منحنى الاستثمار الكلى يوازى منحنى الاستثمار المحفوز للدلالة على أن الفرق

بينهما ثابت دائماً ويساوى الاستثمار التلقائى الذى يأخذ قيمة ثابتة مهما تغير حجم الدخل .

ثانياً – محددات الاستثمار *Determinants of Investment* :

يتحدد الاستثمار بعدة عوامل كثيرة بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر ، وبعض تلك العوامل يعتبر بمثابة عوامل موضوعية والبعض الآخر يمكن النظر إليه على أنه عوامل شخصية . كما أن بعض تلك العوامل يكون خاضع للقياس الكمى بينما البعض الآخر لا يمكن أن يخضع للقياس الكمى ، وأخيراً فإن بعض تلك العوامل يمكن أن نطلق عليه متغيرات داخلية Internal Factors ، بينما البعض الآخر يعتبر متغيرات خارجية External Factors ، وبصفة عامة يمكن كتابة دالة الاستثمار بالمعنى الواسع لها على النحو التالى :

الاستثمار = د (العوامل الداخلية ، العوامل الخارجية ، العوامل الثقافية والمهنية) . والعوامل الداخلية يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع منها حجم الأرباح المحققة فى فترات سابقة ، حجم المبيعات ، حجم الاستهلاك المسموح به ، عمر المنشأة الإنتاجية ، حجم الأصول المادية وعامل التوقعات . أما العوامل الخارجية فيمكن تقسيمها أيضاً إلى عدة عوامل منها سعر الفائدة ، السياسات المالية والنقدية ، المستوى التكنولوجى ، حجم القوى العاملة ، حجم المؤسسات النقدية ، ومدى وجود استقرار سياسى . وأخيراً فإن العوامل الثقافية والمهنية تتمثل فى الرغبة فى تحمل المخاطر ، الرغبة فى تحقيق الأرباح ، الرغبة فى تحقيق تركيم رأسمالى ، العوامل الدينية ، الرغبة فى الادخار ، والهيكل التعليمى للسكان .

ثالثاً – قرارات الاستثمار *Decisions of Investment* :

من الأمور الشائعة اعتقاد البعض بأن المنشأة عندما تقرر القيام بعملية الاستثمار فإنها تواجه بقرار استثمارى وحيد عليها القيام باتخاذه . ولكن من الناحية العملية فإنه يوجد على الأقل قرارين استثماريين يجب على المنشأة أن تقوم باتخاذهما عندما تقرر القيام بعملية الاستثمار . والقرار الاستثمارى الأول يتضمن الإجابة على تساؤل أولى هام ألا وهو : هل يتم اتخاذ القرار بالإضافة إلى رصيد رأس المال القائم أم لا ؟ ومن ثم يمكن أن نطلق عليه قرار الرصيد Stock Decision . وبعبارة أخرى فإن هذا القرار يعنى هل تقوم المنشأة باتخاذ القرار بالاستثمار فى أصل من الأصول الإنتاجية أم لا ؟ فإذا تم اتخاذ القرار بالاستثمار فإن ذلك يعنى أن الرصيد الاستثمارى القائم ليس هو المستوى الأمثل أو المرغوب . أما القرار الثانى فيتضمن الإجابة على التساؤل الآتى : وهو متى تقوم المنشأة بعملية الاستثمار ؟ وهذا القرار يتعلق بتحديد الوقت الذى سيتم من خلاله تنفيذ عملية الإنفاق الاستثمارى حتى يتم الوصول إلى الرصيد الاستثمارى المرغوب كما حدده القرار الأول ، ومن ثم يمكن أن نطلق عليه قرار التيار Flow Decision ، وكلا القرارين السابقين يدخلان عامل الوقت Time Factor فى العملية الاستثمارية ، فالقرار الأول يمكن أن يتم فى خلال فترة زمنية واحدة ، أما القرار الثانى فيمكن أن يتم خلال عدة فترات زمنية متعاقبة ، وفى بعض الحالات يمكن اتخاذ كلا القرارين فى آن واحد Simultaneously [1] .

---

[1] A. S. Campagna, Macroeconomics, (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 451 .

ويلاحظ أن القرار الاستثمارى الأول يتحدد بالعوامل الخارجية ومن أهمها سعر الفائدة حيث أن تلك العوامل تتحدد خارج نطاق قدرة المنشأة أو الصناعة ومن ثم تؤثر فى القرار الأول وهو هل نتخذ القرار بالاستثمار أم لا ؟ أما القرار الثانى وهو قرار متى تتم عملية الاستثمار ؟ فإنه سيتأثر بالعوامل الداخلية ومن أهمها حجم الأرباح وهذه العوامل الداخلية هى فى الغالب متغيرات مالية تؤثر فى قرار الإنفاق الاستثمارى ومتى يتم القيام به .

وفيما يلى سوف نتعرض أولاً : لمفهوم القرار الاستثمارى الأول وهو هل سيتم اتخاذ القرار بالاستثمار أم لا ؟ وفى سبيل ذلك سوف نفترض ثبات جميع المتغيرات الداخلية أو الخارجية المؤثرة فى حجم الاستثمار فيما عدا كل من سعر الفائدة وتكلفة رأس المال . فالملاحظ أنه على المستوى الجزئى لا توجد منشأة أو صناعة تستطيع أن تتحكم فى أسعار السلع الرأسمالية التى تشتريها ، أو أن تتحكم فى أسعار الفائدة السوقية التى نقترض على أساسها ، فأسعار السلع الرأسمالية تتحدد وفقاً للظروف السائدة فى صناعات السلع الرأسمالية ، بينما سعر الفائدة يتحدد وفقاً لظروف الطلب والعرض فى السوق النقدى . وكلا المتغيرين السابقين يتحددان وفقاً لظروف المنافسة الكاملة .

فسعر الفائدة هو سعر تنافسى يتحدد فى السوق النقدى وفقاً لظروف المنافسة الكاملة ، ومن ثم نجد أن جميع المنشآت تستطيع أن تقترض عند نفس سعر الفائدة السوقى السائد ، ومعنى ذلك أن تلك المنشآت تقوم بعملية تمويل خارجى لاستثماراتها . ولكن فى بعض الأحيان قد تقوم تلك المنشآت باستخدام مواردها الداخلية مثل الأرباح غير الموزعة لتمويل

العملية الاستثمارية دون الحاجة إلى اللجوء للسوق النقدى ، وقد يكون من أسباب ذلك الاتجاه هو رغبة تلك المنشآت فى عدم تعريض نفسها للتقلبات الحادة فى السوق النقدى وأسعار الفائدة وعدم الوقوع فى أزمة الديون الثابتة ، وعلى الرغم من ذلك فإن سعر الفائدة سيزال يمثل عامل جوهرى بالنسبة للمنشأة ، فحتى لو قامت المنشأة باستخدام مواردها الداخلية وعدم اللجوء للسوق النقدى فإنه لازال عليها أن تحمل نفسها بسعر فائدة ضمنى حيث أن استخدام تلك الموارد الداخلية يعنى التضحية بالاستخدامات الأخرى البديلة لها ، هذا يعنى أن أسعار الفائدة الضمنية لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند حساب ربحية المشروع الاستثمارى وعند تقييم عملية الاختيار بين المشروعات البديلة المتنافسة . ويلاحظ أن سعر الفائدة فى ظروف المنافسة الكاملة يعتبر سعر ثابت ومعطى given بالنسبة للمنشأة ، ولكن مع افتراضنا قيام جميع المنشآت والصناعات بزيادة طلبها على الاقتراض الخارجى لتمويل مشروعاتها الاستثمارية فإن سعر الفائدة سوف يتغير ، وهذا يعنى أنه على مستوى الاقتصاد القومى ككل فإن سعر الفائدة سيكون متغير وليس ثابت .

أما بالنسبة لتكلفة رأس المال فإنه من المفترض أن تكون معروفة ومعطاة given بالنسبة للمنشأة ، حيث أنها تعتمد على الظروف السائدة فى صناعات السلع الرأسمالية والتى نفترض أنها تخضع لظروف المنافسة الكاملة . فإذا افترضنا اختفاء المنافسة الكاملة فإن المنشآت الاحتكارية تستطيع عن طريق مركزها الاحتكارى أن تؤثر على تلك التكلفة ، أما المنشآت الصغيرة فلن تكون لديها فرصة للمساومة ، ومن ثم ستضطر لقبول تلك التكلفة كأمر مسلم به ، ولكن حتى لو افترضنا استمرار ظروف

المنافسة الكاملة فإن زيادة طلب المنشآت جميعاً على السلع الرأسمالية سيؤدى بلا شك إلى ارتفاع أسعارها ، ومن ثم إلى ارتفاع تكلفة رأس المال ، ومع ذلك فإن تلك الأسعار قد لا ترتفع إذا افترضنا أن صناعات السلع الرأسمالية تعمل عند مستوى أقل من طاقاتها الاستيعابية الكاملة . ومعنى ما سبق أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بدقة ماذا سيحدث لتكلفة رأس المال حيث أنها تعتمد على عدة عوامل منها : هيكل التكاليف فى صناعات رأس المال ، درجة الطاقة الاستيعابية ، درجة التجاوب لظروف الطلب ، انطباق أو عدم انطباق ظروف المنافسة الكاملة . ونتيجة لكل تلك الصعوبات التى تكتنف تحديد تكلفة رأس المال ، فقد يكون من المنطقى إلى حدٍ ما وبغرض التبسيط افتراض أن صناعات السلع الرأسمالية تعمل تحت ظروف ثبات التكلفة . ومعنى ذلك أن تكلفة رأس المال ستكون معطاة ومعروفة مسبقاً بالنسبة لجميع المنشآت العاملة فى مجال الصناعة .

والآن وبعد أن ناقشنا باختصار افتراض معلومية كل من سعر الفائدة وتكلفة رأس المال ، فإن المطلوب لاتخاذ القرار الاستثمارى الأول هو حساب العائد على رأس المال ، فإذا افترضنا أن المنشأة قررت القيام بالاستثمار فى شراء آلة جديدة عمرها الإنتاجى عشرون عاماً ، أى أنه من المتوقع أن يتم إهلاكها بعد عشرين عاماً ، فإنه لكى يتم اتخاذ القرار الفعلى بالاستثمار فيجب على المنشأة القيام بعملية تقدير الآتى :

1 – حجم الناتج المتوقع من استخدام الآلة مقدراً بوحدات عينيه .

2 – سعر بيع الوحدة من الناتج المتوقع .

3 – الدخل الكلى المتوقع الحصول عليه ويتم ذلك عن طريق ضرب سعر بيع الوحدة من الناتج فى عدد وحدات الناتج الكلى

4 – التكلفة المتوقعة من استخدام الآلة وذلك مثل تكاليف الصيانة والإصلاح .

5 – العائد الصافى المتوقع من الآلة ويتم الحصول عليه عن طريق طرح الدخل الكلى المتوقع من التكلفة المتوقعة .

ويلاحظ أنه من الطبيعى أن يتم تأجيل اتخاذ القرار الاستثمارى كلما كان ذلك ممكناً حتى تتاح جميع المعلومات الممكنة أمام المنشأة ، ولكن لسوء الحظ فإنه لا توجد أبداً معلومات كافية جداً وكاملة جداً ومن ثم فلابد للمنشأة فى نهاية الأمر من اتخاذ القرار فى ظل درجة من ظروف عدم التأكد وعدم توافر المعلومات الكافية . ولكن ذلك لا يعنى ألا تحاول المنشأة الحصول على معلومات أكثر موضوعية لجعل القرار الاستثمارى قراراً سليماً بقدر الإمكان ، وذلك على الرغم من وجود عوامل شخصية مبنية على التوقعات ستؤثر حتماً على صحة القرار الاستثمارى .

وفيما يلى سوف نتعرض لعملية حساب العائد الصافى المتوقع من الاستثمار وذلك بالإشارة إلى فكرة الكفاءة الحدية لرأس المال ومدى مساهمتها فى المساعدة على اتخاذ القرار الاستثمارى الأول .

رابعاً – الكفاءة الحدية لرأس المال :

The Marginal Efficiency of Capital

الكفاءة الحدية لرأس المال كما عرفها كينز تتمثل فى معدل الخصم الذى يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من الاستثمار فى أصل من الأصول الإنتاجية مساوياً لثمن أو سعر عرض هذا الأصل .

ولتوضيح مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال ومدى مساهمتها فى تحديد ربحية الاستثمار سوف نستخدم الصيغة الرياضية التالية :

$$ك_{ت} = \frac{أ_1}{(1+ر)} + \frac{أ_2}{(1+ر)^2} + \frac{أ_3}{(1+ر)^3} + ... + \frac{أ_ن}{(1+ر)^ن} \quad (1)$$

حيث :

$ك_{ت}$ = تكلفة أو سعر رأس المال .

أ = العائد السنوى المتوقع من الاستثمار فى رأس المال .

ر = معدل الخصم أو العائد على الاستثمار أو أنها تمثل الكفاءة الحدية لرأس المال .

ن = عدد سنوات العمر الإنتاجى للأصل الاستثمارى .

فإذا افترضنا أنه تم تقدير العائد السنوى المتوقع (أ) ، كما أن تكلفة رأس المال ($ك_{ت}$) كانت قيمة معطاة ومعروفة ، فإنه يمكن عن طريق حل المعادلة السابقة تحديد معدل العائد (ر) أو ما يسمى بالكفاءة الحدية لرأس المال .

فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن تكلفة شراء أصل رأسمالى ($ك_{ت}$) كانت تعادل 421.2 جنيه ، وأن عمر هذا الأصل الرأسمالى يعادل 5 سنوات بمعنى أنه سيتم إهلاكه بعد 5 سنوات (ن = 5) ، وأنه تم تقدير العائد السنوى المتوقع من هذا الأصل بما يعادل 100 جنيه (أ = 100) فإنه عن طريق إحلال البيانات السابقة فى المعادلة رقم (1) نحصل على الآتى :

$$421.2 = \frac{100}{(1+ر)} + \frac{100}{(1+ر)^2} + \frac{100}{(1+ر)^3} + \frac{100}{(1+ر)^4} + \frac{100}{(1+ر)^5}$$

∴ ر = 6 ٪ والتى تمثل معدل العائد أو الكفاءة الحدية لرأس المال .

بعد حساب قيمة (ر) تكون المنشأة فى وضع يسمح لها باتخاذ القرار بالاستثمار ، حيث أن كل المطلوب منها هو مقارنة الكفاءة الحدية لرأس المال (ر) بسعر الفائدة السوقى (ف) .

فإذا كانت ر > ف ، أى أن معدل العائد أو الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السوقى ، فإن المنشأة سوف تتخذ القرار بالاستثمار ، بمعنى أن المنشأة فى سبيل تمويل استثماراتها سوف تقترض بسعر فائدة يقل عن معدل العائد على الاستثمار ، وبالتالى يكون المشروع الاستثمارى مربحاً ويتم بناءاً عليه اتخاذ القرار بالاستثمار .

أما إذا كانت ر < ف ، أى أن معدل العائد أو الكفاءة الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة السوقى ، فإن المنشأة لن تتخذ القرار بالاستثمار ، حيث يكون المشروع فى هذه الحالة غير مربح .

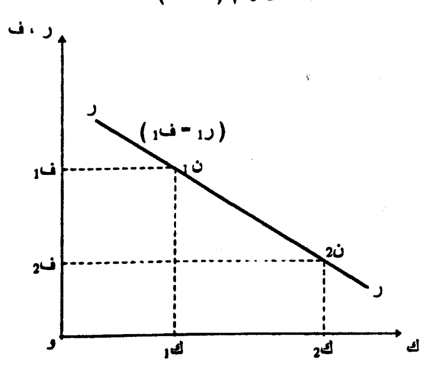
مما سبق نستنتج أن قرار الاستثمار يعتمد بصفة أساسية على المقارنة بين كل من الكفاءة الحدية لرأس المال (ر) وبين سعر الفائدة السوقى (ف) ، مع ملاحظة أن سعر الفائدة السوقى (ف) لا يدخل ضمن البيانات الخاصة لحساب الكفاءة الحدية لرأس المال حيث أن عملية المقارنة تتم بعد حساب الكفاءة الحدية لرأس المال .

ويلاحظ أن الكفاءة الحدية لرأس المال سوف تتغير طالما تغيرت العناصر المحددة لها . فهنا نجد أن الكفاءة الحدية لرأس المال تتغير عكسياً مع تكلفة رأس المال وطردياً مع العوائد الصافية المتوقعة . كما يلاحظ

أيضاً أن التغيرات فى سعر الفائدة السوقى سوف تنعكس فى عملية رفض أو قبول بعض المشروعات . فالارتفاعات الكبيرة فى سعر الفائدة السوقى عند مقارنتها بالكفاءة الحدية لرأس المال قد تؤدى إلى تأجيل أو إلغاء بعض المشروعات ، إلا أن هناك بطبيعة الحال بعض أنواع المشروعات الاستثمارية التى بمجرد أن تبدأ فمن الصعب تأجيلها أو إلغائها .

ويمكن توضيح كيفية اتخاذ القرار بالاستثمار عم طريق الاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (2-9)



منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

فى الشكل السابق يمثل الخط (ر ر) منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال ، وبينما يقيس المحور الرأسى كل من الكفاءة الحدية لرأس المال (ر) وسعر الفائدة (ف) ، فإن المحور الأفقى يقيس كمية أو رصيد رأس المال

(ك) . فإذا افترضنا أن سعر الفائدة السوقى كان عند المستوى (ف$_1$) فإن جميع المشروعات الاستثمارية التى تكون الكفاءة الحدية لرأس المال لها (ر) أكبر من هذا المستوى لسعر الفائدة ستكون مربحة ، وبالتالى يتم اتخاذ القرار بالاستثمار حيث يقوم المجتمع بعملية إضافية وتركيم لرأس المال تعادل الكمية (و ك$_1$) . وهنا نلاحظ أن نقطة تقاطع سعر الفائدة مع منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال هى نقطة توازنية لأنه عند تلك النقطة (ن$_1$) يتعادل كل من (ر$_1$) و (ف$_1$) ، فإذا افترضنا الآن انخفاض سعر الفائدة من (ف$_1$) إلى (ف$_2$) ، فمعنى ذلك أن (ر$_1$) ستكون أكبر من (ف$_2$) وبالتالى سيكون هناك المزيد من المشروعات الاستثمارية الأكثر ربحية عن ذى قبل مما يؤدى لزيادة التركيم الرأسمالى حتى نصل إلى المستوى الجديد (و ك$_1$) .

مما سبق نستنتج أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال يمثل منحنى طلب على أرصدة رأس المال والتى تتغير عكسياً مع سعر الفائدة السوقى .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال يحدد المستوى الأمثل أو المرغوب من الأرصدة الرأسمالية التى يرغب المجتمع فى تركيمها ، ونصل إلى ذلك المستوى الأمثل عندما تتعادل الكفاءة الحدية لرأس المال (ر) مع سعر الفائدة السوقى (ف) ، وعلى ذلك يمكن النظر إلى القرار الاستثمارى الأول Stock decision على أنه قرار لتحديد المستوى الأمثل لرصيد رأس المال الذى يرغبه المجتمع .

وبعد أن تم تحديد ذلك المستوى الأمثل والمرغوب من الرصيد الرأسمالى Capital stock ، فإن النقطة التالية هى معرفة كيف يمكن للمجتمع الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب ، وهذا يعنى وصولنا إلى

القرار الاستثمارى الثانى وهو قرار التيار Flow Decision ، فالمشكلة هنا تتمثل فى تحديد الفترة الزمنية التى سيتم خلالها القيام بعملية الإنفاق الاستثمارى الفعلى ، أو بعبارة أخرى فإن المطلوب هو معرفة وتحديد المسار الزمنى الذى سيأخذه الإنفاق الاستثمارى حتى يتم غلق الفجوة بين المستوى الحالى والفعلى للرصيد الرأسمالى ، والمستوى الجديد والمرغوب من ذلك الرصيد . ولاشك أن ذلك الأمر يتوقف بصفة أساسية على الظروف السائدة فى صناعات السلع الرأسمالية . وحيث أننا قد افترضنا فيما سبق أن تلك الصناعات تعمل تحت ظروف ثبات التكلفة ، فإن معدل الإنفاق الاستثمارى سيتوقف على حجم الطاقة الإنتاجية لصناعات السلع الرأسمالية ومدى قدرتها على زيادة عرض السلع الرأسمالية فى حالة زيادة الطلب عليها .

فى الشكل البيانى السابق (2-9) نجد أنه عند مستوى سعر الفائدة ($ف_1$) يتحدد لنا المستوى الأمثل للتركيم الرأسمالى والمعادل للكمية (و $ك_1$) حيث يتعادل كل من الكفاءة الحدية لرأس المال و سعر الفائدة ($ر_1$ = $ف_1$) . وفى هذه الحالة لن يوجد إلا نوع واحد من الاستثمار وهو الاستثمار الإحلالى وحيث سيكون الاستثمار الصافى معادلاً للصفر .

أما إذا افترضنا انخفاض سعر الفائدة من ($ف_1$) إلى ($ف^*$) فإننا سنجد أن تقاطع سعر الفائدة الجديد مع منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال عند النقطة التوازنية الجديدة ($ن^*$) يوضح المستوى الجديد والمرغوب للرصيد الرأسمالى وهو (و $ك^*$) . هنا نجد أن الرصيد المرغوب الجديد (و $ك^*$) سيزيد عن الرصيد الفعلى القديم (و $ك_1$) بمقدار الفجوة ($ك^*$ − $ك_1$) ، ويترتب على ذلك ضرورة وجود استثمار صافى موجب للعمل

على سد الفجوة السابقة . والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو : ما هى الفترة الزمنية الملائمة لسد الفجوة ؟ وكم يبلغ مقدار الإنفاق الاستثمارى اللازم لسد الفجوة فى كل فترة زمنية ؟ من الواضح أن المنشأة لن تحاول سد تلك الفجوة لحظياً ، وإنما ستعمل على سدها تدريجياً وخلال فترة زمنية ملائمة وهنا يلاحظ أنه كلما كان حجم الفجوة كبيراً كلما زاد معدل الإنفاق الاستثمارى اللازم لسدها خلال كل فترة زمنية .

فإذا افترضنا أنه خلال الفترة الزمنية الأولى تم سد جزء من الفجوة السابقة حيث كان الرصيد الرأسمالى فى نهاية الفترة الأولى يعادل ($ك_2$) وهو بالتأكيد أقل من ($ك^*$) (الرصيد المرغوب الجديد) كما يوضح الشكل السابق رقم (2-9) ، ويمكن التعبير عما سبق بالمعادلة التالية :

$$ك_2 = ك_1 + هـ (ك^* - ك_1) \qquad (1)$$

والمعادلة السابقة تعنى أن الرصيد الرأسمالى فى نهاية الفترة الزمنية الأولى وهو ($ك_2$) سيعادل الرصيد الفعلى والقديم ($ك_1$) بالإضافة إلى نسبة تعادل (هـ) من الفجوة بين الرصيد الجديد والمرغوب ($ك^*$) والرصيد القديم والفعلى ($ك_1$) . وكما سبق وذكرنا من قبل فإن سد الفجوة يتطلب قدراً من الاستثمار الصافى الموجب ، وفى نهاية الفترة الزمنية الأولى فإن الاستثمار الصافى سيعادل الفرق بين رصيد رأس المال فى نهاية الفترة الأولى ($ك_2$) والرصيد الفعلى ($ك_1$) حيث :

$$ث = ك_2 - ك_1 \qquad (2)$$

ومن المعادلة رقم (1) نستنتج أن :

$$ك_2 - ك_1 = هـ (ك^* - ك_1) \qquad (3)$$

ومن (2) ، (3) نستنتج أن :

ث = هـ (ك* - ك$_1$) (4)

ومعنى المعادلة السابقة أن الاستثمار الصافى المرغوب الموجب اللازم خلال أى فترة زمنية سيعادل نسبة من الفجوة بين الرصيد المرغوب والرصيد الفعلى ، مع ملاحظة أنه كلما كان حجم الفجوة كبيراً كلما كان حجم الاستثمار الصافى كبيراً ، أما إذا كان حجم الفجوة مساوياً للصفر فإن الاستثمار الصافى سيكون مساوياً للصفر أيضاً ، كما يلاحظ أنه كلما زادت النسبة هـ كلما تم الإسراع بسد الفجوة .

وفى ختام تحليلنا لموضوع الاستثمار سوف نتعرض فى عجالة سريعة لنظرية معجل الاستثمار The Accelerator ، والتى تقرر بأن الاستثمار يتغير طردياً مع التغيرات فى الدخل الكلى ، وسوف نفترض فى هذه الحالة أنه سيتم سد فجوة الرصيد الرأسمالى خلال فترة زمنية واحدة مما يعنى أن النسبة هـ = 1 ، ويترتب على ذلك أن ك* = ك$_2$ (يمكن الرجوع فى ذلك إلى المعادلة رقم 1) ، كما سنفترض أيضاً أن نسبة الرصيد الرأسمالى المرغوب (ك*) إلى الدخل الكلى (ى) هى نسبة ثابتة وتعادل جـ ، ومن ثم يمكن كتابة المعادلة التالية :

ك* = جـ ى (5)

وبإحلال المعادلة رقم (5) فى المعادلة رقم (4) وباعتبار أن هـ = 1 ، وطالما أن ك* = جـ ى فإنه يمكن استنتاج أيضاً أن ك$_1$ = جـ ى$_1$ ، حيث ك* > ك$_1$ ، ى > ى$_1$ وحيث أن (ى - ى$_1$) تمثل الفرق بين الدخل الكلى فى فترتين زمنيتين متتاليتين .

∴ $ث = جـ ى - جـ ى_1$ (6)

∴ $ث = جـ (ى - ى_1)$ (7)

وطالما أن $ى - ى_1 = \Delta ى$

∴ $ث = حـ \Delta ى$ (8)

ومعنى المعادلة السابقة أن الاستثمار هو دالة فى مقدار التغير فى الدخل وحيث حـ : تمثل معامل المعجل وتساوى $\frac{ث}{\Delta ى}$ ، وقيمة معامل المعجل أكبر من الواحد الصحيح ، حيث يعنى ذلك أن زيادة معينة فى الدخل ستؤدى إلى زيادة أكبر منها فى حجم الاستثمار .

الفصل الثالث

توازن الدخل القومى ومفهوم المضاعف

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى .
* مفهوم المضاعف .
* الفجوات التضخمية والانكماشية .

الفصل الثالث

توازن الدخل القومى ومفهوم المضاعف

أولاً – تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى :

يتحقق توازن الدخل القومى بيانياً عندما يتعادل الطلب الكلى مع الدخل الكلى أو عندما تتعادل التسربات مع الإضافات ، وبالتالى يمكن لنا تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى من خلال مدخلين متكافئين وهما :

المدخل الأول : الدخل الكلى = الطلب الكلى

= الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومى + (الصادرات – الواردات)

ى = س + ث + ق + (ص – و)

المدخل الثانى : التسربات = الإضافات

الادخار + الضرائب + الواردات = الاستثمار + الإنفاق الحكومى + الصادرات

خ + ض + و = ث + ق + ص

وسوف يتم تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى من خلال عدة نماذج حيث نبدأ أولاً بالنموذج المبسط أى فى ظل عدم وجود تدخل حكومى وأيضاً عدم وجود قطاع خارجى ، ثم نقترب تدريجياً من الواقع بإدخال القطاع الحكومى ثم يلى ذلك إدخال القطاع الخارجى .

النموذج الأول :

سوف نفترض فى هذا النموذج المبسط عدم وجود قطاع حكومى وأيضاً عدم وجود قطاع خارجى ، بمعنى أن التدفق الدائرى للدخل القومى يتم من خلال قطاعين فقط وهما القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى .

وطبقاً للمدخل الأول فإن شرط توازن الدخل القومى هو :

الدخل الكلى = الطلب الكلى

الدخل الكلى = الاستهلاك + الاستثمار

ى = س + ث (1)

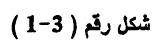
وطبقاً للمدخل الثانى فإن شرط التوازن هو :

التسربات = الإضافات

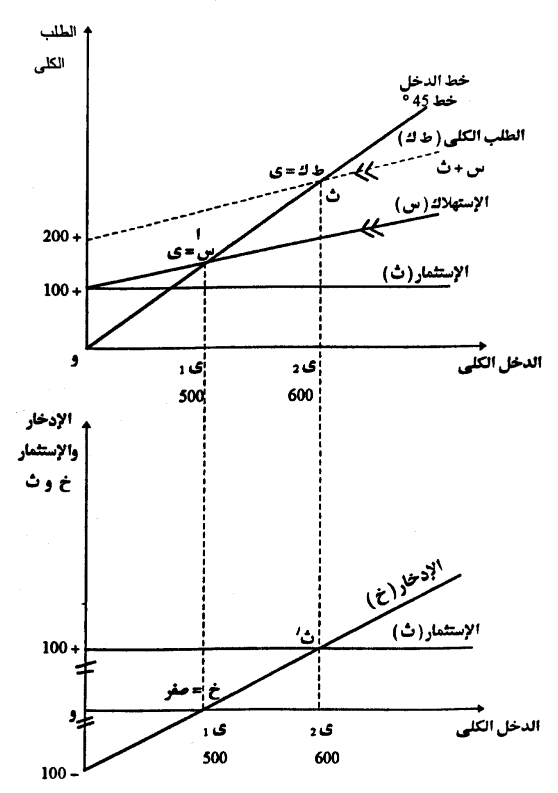
الادخار = الاستثمار

خ = ث (2)

والشكل البيانى التالى يوضح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى فى ظل اقتصاد مغلق مع عدم وجود قطاع حكومى .



شكل رقم (3-1)



الطلب
الكلى
خط الدخل
خط 45°
الطلب الكلى (ط ك)
ط ك = ى
س + ث
ث
الإستهلاك (س)
200 +
أ
س = ى
الإستثمار (ث)
100 +
و
الدخل الكلى
ى 1
500
ى 2
600
الإدخار
والإستثمار
خ و ث
الإدخار (خ)
الإستثمار (ث)
ث/
100 +
خ = صفر
و
الدخل الكلى
ى 1
500
ى 2
600
100 -

فى الجزء الأعلى من الشكل السابق يقيس المحور الرأسى الطلب الكلى (ط ك) بينما يقيس المحور الأفقى الدخل الكلى (ى) ، وقد تم رسم دالة الاستثمار موازية للمحور الأفقى للدلالة على ثبات حجم الاستثمار مهما زاد حجم الدخل وهذا يعنى أن الاستثمار الكلى يتمثل فقط فى استثمار تلقائى (ث ى) وهو ذلك النوع من الاستثمار الذى يتحدد بصفة تلقائية ومستقلة عن حجم الدخل . وكما هو واضح من الشكل السابق فإن حجم الاستثمار يعادل 100 وحدة نقدية عند جميع مستويات الدخل .

أما دالة الاستهلاك فقد تم رسمها على أساس أنها تمثل دالة استهلاك خاصة بالأجل القصير حيث تتقاطع مع المحور الرأسى عند قيمة موجبة تعادل 100 وحدة نقدية . وهذا يعنى أن حجم الاستهلاك يعادل 100 وحدة نقدية عندما يكون حجم الدخل مساوياً للصفر ، ومن الواضح أن دالة الاستهلاك السابقة تبين تناقص م م س مع تزايد الدخل وأن م م س > م ح س .

وبما أن الطلب الكلى يتكون من مجموع كل من الاستهلاك والاستثمار فإن دالة الطلب الكلى (س + ث) قد تم رسمها كخط مستقيم يوازى دالة الاستهلاك وتتقاطع مع المحور الرأسى فى قيمة موجبة تعادل 200 وحدة نقدية والتى تمثل مجموع كل من الاستهلاك والاستثمار عندما يكون حجم الدخل مساوياً للصفر . ومن الملاحظ أن دالة الطلب الكلى توازى دالة الاستهلاك لأن الفرق بينهما ثابت ويساوى الاستثمار التلقائى الثابت . أما خط 45° فهو خط استرشادى يمثل خط الدخل (ى) حيث أن كل نقطة عليه تحقق شرط التوازن وهو تعادل الطلب الكلى مع الدخل الكلى وميل هذا الخط ثابت ويساوى الواحد الصحيح .

ويلاحظ من الشكل السابق أيضاً أن تقاطع خط الدخل مع دالة الاستهلاك عند النقطة (أ) تعنى تساوى كل من الاستهلاك والدخل (س = ى) مما يعنى أن حجم الادخار يكون مساوياً للصفر (خ = صفر) وذلك عند مستوى الدخل ى$_1$ (ى$_1$ = 500) .

وطبقاً للمدخل الأول فإن تقاطع كل من دالة الطلب الكلى (ط ك) مع خط الدخل (ى) يحدد لنا المستوى التوازنى للدخل القومى وذلك عند النقطة التوازنية (ن) حيث نجد أن مستوى الدخل التوازنى يعادل 600 وحدة نقدية (ى$_2$ = 600) . أما الجزء الأسفل من الشكل السابق فهو خاص بالمدخل الثانى حيث تم رسم دالة الادخار كخط مستقيم يتقاطع مع المحور الرأسى فى قيمة سالبة تساوى (– 100) وهى نفس القيمة التى تتقاطع عندها دالة الاستهلاك مع المحور الرأسى فى الجزء الأعلى من الشكل السابق . وتفسير ذلك هو أنه فى حالة كون الدخل مساوياً للصفر عند نقطة الأصل فمن غير المتوقع أن يتوقف المجتمع عن الاستهلاك وإنما سيقوم بزيادة استهلاكه حتى لو كان الدخل مساوياً للصفر وذلك عن طريق السحب من المدخرات السابقة . ومن الشكل السابق نجد أن دالة الادخار عندما تتقاطع مع المحور الأفقى فمعنى ذلك أن حجم الادخار يساوى صفر عند مستوى الدخل ى$_1$ = 500 .

وكما هو واضح من الرسم السابق فإن نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقى (خ = صفر) لابد أن تقع تماماً أسفل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل (س = ى) وذلك عند مستوى دخل يعادل 500 (ى$_1$ = 500) .

وقد تم رسم دالة الاستثمار التلقائى موازية للمحور الأفقى الدلالة على ثبات حجم الاستثمار .

أما بالنسبة المدخل الثانى فإننا نلاحظ أن نقطة تقاطع دالة الادخار (خ) مع دالة الاستثمار (ث) تحدد لنا المستوى التوازنى للدخل القومى (ى 2 = 600) .

وطالما أن المدخلين السابقين متكافئين ويؤديان بالضرورة إلى تحديد نفس المستوى التوازنى للدخل القومى فسوف يترتب على ذلك أن تكون نقطة تقاطع دالة الادخار (التسربات) مع دالة الاستثمار (الإضافات) وهى النقطة التوازنية (ن/) واقعة تماماً أسفل نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى (ط ك) مع خط الدخل (خط 45°) وهى النقطة التوازنية (ن) وذلك لأن كلا النقطتين يحددان نفس الشيئ وهو المستوى التوازنى للدخل القومى (ى2 = 600) .

النموذج الثانى :

فى هذا النموذج سوف نقترب أكثر من الواقع حيث سنفترض إدخال القطاع الحكومى بشقيه المعروفين وهما الضرائب (ض) كتسربات من تيار الدخل والإنفاق الحكومى (ق) كإضافات إلى تيار الدخل .

وسيكون شرط توازن الدخل القومى وفقاً للمدخل الأول هو :

الدخل الكلى = الطلب الكلى

ى = س + ث + ق

أما شرط التوازن وفقاً للمدخل الثانى فهو :

التسربات = الإضافات

خ + ص = ث + ق

ولأغراض التبسيط سنبدأ أولاً بتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى بإدخال الإنفاق الحكومى أولاً مع استبعاد الضريبة مرجئين ذلك لمرحلة لاحقة .

وسوف يكون شرط التوازن فى هذه الحالة وفقاً للمدخل الأول هو :

ى = س + ث + ق

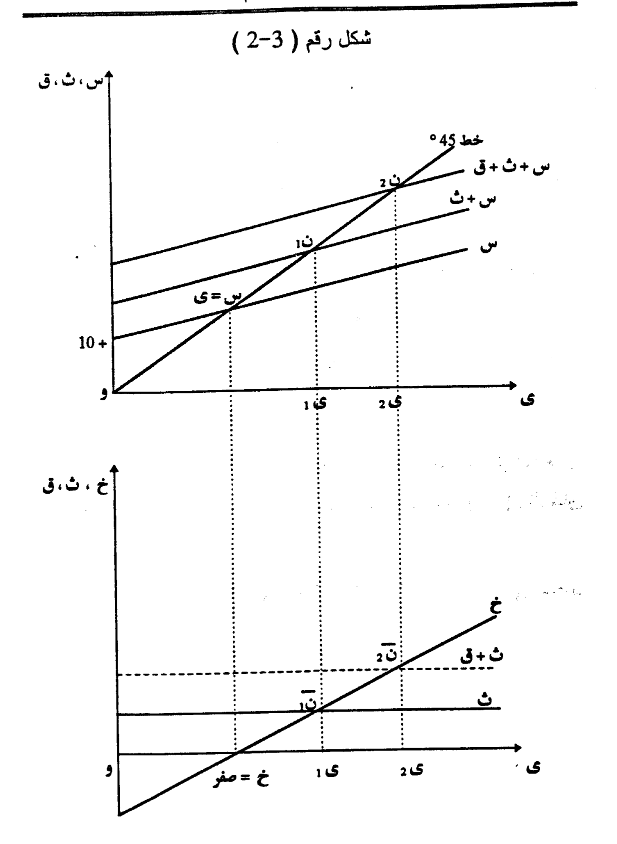
أما شرط التوازن وفقاً للمدخل الثانى فسوف يكون :

خ = ث + ق

حيث لا يوجد إلا نوع واحد فقط من التسربات وهو الادخار (خ) بينما يوجد نوعين من الإضافات وهما الاستثمار (ث) والإنفاق الحكومى (ق) .

والشكل البيانى التالى يوضح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى .

شكل رقم (3-2)



في الشكل البياني السابق افترضنا أن الإنفاق الحكومي ثابت ، وبإضافة الإنفاق الحكومي الثابت (ق) إلى دالة الطلب الكلي (س + ث) نحصل على دالة الطلب الكلي الجديدة وهي ط ك = س + ث + ق . وهنا نجد أن تقاطع دالة الطلب الكلي (س + ث + ق) مع خط الدخل (خط 45°) عند النقطة التوازنية (ن2) يحدد لنا المستوى التوازني للدخل القومي وهو ى2 . وواضح مما سبق أن المستوى التوازني للدخل القومي قد ارتفع من ى1 إلى ى2 لإضافة الإنفاق الحكومي إلى مكونات الطلب الكلي . ومن هنا يتضح أن إدخال الإنفاق الحكومي إلى النموذج قد أدى إلى ارتفاع المستوى التوازني للدخل القومي من ى1 إلى ى2 .

وفي الجزء الأسفل من الشكل السابق يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي وفقاً للمدخل الثاني عندما تتقاطع دالة الإضافات (ث + ق) مع دالة الادخار (خ) عند النقطة التوازنية ن2 والتي تحدد المستوى التوازني للدخل القومي ى2 ومن هنا يتضح أيضاً أن إدخال الإنفاق الحكومي سوف يرفع دالة الإضافات من المستوى (ث) إلى المستوى (ث + ق) حيث تتقاطع مع دالة التسربات (خ) عند النقطة التوازنية (ن2) ويتحدد بالتالي المستوى التوازني الجديد للدخل القومي ى2 وهو أعلى من المستوى التوازني القديم للدخل القومي ى1 . ومن الملاحظ أن النقطة التوازنية $\overline{ن1}$ تقع تماماً أسفل النقطة التوازنية ن1 كما أن النقطة التوازنية $\overline{ن2}$ تقع تماماً أسفل النقطة التوازنية ن2 .

النموذج الثالث :

في هذا النموذج سوف نقوم بإدخال القطاع الخارجي بشقيه المعروفين وهما الواردات (و) والصادرات (ص) ، فالواردات ينظر

إليها كتسرب من تيار الدخل ، بينما تعتبر الصادرات بمثابة إضافة إلى تيار الدخل .

وفقاً للمدخل الأول يكون شرط التوازن هو :

الدخل الكلى = الطلب الكلى

ى = س + ث + ق + (ص – و)

حيث (ص – و) تعتبر صافى الصادرات .

أما شرط التوازن وفقاً للمدخل الثانى فهو :

إجمالى التسربات = إجمالى الإضافات

الادخار + الضرائب + الواردات = الاستثمار + الإنفاق الحكومى + الصادرات

خ + ض + و = ث + ق + ص

وسوف نفرض فى هذا النموذج أن حجم الصادرات ثابت (ص = $\overline{ص}$) وبالتالى تتمثل دالة الصادرات فى خط مستقيم يوازى المحور الأفقى ، بينما ينظر إلى الواردات على أنها دالة طردية فى حجم الدخل حيث تأخذ دالة الواردات الشكل التالى :

و = $\overline{و}$ + ر ى

حيث :

و : تمثل حجم الواردات .

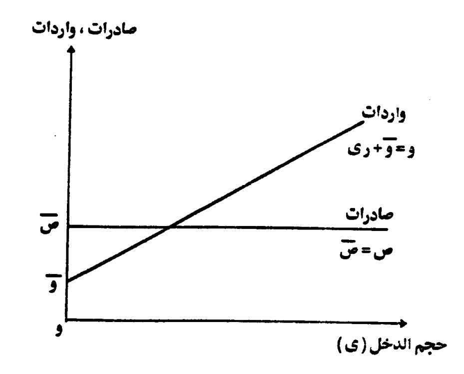
$\overline{و}$: تمثل الجزء الثابت من الواردات .

ر : الميل الحدى للاستيراد $\frac{\Delta و}{\Delta ى}$.

ى : حجم الدخل .

ويمكن بناء على ذلك رسم دالتى الصادرات والواردات كما فى الشكل التالى :

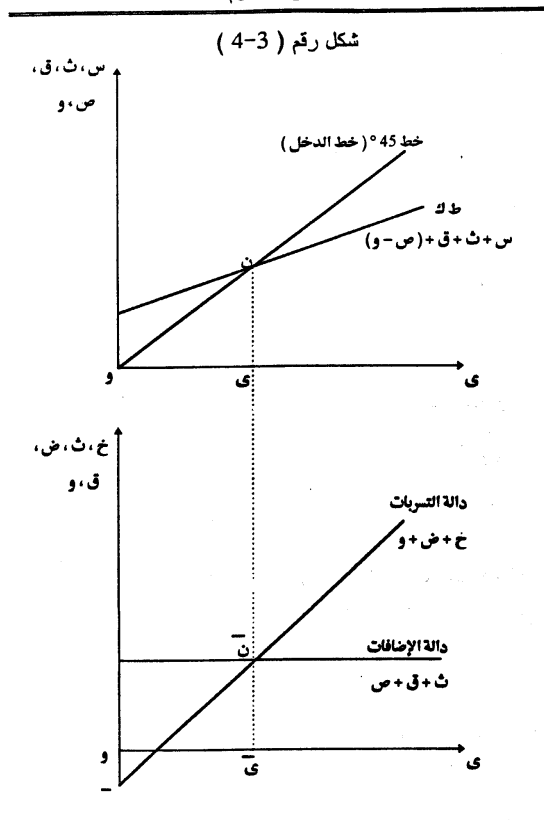
شكل رقم (3-3)



والآن إذا قمنا بإضافة صافى المعاملات مع العالم الخارجى (ص - و) إلى دالة الطلب الكلى (س + ث + ق) سنحصل على دالة الطلب الكلى الجديدة ط ك = س + ث + ق + (ص - و) كما أنه إذا قمنا بإضافة حجم الصادرات كمقدار ثابت إلى دالة الإضافات (ث + ق) سنحصل على دالة الإضافات الجديدة ث + ق + ص . وبإضافة الواردات إلى دالة التسربات سنحصل على دالة التسربات الجديدة خ + ض + و .

والشكل البيانى التالى يوضح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفقاً لهذا النموذج .

شكل رقم (3-4)



س، ث، ق، ص، و
خط 45° (خط الدخل)
ط ك
س + ث + ق + (ص - و)
ن
و
ى
ى
خ، ث، ض، ق، و
دالة التسربات
خ + ض + و
ن
دالة الإضافات
ث + ق + ص
و
ى
ى

فى الجزء الأعلى من الشكل السابق يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عندما يتقاطع خط 45° (الدخل) مع دالة الطلب الكلى. عند النقطة التوازنية (ن) وحيث يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (ى) . ذلك وفقاً للمدخل الأول .

أما الجزء الأسفل من الشكل السابق فإن تقاطع دالة التسربات مع دالة الإضافات عند النقطة التوازنية (ن̄) يحدد لنا أيضاً نفس المستوى التوازنى للدخل القومى (ى) وفقاً للمدخل الثانى . ومن الواضح أن كلا النقطتين التوازنيتين ن ، ن̄ يحددان نفس المستوى التوازنى للدخل القومى .

ثانياً – مفهوم المضاعف :

يوضح مفهوم المضاعف Multiplier أن حدوث تغير معين فى حجم الإضافات ستؤدى إلى إحداث تغير أكبر منه فى حجم الدخل التوازنى وفى نفس الاتجاه ، أو بعبارة أخرى فإن الزيادة المبدئية فى الإضافات ستؤدى لإحداث زيادة أكبر منها فى حجم الدخل التوازنى والعكس صحيح .

ولتفسير مفهوم المضاعف سوف نفترض فى البداية حدوث زيادة فى الاستثمار (Δ ث) مقدارها 10 مليون جنيه ، هذه الزيادة فى الاستثمار تعنى زيادة الطلب على خدمات عوامل الإنتاج ومنها عنصر العمل مما يعنى زيادة دخول خدمات عوامل الإنتاج . وسوف نفترض فى البداية ولأغراض التبسيط أن الزيادة المبدئية فى الاستثمار والتى مقدارها Δ ث = 10 قد أدت إلى إحداث زيادة مساوية لها فى حجم الدخل مقدارها Δ ى = 10 ، وهنا نأتى إلى فكرة المضاعف حيث أن تلك الزيادة فى الدخل ستؤدى لزيادة الاستهلاك ولكن ليس بنفس مقدار تلك الزيادة وإنما بمقدار حاصل ضرب الميل الحدى للاستهلاك فى مقدار الزيادة فى الدخل

فإذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلاك (ب) = 0.8 فإن الزيادة فى الاستهلاك = الميل الحدى للاستهلاك × الزيادة فى الدخل أى أن

Δ س = ب × Δ ى

Δ س = 0.8 × 10 = 8

ومن الواضح أن الزيادة فى الدخل (Δ ى = 10) قد أدت إلى زيادة أقل منها فى حجم الاستهلاك (Δ س = 8) وطالما أن الزيادة فى الدخل تتوزع فيما بين الاستهلاك والادخار .

أى أن Δ ى = Δ س + Δ خ

∴ 10 = 8 + 2

أى أن الزيادة فى الادخار (Δ خ) ستساوى 2 مليون جنيه بينما تكون الزيادة فى الاستهلاك (Δ س) هى 8 مليون جنيه وهذه تمثل الدورة أو الحلقة الأولى من حلقات الزيادة المبدئية للاستثمار ، أما الدورة الثانية فتعنى أن زيادة الاستهلاك بمقدار Δ س = 8 ستؤدى إلى زيادة الطلب على صناعات السلع الاستهلاكية وفى ظل افتراض عدم وصول الاقتصاد القومى لمرحلة التوظف الكامل أو بعبارة أخرى فى ظل افتراض وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى صناعات السلع الاستهلاكية ، فإن زيادة الاستهلاك ستؤدى إلى التحفيز على تشغيل تلك الطاقات العاطلة فيزداد الإنتاج ويزداد تشغيل العمال مما يعنى حدوث زيادة فى دخولهم بالمقدار Δ ى = 8 ، وهذه الزيادة فى الدخول ستؤدى إلى زيادة الاستهلاك ولكن ليس بنفس المقدار وإنما بمقدار حاصل ضرب الميل الحدى للاستهلاك فى مقدار الزيادة فى الدخل حيث Δ س = ب Δ ى = 0.8 × 8 = 6.4 ،

وفى دورة ثالثة سنجد أن تلك الزيادة فى الاستهلاك ستحفز على تشغيل الطاقات العاطلة فى صناعات السلع الاستهلاكية مما يؤدى لزيادة الدخول مرة أخرى بالمقدار Δ ى = 6.4 مما يؤدى مرة أخرى لزيادة الاستهلاك بالمقدار Δ س = 0.8 × 6.4 = 5.12 . وهكذا تستمر حلقة تزايد الدخول ثم الاستهلاك ثم الدخول ثم الاستهلاك وهكذا ، ولكن مع ملاحظة أن الزيادة فى الدخول ستكون أقل فى كل مرة نتيجة لكون الميل الحدى للاستهلاك (ب) أقل من الواحد الصحيح .

وخلاصة ما سبق هو أن الزيادة المبدئية فى الاستثمار ستؤدى إلى توليد زيادات متتالية ومتناقصة فى حجم الدخل ، ومجموع تلك الزيادات المتتالية والمتناقصة فى الدخل ستكون بالتأكيد أكبر من تلك الزيادة المبدئية فى حجم الاستثمار (Δ ى > Δ ث) وهنا نجد أن مفهوم المضاعف يشير إلى عدد مرات تضاعف الزيادة الأولية فى الاستثمار والتى تؤدى إلى إحداث الزيادة النهائية فى حجم الدخل وطالما أن Δ ى > Δ ث فمعنى ذلك أن قيمة المضاعف ستكون بالضرورة أكبر من الواحد الصحيح وأقل من المالانهاية .

$$\text{المضاعف (ك)} = \frac{\Delta \text{ ى}}{\Delta \text{ ث}}$$

$$\text{أى أن } \infty > \text{ك} > 1$$

وتنطبق نفس فكرة المضاعف السابقة فى حالة افتراضنا حدوث زيادة فى الإنفاق الحكومى مقدارها (Δ ق) حيث يسمى المضاعف فى هذه الحالة بمضاعف الإنفاق الحكومى ويساوى $\frac{\Delta \text{ ى}}{\Delta \text{ ق}}$ ، أو فى حالة افتراضنا حدوث زيادة فى الصادرات مقدارها (Δ ص) حيث يسمى

المضاعف فى هذه الحالة بمضاعف التجارة الخارجية (مضاعف الصادرات) ويساوى $\frac{\Delta ى}{\Delta ص}$.

واختصاراً يمكن إطلاق اسم مضاعف الإضافات على أى زيادة فى الدخل تكون ناتجة عن حدوث أى زيادة فى الإضافات سواء كانت راجعة للاستثمار أو الإنفاق الحكومى أو الصادرات .

والملاحظ أن قيمة المضاعف (مضاعف الإضافات) تتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك ومن ثم الميل الحدى للادخار . ويمكن إثبات ذلك كما يلى :

فى ظل اقتصاد مغلق بدون تجارة خارجية نجد أن شرط توازن الدخل القومى هو :

$$ى = س + ث$$

وبافتراض حدوث زيادة معينة فى الدخل مقدارها Δ ى فإن :

$$\Delta ى = \Delta س + \Delta ث \qquad (1)$$

وبما أن دالة الاستهلاك فى صورتها الخطية وبافتراض عدم وجود ضرائب توضح أن الاستهلاك دالة فى الدخل الكلى وليس دالة فى الدخل المتاح (ى م) ، أى أنها تأخذ الصورة التالية :

$$س = أ + ب ى \qquad (2)$$

وبافتراض حدوث زيادة معنية فى الدخل (Δ ى) فإن ذلك سوف يؤدى لإحداث زيادة أقل منها فى حجم الاستهلاك (Δ س) وذلك لأن الميل الحدى للاستهلاك (ب) أقل من الواحد الصحيح .

∴ Δس = ب Δى (3)

وبالتعويض في المعادلة رقم (1) في المعادلة رقم (3) :

∴ Δى = ب Δى + Δث

Δى - ب Δى = Δث

Δى (1 - ب) = Δث

$$\frac{\Delta ى}{\Delta ث} = \frac{1}{1 - ب} = \text{المضاعف}$$

$$\therefore \text{المضاعف (ك)} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى}}$$

وبما أن الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = 1

∴ الميل الحدى للادخار = 1 - الميل الحدى للاستهلاك

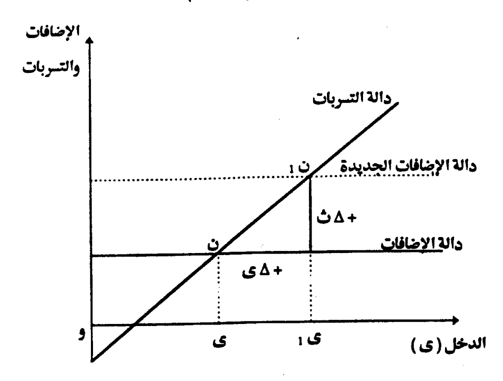
خ = 1 - ب

$$\therefore \text{المضاعف (ك)} = \frac{1}{خ} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

وهنا نجد لأن قيمة المضاعف تتغير طردياً مع الميل الحدى للاستهلاك بينما تتغير عكسياً مع الميل الحدى للادخار .

والشكل البيانى التالى يوضح كيفية تحديد المضاعف بيانياً باستخدام دالتى التسربات والإضافات .

شكل رقم (3-5)



فى الشكل السابق نجد أن دالتى الإضافات والتسربات تقاطعتا عند النقطة التوازنية (ن) والتى حددت لنا المستوى التوازنى للدخل القومى (ى) . وبافتراض حدوث زيادة معينة فى الإضافات مثل زيادة الاستثمار بالمقدار Δ ث فإن ذلك سوف يترتب عليه انتقال دالة الإضافات لأعلى بالمقدار Δ ث حيث تتقاطع دالة الإضافات الجديدة مع دالة التسربات فى نقطة توازنية جديدة (ث١) وحيث يتحدد لنا مستوى توازنى جديد للدخل القومى (ى2) أكبر من المستوى التوازنى القديم (ى1) . ومعنى ذلك هو أن زيادة معينة فى الاستثمار مقدارها (Δ ث) قد أدت إلى زيادة فى المستوى التوازنى للدخل القومى مقدارها (Δ ى) . ومن الواضح بيانياً أن Δ ى > Δ ث ومن ثم تكون قيمة المضاعف (ك) أكبر من الواحد الصحيح لأن ك = $\frac{\Delta ى}{\Delta ث}$.

وفيما يلى سنحاول توضيح كيفية تحديد قيمة كل من المضاعف والمستوى التوازنى للدخل القومى جبرياً ، وسوف نفترض للتبسيط حالة اقتصاد مغلق بدون تدخل حكومى أولاً ثم نفترض بعد ذلك إدخال الإنفاق الحكومى إلى النموذج ثم نشير بإيجاز فى النهاية إلى مفهوم كل من الفجوات التضخمية والانكماشية .

(1) اقتصاد مغلق بدون تدخل حكومى :

يفترض فى هذا النموذج وجود قطاعين فقط من قطاعات الاقتصاد القومى وهما القطاع العائلى والقطاع الإنتاجى .

ويتكون هذا النموذج من المعادلات الآتية :

$$ى = س + ث$$

$$س = أ + ب ى$$

$$ث = \overline{ث}$$ الاستثمار ثابت .

$$ى = أ + ب ى + \overline{ث}$$

$$ى - ب ى = أ + \overline{ث}$$

$$ى (1 - ب) = أ + \overline{ث}$$

$$ى = \frac{أ + \overline{ث}}{1 - ب} = \frac{1}{1 - ب} (أ + \overline{ث})$$ حيث $\frac{1}{1 - ب}$ = المضاعف

وبوضع النموذج السابق فى صورته الرقمية :

$$ى = س + ث$$

س = 20 + 0.8 ى

ث = 60

∴ ى = 20 + 0.8 ى + 60

ى − 0.8 ى = 80

0.2 ى = 80

∴ ى = 400 (المستوى التوازنى للدخل القومى) .

(2) اقتصاد مغلق مع تدخل حكومى :

يفترض فى هذا النموذج إدخال القطاع الحكومى ، وللتبسيط سنفرض فقط إدخال الإنفاق الحكومى مع استبعاد الضرائب مؤقتاً (ض = صفر) .

ونتيجة لإدخال الإنفاق الحكومى (ق) ستتغير معادلات النموذج وتصبح كما يلى :

ى = س + ث + ق

س = أ + ب ى

$\overline{ث}$ = ث   الاستثمار ثابت

$\overline{ق}$ = ق   الإنفاق الحكومى ثابت

وبحل النموذج السابق نحصل على :

ى = أ + ب ى + $\overline{ث}$ + $\overline{ق}$

ى − ب ى = أ + $\overline{ث}$ + $\overline{ق}$

$$ى (1 - ب) = أ + \overline{ث} + \overline{ق}$$

$$ى = \frac{1}{1 - ب} (أ + \overline{ث} + \overline{ق}) \quad حيث \quad \frac{1}{1 - ب} = قيمة المضاعف$$

ويلاحظ هنا أن قيمة المضاعف لم تتغير حيث أنها تساوى :

$$\frac{1}{1 - ب} = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

وبوضع النموذج السابق فى صورته الرقمية :

$$ى = س + ث + ق$$

$$س = 20 + 0.8 ى$$

$$ث = 60$$

$$ق = 20$$

$$ى = 20 + 0.8 ى + 60 + 20$$

$$ى - 0.8 ى = 100$$

$$0.2 ى = 100$$

$ى = \boxed{500}$ **(المستوى التوازنى الجديد للدخل القومى) .**

ومعنى ما سبق هو أن زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار $\boxed{20}$ وحدة نقدية أدى إلى زيادة الدخل القومى بمقدار $\boxed{100}$ وحدة نقدية [500 - 400] . أى أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى قد أدت إلى إحداث زيادة أكبر منها فى حجم الدخل Δ ى > Δ ق (100 > 20) وذلك لأن قيمة المضاعف (ك) أكبر من الواحد الصحيح وهو يساوى $\boxed{5}$.

ويمكن الحصول على مقدار الزيادة فـى الدخل الناتجـة عن زيـادة الإنفاق الحكومى بمقدار 20 وحدة نقدية كما يلى :

$$\because \text{ك} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ق}}$$

$$\because \text{ك} = 5 \text{ ، } \Delta \text{ق} = 20$$

$$\therefore 5 = \frac{\Delta \text{ى}}{20} \qquad \therefore \Delta \text{ى} = 100$$

نأتى الآن إلى إدخال الضريبة إلى النموذج السابق حيث سنفترض أن الضريبة ثابتة (ض = ض) وبالتالى سوف تتغير شكل دالة الاستهلاك وذلك لأن الاستهلاك فى هذه الحالة سيصبح دالة فى الدخل المتاح (الدخل − الضرائب) وليس دالة فى حجم الدخل الكلى كما فى النموذج السابق .

وفى هذه الحالة تصبح معادلات النموذج على النحو التالى :

$$\text{ى} = \text{س} + \text{ث} + \text{ق}$$

$$\text{س} = \text{أ} + \text{ب ى}_{\text{م}} = \text{أ} + \text{ب} (\text{ى} - \text{ض}) = \text{أ} + \text{ب ى} - \text{ب ض}$$

$$\text{ث} = \overline{\text{ث}}$$

$$\text{ق} = \overline{\text{ق}}$$

$$\text{ض} = \overline{\text{ض}}$$

وبحل النموذج السابق نحصل على :

$$\text{ى} = \text{أ} + \text{ب ى} - \text{ب} \overline{\text{ض}} + \overline{\text{ث}} + \overline{\text{ق}}$$

ى - ب ى = أ - ب $\overline{\text{ض}}$ + $\overline{\text{ث}}$ + $\overline{\text{ق}}$

ى (1 - ب) = أ - ب $\overline{\text{ض}}$ + $\overline{\text{ث}}$ + $\overline{\text{ق}}$

ى = $\frac{1}{\text{1 - ب}}$ (أ - ب $\overline{\text{ض}}$ + $\overline{\text{ث}}$ + $\overline{\text{ق}}$)

وهنا نجد أن مضاعف الإضافات = $\frac{1}{\text{1 - ب}}$ لم تتغير قيمته عن النمـوذج السـابق وظـل كمـا هو يساوى = $\frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = \boxed{5}$

وبالتعبير عن النموذج السابق فى صورة رقمية نجد أن :

ى = س + ث + ق

س = 20 + 0.8 ى م

ث = 60

ق = 20

ض = 20

وبحل المعادلات السابقة نحصل على :

ى = 20 + 0.8 ى م + 60 + 20

ى = 20 + 0.8 (ى - ض) + 80

ى = 20 + 0.8 ى - 0.8 ض + 80

ى = 20 + 0.8 ى - 0.8 × 20 + 80

ى − 0.8 ى = 20 + 80 − 16

0.2 ى = 84

ى = 420

∴ المستوى التوازنى الجديد للدخل القومى بعد إدخال الضرائب سيصبح 420 .

والآن إذا قمنا بمقارنة تأثير إدخال الإنفاق الحكومى إلى النموذج مع تأثير إدخال الضرائب بمقدار ثابت ومساوٍ للإنفاق الحكومى إلى النموذج (Δ ق = Δ ض = 20) . فسوف نجد أن إدخال الإنفاق الحكومى قد أدى إلى زيادة المستوى التوازنى للدخل القومى بمقدار (100 +) 400 ← 500 ، بينما أدى إدخال الضرائب إلى إنقاص الدخل التوازنى ليس بمقدار 100 وإنما بمقدار 80 فقط 500 ← 420 ، وتفسير ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومى قد أدى لزيادة مكونات الطلب الكلى بالمقدار الكامل لتلك الزيادة (Δ ق = + 20) ومن ثم تكون الزيادة فى الدخل عبارة عن حاصل ضرب ك × Δ ق = 5 × 20 = + 100 ، أما زيادة الضرائب بمقدار مساوٍ للزيادة فى الإنفاق الحكومى حيث Δ ض = + 20 لن تؤدى لانخفاض مكونات الطلب الكلى بالمقدار الكامل للضريبة حيث أن الضريبة ستؤثر على الإنفاق الاستهلاكى الذى سيقل فقط بمقدار حاصل ضرب الميل الحدى للاستهلاك فى الضريبة (Δ س = م ح س × − Δ ض) .

∴ Δ س = 0.8 × − 20 = − 16 ، وهذا يعنى أن الضريبة ستؤدى لتخفيض مكونات الطلب الكلى ليس بالمقدار الكامل للضريبة وإنما

بمقدار 16 فقط ، ومن ثم يكون النقص فى الدخل عبارة عن حاصل ضرب ك × Δ س = 5 × 16 = 80 .

ويمكن توضيح النتيجة السابقة أيضاً من خلال مضاعف الضريبة الثابتة الذى يمكن اشتقاقه كما يلى :

من النموذج السابق نجد أن ى = $\frac{1}{\text{1 - ب}}$ (أ - ب $\overline{\text{ض}}$ + $\overline{\text{ث}}$ + $\overline{\text{ق}}$)

∴ Δ ى = $\frac{1}{\text{1 - ب}}$ (- ب Δ ض) ، Δ ى = $\frac{\text{- ب}}{\text{1 - ب}}$ Δ ض

∴ $\frac{\text{Δ ى}}{\text{Δ ض}}$ = $\frac{\text{- ب}}{\text{1 - ب}}$ = مضاعف الضريبة الثابتة ، ∵ ب = 8

∴ مضاعف الضريبة الثابتة = $\frac{-0.8}{1-0.8}$ = -4 فإذا كانت Δ ض = 20

∴ مقدار الانخفاض فى الدخل = مضاعف الضريبة الثابتة × Δ ض

مقدار الانخفاض فى الدخل = - 4 × 20 = - 80

وهذا يعنى أن إدخال الضرائب كتسربات إلى النموذج قد أدى إلى إنقاص المستوى التوازنى للدخل القومى وذلك من 500 إلى 420 بمقدار 80 .

وتلخيص ما سبق هو أنه على الرغم من تساوى كل من الزيادة فى الإنفاق الحكومى كإضافات مع الزيادة فى الضرائب كتسربات ، إلا أن تأثير كل منهما سيكون مختلف على الدخل التوازنى ، فالزيادة فى الإنفاق الحكومى بمقدار 20 وحدة ستؤدى لزيادة الدخل التوازنى بمقدار 100 وحدة ، بينما الزيادة فى الضرائب بمقدار 20 وحدة سيؤدى لانخفاض الدخل التوازنى ليس بمقدار 100 وحدة وإنما بمقدار 80 وحدة فقط ،

والسبب فى ذلك هو اختلاف كل من مضاعف الإنفاق الحكومى ومضاعف الضريبة الثابتة حيث أن القيمة المطلقة لمضاعف الإنفاق الحكومى 5 أكبر من القيمة المطلقة لمضاعف الضريبة الثابتة 4 ، ومن ثم فإن تأثير زيادة الإنفاق الحكومى على زيادة الدخل ستكون أكبر من تأثير زيادة الضرائب على إنقاص الدخل .

مضاعف الميزانية المتوازنة :

The Balanced Budget Multiplier

إذا افترضنا تعادل كل من الإنفاق الحكومى والضرائب فمعنى ذلك أن الميزانية العامة للدولة فى حالة توازن ، وعلى الرغم من ذلك الوضع التوازنى للميزانية إلا أن تصرفات الحكومة لن تتسم بالحيادية ، فإذا افترضنا أن الإنفاق الحكومى قد تم تمويله بالكامل عن طريق حجم مساوٍ له من الضرائب ، وطالما أن الإنفاق الحكومى يمثل إضافات إلى تيار الدخل والضرائب تسربات من تيار الدخل ، فالمتوقع إذن هو ألا يزيد مستوى الدخل ، ولكن فى حقيقة الأمر فإن الدخل سوف يزداد بمقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومى مما يعنى أن التصرفات الحكومية لا تتسم بالحيادية .

وعن كيفية اشتقاق مضاعف الميزانية سنقوم بإتباع الخطوات التالية :

$$\because \text{مضاعف الإنفاق الحكومى} = \frac{\Delta ى}{\Delta ق} = \frac{1}{1 - ب}$$

$$\therefore \Delta ى = \frac{\Delta ق}{1 - ب} \qquad (1)$$

∵ مضاعف الضريبة الثابتة $= \frac{\Delta ى}{\Delta ض} = \frac{- ب}{1 - ب}$

∴ $\Delta ى = \frac{- ب \Delta ض}{1 - ب}$ (2)

ولتوضيح أثر زيادة كلٍ من الإنفاق الحكومى والضرائب معاً على الدخل من (1) ، (2) :

∴ $\Delta ى = \frac{\Delta ق}{1 - ب} + \frac{- ب \Delta ض}{1 - ب} = \frac{\Delta ق - ب \Delta ض}{1 - ب}$

∵ $\Delta ق = \Delta ض$ (حيث افتراض توازن الميزانية العامة)

∴ $\Delta ى = \frac{\Delta ق - ب \Delta ق}{1 - ب} = \frac{\Delta ق (1 - ب)}{1 - ب}$

∴ $\Delta ى = (1 - ب) = \Delta ق (1 - ب)$

∴ مضاعف الميزانية المتوازنة $(\frac{\Delta ى}{\Delta ق}) = \frac{1 - ب}{1 - ب} = 1$

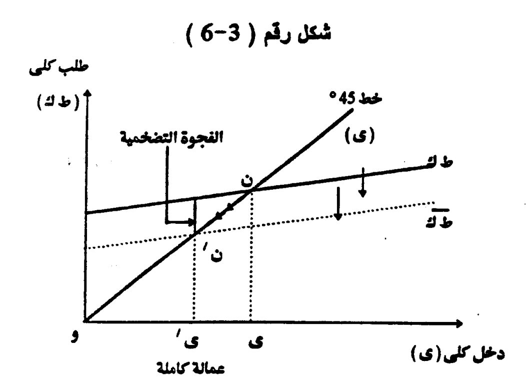
ومعنى ما سبق هو أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوى الواحد الصحيح والذى يوضح أن أى زيادة فى الإنفاق الحكومى ممولة بالكامل عن طريق حجم مساوٍ لها من الضرائب (Δ ق = Δ ض) ستؤدى إلى إحداث زيادة مساوية فى حجم الدخل (Δ ى = Δ ق) .

الفجوات التضخمية والانكماشية :

الفجوة التضخمية *Inflation Gap* :

توجد الفجوة التضخمية عندما يتحقق التوازن فى الاقتصاد القومى (طلب كلى = دخل كلى) عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة . ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (3-6)



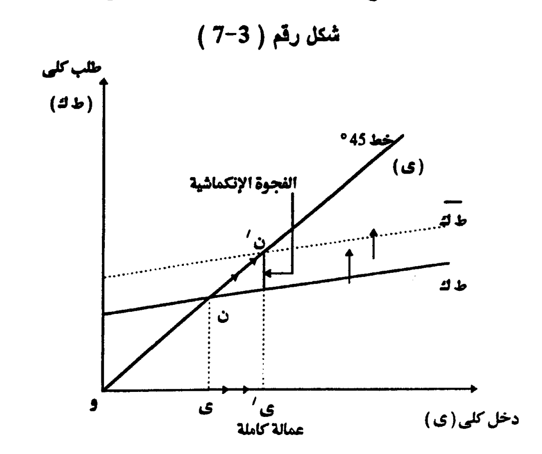
فى الشكل السابق تحقق التوازن الفعلى للاقتصاد القومى عند النقطة التوازنية (ن) وكان مستوى الدخل التوازنى الفعلى هو (ى) ، بينما نجد أن توازن العمالة الكاملة يتحقق عند النقطة التوازنية (ن/) ويكون مستوى دخل العمالة الكاملة هو (ى/) ، ومن ثم لكى نصل لدخل العمالة الكاملة لابد من تخفيض الطلب الكلى من الوضع (ط ك) إلى الوضع ($\overline{\text{ط ك}}$) ، وتقاس حجم الفجوة التضخمية بمقدار المسافة الرأسية

بين منحنى الطلب الكلى القديم (طـ̄ك) ومنحنى الطلب الكلى الجديد (طـ ك) عند مستوى دخل العمالة الكاملة .

الفجوة الانكماشية *Deflationary Gap* :

توجد الفجوة الانكماشية عندما يتحقق التوازن فى الاقتصاد القومى (طـ ك = ى) عند مستوى توازنى للدخل يقل عن مستوى دخل العمالة الكاملة . ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (3-7)



فى الشكل السابق نجد أن توازن الاقتصاد القومى الفعلى قد تحقق عند النقطة التوازنية (ن) حيث تحدد المستوى التوازنى الفعلى للدخل القومى وهو (ى) ، فإذا افترضنا أن مستوى دخل العمالة الكاملة يتحقق عند النقطة التوازنية (ن/) وحيث يكون المستوى التوازنى لدخل العمالة

الكاملة هو (ى/) فإنه للوصول إلى دخل العمالة الكاملة لا بد من زيادة الطلب الكلى من الوضع (ط ك) إلى الوضع (ط ك) حتى يزداد الدخل من (ى) إلى (ى/) وتقاس حجم الفجوة الانكماشية بالمسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلى القديم ($\overline{\text{ط ك}}$) ومنحنى الطلب الكلى الجديد ($\overline{\text{ط ك}}$) عند مستوى دخل العمالة الكاملة (ى) .

الفصل الرابع

النقود والبنوك وأسواق المال

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* تعريف النقود .
* وظائف النقود .
* خصائص النقود .
* أنواع النقود .
* البنوك
* أسواق المال .



الفصل الرابع

النقود والبنوك وأسواق المال

يتناول هذا الفصل تعريف النقود وخصائصها وأهم وظائفها ، ثم يتناول بعد ذلك مفهوم ووظائف كل من البنوك التجارية والمركزية ، وأخيراً يتعرض بالتحليل الموجز لسوق المال وأهم أدواته ووظائفه .

أولاً – النقود :

تعرف النقود على أنها أى شئ يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والآجلة .

ويلاحظ على التعريف السابق احتوائه على كلمة أى شئ ، فقد يكون هذا الشئ عبارة عن عملات ورقية أو عملات معدنية من ذهب أو فضة ، ولكن المهم أن يقترن هذا الشئ بالقبول العام ، بمعنى استعداد أفراد المجتمع إلى قبول هذا الشئ كنقود وذلك لاعتقادهم بأن جميع أفراد المجتمع يقبلونه فى تسوية معاملاتهم ، كما أن هذا الشئ يجب أن يحوز ثقة الأفراد وبالتالى يجب أن يتمتع بثبات نسبى فى قوته الشرائية .

ويلاحظ فى بداية نشأة النقود أن المجتمعات البدائية كانت تستخدم الأشياء الممثلة للنقود بحيث تكون مرتبطة بالظروف البيئية التى يعيشونها . فالمجتمعات الزراعية كانت تستخدم الحبوب والغلال كنقود ، ومجتمعات الرعى كانت تستخدم الإبل ، ومجتمعات الصيد كانت تستخدم الحراب والسكاكين . ومع تطور المجتمعات بدأ الاتجاه إلى استخدام شئ ذات ندرة

نسبية بحيث لا يكون متوافراً بكثرة فى أيدى الأفراد حتى لا يفقد قيمته ، ومن هنا بدأ التحول إلى استخدام المعادن النفيسة كنقود ، فبدأت المجتمعات فى التعامل بالذهب والفضة وغيرها من المعادن كالنحاس والبرونز .

وفى العصور الحديثة بدأ التحول من استخدام المعادن إلى استخدام العملات الورقية وأصبحت لها قوة إبراء قانونية .

ثانياً – وظائف النقود :

تتمثل أهم وظائف النقود فى الآتى :

1 – النقود كوسيط للتبادل .

2 – النقود كمقياس للقيم الحاضرة .

3 – النقود كمقياس للقيم الآجلة .

4 – النقود كمستودع للقيمة .

وفيما يلى نشير بإيجاز إلى كل وظيفة من الوظائف الأربعة السابقة :

1 – النقود كوسيط فى التبادل :

ترتبط تلك الوظيفة بالقبول العام للنقود فى دفع قيمة السلع والخدمات وتسوية الديون . ولاشك أن تلك الوظيفة تغلبت على صعوبة كبيرة من صعوبات نظام المقايضة والمتمثلة فى عدم التوازن المزدوج بين رغبات المتعاملين فى السوق ، ففى ظل نظام المقايضة كانت عملية البيع والشراء تتم فى آن واحد ، فمن لديه سلعة ويريد مقايضتها بسلعة أخرى ، فلابد له من بيع ما لديه وشراء ما لدى الآخرين فى نفس الوقت ، أما استخدام النقود كوسيط للتبادل فقد أدى إلى انفصال عملية البيع والشراء ،

فمن لديه سلعة يريد بيعها يقوم بعملية البيع ويحصل مقابلها على نقود ، وقد يؤجل عملية الشراء إلى وقت آخر طالما لديه النقود التى تساعده على الشراء .

2 – النقود كمقياس للقيم الحاضرة :

عندما تقوم النقود بهذه الوظيفة فإنها تسهل عملية التبادل والمقارنة بين قيم السلع المختلفة ، ففى هذه الحالة تترجم قيم جميع المعاملات إلى عدد من الوحدات النقدية ، فمثلاً عندما نقول بأن ثمن السلعة (أ) = 4 وحدات نقدية ، وثمن السلعة (ب) = 8 وحدات نقدية فمعنى ذلك أن قيمة السلعة (ب) هى ضعف قيمة السلعة (أ) ، أو أن قيمة السلعة (أ) هى نصف قيمة السلعة (ب) وهكذا . وعندما تكون قيمة الوحدة النقدية المستخدمة كمقياس للقيمة مستقرة وثابتة نسبياً فإن ذلك يساعد على الثقة فى النقود ويساعد على إتمام النقود لوظيفتها كمقياس للقيم الحاضرة .

3 – النقود كمقياس للقيم الآجلة :

وتشير تلك الوظيفة إلى إمكانية قيام النقود بتسوية المبادلات محل التفاوض فى المستقبل ، وتزداد أهمية هذه الوظيفة فى المجتمعات المعاصرة ، فمعظم المعاملات تتم بالبيع الآجل لمواجهة ظروف الكساد فى معظم المنتجات . فالمنتج يلجأ إلى البنوك للاقتراض وذلك لتمويل زيادة المبيعات والتوسع فى الإنتاج ، ومن ناحية أخرى يقبل المنتج البيع بالأجل حتى يستطيع تصريف منتجاته ولا يتراكم لديه مخزون كبير . ومن هذا يتضح أهمية النقود كوسيط للمدفوعات الآجلة ، ولكى تقوم النقود بتلك الوظيفة يجب أن يكون هناك استقرار نسبى فى قيمة النقود .

4 – النقود كمستودع أو مخزن للقيمة :

عندما يلجأ الأفراد إلى حيازة النقود كمستودع للقيمة فإن ذلك ينبع من كون النقود أصل كامل السيولة يمكن استخدامه فى شراء السلع والخدمات فى أى وقت . ولكن قد يؤثر فى تلك الوظيفة الارتفاعات المستمرة فى الأسعار مما يعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى عدم ثقة الأفراد فى استخدامها كمستودع للقيمة . وهنا قد يلجأ الأفراد إلى بعض الأصول الأخرى لاستخدامها كمستودع للقيمة مثل الذهب والأراضى والعقارات ، وإن كانت أقل سيولة من النقود إلا أنها مستقرة نسبياً فى قيمتها كما يمكن لها أن تحقق عائد كبير فى حالة ارتفاع قيمتها مستقبلياً . وعلى الرغم من ذلك تظل النقود كأصل كامل السيولة تلعب دوراً هاماً فى رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بها كمستودع للقيمة لمواجهة الطوارئ والظروف المستقبلية .

ثالثاً – خصائص النقود :

لكى يصلح الشئ المستخدم كنقود للقيام بالوظائف الأربعة السابقة يجب أن يتمتع بالخصائص التالية :

1 – التجانس والتماثل :

بمعنى أن تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة ومتماثلة تماثلاً تاماً حتى تحوز صفة القبول العام . فمثلاً وحدة النقد من نفس الفئة (الجنيه مثلاً) لابدَ أن تكون متماثلة مع جميع الوحدات النقدية من نفس الفئة .

2 - سهولة النقل والتداول :

فالنقود يجب أن تتكون من وحدات سهلة الحمل والنقل من مكان لآخر مما يسهل من عملية التبادل ، ولاشك أن النقود بشكلها الحالى أكثر سهولة فى حملها من النقود فى العصور القديمة .

3 - القابلية للتجزئة :

وهذه الصفة تساعد على عملية التبادل ، فالوحدة النقدية (الجنيه مثلاً) لابد أن تنقسم إلى وحدات أصغر منها مثل النصف جنيه والربع جنيه وهكذا . فهناك معاملات صغيرة تستوجب وجود وحدات نقدية صغيرة .

4 - عدم القابلية للتزييف :

حتى تقوم النقود بوظيفتها على أكمل وجه يجب أن تصنع من مادة يصعب تزويرها وتزييفها .

مما سبق نستنتج أن النقود تعرف على أنها أى شئ يلقى قبولاً عاماً ويستخدم كوسيط فى التبادل ومقياس للقيم الحاضرة والآجلة ومستودع للقيمة ، كما يجب عليها أن تتمتع بمجموعة من الخصائص التى تسهل من عملية التبادل .

رابعاً - أنواع النقود :

تطورت النقود تاريخياً كما سبق وذكرنا من كونها سلعة لها كيان مادى ملموس إلى شئ قد لا يكون له كيان مادى ملموس طالما اتفق أفراد المجتمع على قبوله كنقود . وفيما يلى نستعرض بإيجاز أهم أنواع النقود وفقاً لتطورها التاريخى :

(1) النقود السلعية :

كانت النقود عند نشأتها عبارة عن كيان مادى ملموس تنسب إليه كافة السلع لحساب الأسعار النسبية لها . وكانت السلعة الممثلة للنقود تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للظروف الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع أو ذاك ، فكان هناك الإبل والغلال والحبوب والحراب وهكذا من سلع مادية ملموسة ، وعندما اكتشف الإنسان المعادن ، بدأت النقود السلعية تدخل عصراً جديداً هو عصر النقود المعدنية ، والذى بدأ باستخدام المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز والألومنيوم ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام المعادن النفيسة من ذهب وفضة والتى كان من أهم مزاياها ندرتها النسبية وسهولة حملها وقابليتها للتجزئة .

وكانت النقود السلعية فى أوائل تطورها عبارة عن نقود معدنية كاملة تتساوى قيمتها السلعية (الذاتية) مع قيمتها النقدية ، وعلى الرغم من أن القيمة السلعية أو الذاتية قد تميل إلى الانخفاض عن القيمة النقدية للنقود السلعية فى بعض الأحيان ، إلا أن ثقة الأفراد فيها كانت متعلقة بشكلها وقيمتها النقدية المتعارف عليها وبالختم الرسمى الظاهر عليها مما سهل على الحكومات زيادة إصدار تلك النقود .

(2) النقود الورقية :

يرجع ظهور تلك النقود إلى أوائل القرن السابع عشر.حيث كان الأفراد الذين يحوزون نقوداً ذهبية ويخافون عليها من الضياع والسرقة يلجأون إلى الصاغة والصيارفة لكى يحتفظوا بتلك النقود لديهم . وفى مقابل ذلك كان الصاغة يحررون شهادات ورقية يتعهدون بمقتضاها برد ما أودعوه لديهم بمجرد طلبهم ولقد كانت هذه الشهادات تصدر فى البداية

باسم المودع ، والذى كان يذهب إلى الصاغة ليسترد وديعته الذهبية مقابل الشهادة الورقية التى كانت بحوزته . ثم تطور الأمر بعد ذلك حيث كانت الشهادات الورقية تصدر باسم حاملها بحيث تنتقل ملكيتها بمجرد انتقال حيازتها دون الحاجة للتظهير ، وقد أدى ذلك الأمر إلى تسهيل عملية تداول هذه الشهادات دون الحاجة إلى القيام بالتظهير عند كل عملية تبادل .

وهكذا بدأت الشهادات الورقية تنوب عن النقود الذهبية فى تأدية وظائف النقود ولهذا عرفت تلك الشهادات باسم النقود النائبة ، أى تلك النقود التى تنوب عن المعدن بالكامل ، فقد كانت قيمتها تعادل دائماً قيمة الإيداعات الذهبية الموجودة لدى الجهات المصدرة لتلك الشهادات ، بمعنى آخر فإن الغطاء الذهبى للنقود الورقية النائبة كان دائماً يعادل 100 ٪ ذهب .

وعندما ظهرت البنوك فإنها احتكرت عملية إصدار الشهادات الورقية ، ومع التطور التاريخى وثقة الأفراد فى الشهادات الورقية لم تعد البنوك المركزية – صاحبة الحق فى إصدار تلك النقود – ملتزمة بوجود غطاء ذهبى يعادل 100 ٪ من قيمة الشهادات الورقية . وأصبحت النقود الورقية بمثابة نقود إلزامية قانونية لا يمكن لأى فرد فى المجتمع الامتناع عن قبولها ، كما أنها إلزامية بمعنى أنه لا يحق لحائزها أن يطالب الجهة المصدرة لها بتحويلها إلى ذهب .

من المناقشة السابقة يمكن لنا تقسيم النقود الورقية إلى نوعين وهما :
النقود الورقية القابلة للتحويل والتى يمكن اعتبارها عملية دولية لها قيمة ذاتية تتوقف على قيمة المعدن الذى يمثلها ، وتتوقف الكمية المصدرة منها على مقدار الذهب الموجود لدى البنوك المركزية صاحبة الحق فى إصدارها ، والنقود الورقية غير القابلة للتحويل وهى عبارة عن عملة

محلية يتم تداولها فقط داخل حدود الدولة المصدرة لها ، كما أنها أكثر عرضة للتغير من النقود الورقية القابلة للتحويل .

(3) النقود المصرفية (نقود الودائع) :

وتعتبر تلك النقود أحدث أشكال النقود تطوراً وتتمثل فى الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ، ويتم تداولها وانتقال ملكيتها من فرد لآخر عن طريق الشيكات . والشيك بهذا المعنى لا يعتبر نقوداً بالمعنى المتعارف عليه ، بل هو مجرد أداة يتم بواسطتها تداول النقود المصرفية .

والبنوك التجارية هى التى تخلق ذلك النوع من النقود وذلك عن طريق تحويل الودائع من حساب لآخر عن طريق القيود الدفترية ، فالفرد الذى لديه وديعة فى بنك ما يستطيع أن يأمر هذا البنك بتحويل المبلغ الذى يريد دفعه إلى فرد آخر وذلك خصماً من حسابه إلى حساب الفرد الآخر .

ويقوم البنك بتنفيذ هذا الأمر عن طريق تخفيض حساب الفرد الأول بهذا المبلغ وزيادة حساب الفرد الآخر بنفس المبلغ ، فالعملية بكاملها تتم عن طريق قيود دفترية فى حسابات العملاء بالبنك .

خامساً – البنوك :

ترجع نشأة البنوك التجارية أو بنوك الودائع إلى أواخر العصور الوسطى ، حينما قام بعض التجار والصاغة فى أوربا بقبول الأموال والمعادن النفيسة من الأغنياء بغرض المحافظة عليها من السرقة والضياع ، وفى مقابل ذلك كان هؤلاء الصاغة والصيارفة يحصلون من المودعين على عمولة أو أتعاب معينة . ومع مرور الزمن وازدياد النشاط التجارى وكذا ازدياد عدد المودعين ، أنشأ هؤلاء التجار والصاغة بنوكاً تجارية

تقبل أموال المودعين مقابل فـائدة تدفع إلى المودعين . وهكذا تغير دور التجار والصاغة من كونهم يقبلون ودائع ويحصلون على عمولة مقابل الاحتفاظ بها إلى كونهم يقبلون الودائع ويدفعون فائدة مقابل الاحتفاظ بها . وتفسير ذلك هو أن هؤلاء الصياغ والصيارفة وجدوا أن جزءاً كبيراً من الأموال التى يحتفظون بها تظل عاطلة لفترة طويلة من الزمن ، حيث أن أصحابها يودعونها لمجرد الحفاظ عليها وينسون أمرها لمدد طويلة طالما يدفعون عمولة صغيرة مقابل احتفاظ الصيارفة لها . ومن هنا وجد الصيارفة أنه من المربح لهم تشغيل جزء من هذه الأموال فى النشاط التجارى وتحقيق مكاسب من وراء ذلك بعد الاتفاق مع أصحاب هذه الأموال على ذلك نظير قيام الصيارفة بدفع فوائد معينة للمودعين . وهكذا نشأت فكرة البنوك التجارية أو ما تسمى أحياناً ببنوك الودائع .

وفيما يلى سوف نشير بإيجاز إلى أهم وظائف البنوك التجارية ، وكذا أهم وظائف البنوك المركزية .

(1) وظائف البنوك التجارية :

أ - قبول الودائع :

وتمثل هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنوك التجارية ، فالبنك عندما يقبل وديعة من أحد الأفراد ، فهو يعتبر مدين للفرد بقيمة هذه الوديعة ، كما أن الفرد يعتبر دائن للبنك بمقدار هذه الوديعة . وهنا يتعهد البنك برد كل الوديعة أو جزء منها لصاحبها فى أى وقت يرغبه ، وتأخذ الودائع التى يقبلها البنك التجارى عدة صور لعل من أهمها ما يلى :

1 – الودائع الجارية : وتعرف أحياناً بالودائع تحت الطلب إشارة إلى أن صاحبها يستطيع سحبها في أي لحظة زمنية دون إخطار البنك مقدماً ، ولهذا فإن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها تكون مرتفعة ، كما أن البنوك لا تدفع عنها عادة فوائد ، أو تدفع عنها فوائد بمعدلات أقل من تلك المدفوعة على الأنواع الأخرى من الودائع .

2 – الودائع غير الجارية : وهي الودائع التي لا يستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت يشاء ، وإنما لا بد من انقضاء مدة زمنية معينة متفق عليها مسبقاً بين المودع والبنك عند عملية الإيداع ، ولهذا فإن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها تكون منخفضة ، كما أن البنوك تدفع عنها فوائد .

ب – منح الائتمان :

عندما يحصل البنك على أموال من المودعين سواء في صورة ودائع جارية أو ودائع غير جارية ، فإنه يتوافر لديه مبالغ نقدية طائلة ، فإذا ظلت هذه النقود عاطلة فإنها لن تدر أي عائد على الإطلاق . ونتيجة لثقة جمهور المتعاملين في البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاههم في أي وقت ، ووجود جزء كبير من الأموال العاطلة ، ورغبة البنوك في مواجهة بعض التزاماتها من مصاريف تشغيل وفوائد وخلافه ، رأت هذه البنوك أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع المتراكمة لديها في صورة احتياطي نقدي لمواجهة طلبات المودعين ، أما ما تبقى من هذه الأرصدة فتقوم باستغلاله في صورة قروض وائتمان للمستثمرين والحصول على فائدة مقابل ذلك .

أي أن البنك بهذا المفهوم يعتبر بمثابة وسيط بين فئتين من المتعاملين وهما المدخرين والمستثمرين ، فهو أولاً يحصل من المدخرين

على ودائع ويدفع لهم فوائد مقابل ذلك ، ثم يقوم بإقراض جزء من هذه الودائع للمستثمرين ويحصل منهم على فوائد ، ومن الطبيعى أن تكون الفائدة المدفوعة للمدخرين أقل من الفائدة المأخوذة من المستثمرين ، والفرق بينهما يمثل الربح الذى يحصل عليه البنك من عملية منح الائتمان أو القروض .

حـ - خصم الأوراق التجارية :

تقوم البنوك التجارية بوظيفة هامة أخرى وهى خصم الأوراق التجارية (كمبيالات ، سندات ، أوراق مالية حكومية) وذلك قبل ميعاد استحقاقها . فعندما يرغب صاحب كمبيالة مثلاً فى الحصول على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها ، فإنه يقوم ببيعها للبنك ويحصل على قيمة حاضرة للكمبيالة أقل من قيمتها الاسمية الواردة فى تاريخ الاستحقاق . والفرق بين القيمتين يسمى بقيمة الخصم التى يحصل عليها البنك نظير قيامه بخصم الورقة المالية . فإذا كانت القيمة الاسمية للكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق تساوى 100 جنيه ، والقيمة الحالية للكمبيالة والتى يدفعها البنك لصاحب الكمبيالة = 90 جنيه ، فإن قيمة الخصم = 10 جنيه ، وعندما يتم نسبة قيمة الخصم (10 جنيه) إلى القيمة الاسمية للكمبيالة (100 جنيه) نحصل على سعر الخصم ($\frac{10}{100} = 10\ \%$) .

د - بعض الوظائف الأخرى :

يقوم البنك التجارى بتقديم وظائف أخرى بخلاف الوظائف الرئيسية الثلاثة السابقة ، ومن تلك الوظائف : شراء وبيع الأوراق المالية ، تأجير الخزائن الحديدية للعملاء ، شراء وبيع الأوراق المالية فى شكل أسهم

وسندات نيابة عن العملاء ، تسوية حسابات العملاء تجاه الغير ، إصدار خطابات ضمان وفتح اعتمادات مستندية لصالح العملاء .

(2) وظائف البنوك المركزية :

البنك المركزى يعتبر هو المؤسسة الرئيسية فى النظام المصرفى ، وهدفه الرئيسى ليس تحقيق أقصى الأرباح الممكنة ، وإنما خدمة الصالح الاقتصادى العام . وقد بدأت البنوك المركزية فى بادئ الأمر كبنوك تجارية ، ثم أضيفت إليها وظائف جديدة حتى شملت جميع وظائف البنك المركزى الحديث ، وقد انتشرت البنوك المركزية فى جميع دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى أصبحت جميع دول العالم اليوم بها بنوك مركزية ، والتى تختلف وظائفها عن وظائف البنوك التجارية ، وفيما يلى نشير بإيجاز إلى أهم تلك الوظائف :

أ - الإصدار النقدى :

تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت من أولى وظائف البنك المركزى ، وانفراد البنك المركزى بهذه الوظيفة هو الذى ميزه عن باقى البنوك التجارية العادية . وقد ترتب على تركيز وظيفة الإصدار فى بنك واحد وهو البنك المركزى أن زادت ثقة جمهور المتعاملين فى أوراق النقد المصدرة ، واكتسبت تلك النقود قوة إبراء قانونية . وهناك ميزة أخرى لتركيز عملية الإصدار النقدى فى بنك واحد فقط وهو البنك المركزى ، وتلك الميزة هى الضمان ضد عملية الإفراط فى الإصدار النقدى ، وما يستتبعه من مخاطر التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود . وعملية الإصدار النقدى لابد أن يتم تنظيمها بحيث يتمشى حجم العرض النقدى

المصدر مع حجم الطلب النقدى لتمويل المعاملات اللازمة . وقد تطور نظام الإصدار النقدى من نظام غطاء الذهب بالكامل (قيمة الأوراق النقدية المصدرة يعادلها كمية من الذهب مساوية لها تماماً) إلى نظام الإصدار الجزئى الوثيق (جزء من قيمة الأوراق النقدية المصدرة يقابله سندات حكومية والجزء الآخر يقابله ذهب) ، إلى نظام غطاء الذهب النسبى (تغطية أوراق النقد بذهب يمثل نسبة من قيمتها) ، إلى نظام الحد الأقصى للإصدار (وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد والذهب) ، وأخيراً إلى نظام الإصدار الحر (يخضع الإصدار النقدى لتقدير السلطات النقدية ويتحرر من قيد الذهب) .

ب – بنك البنوك :

يقوم البنك المركزى بدور الأب الروحى للبنوك التجارية ، فهو لا يتنافس معها لاختلاف هدف كل منهما ، فبينما يهدف البنك التجارى إلى تحقيق الربح ، نجد أن البنك المركزى يهدف إلى تحقيق الصالح الاقتصادى العام . فالبنوك التجارية تودع جزء من أرصدتها النقدية لدى البنك المركزى تستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التى تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض . كما أن البنوك التجارية تلجأ للبنك المركزى للاقتراض منه بضمانات معينة أو تعيد خصم الأوراق التجارية لديه ، كما أن البنوك التجارية عندما تواجه مشكلة سيولة فإنها تلجأ للاقتراض من البنك المركزى كملجأ أخير للإقراض .

حـ – بنك الحكومة :

عندما نشأت البنوك المركزية فى بادئ الأمر ، كان لحكومات الدول دور هام فى نشأتها ، ومن هنا نشأت العلاقة الوثيقة بين البنك

المركزى والحكومة ، فالبنك المركزى يحتفظ بالحسابات الحكومية لديه ويقدم للحكومة الخدمات المصرفية والقروض والسلفيات ، ويقوم أيضاً بدور المستشار المالى للحكومة .

وقد تعرضت العلاقة بين البنك المركزى والحكومة إلى مناقشات واقتراحات كثيرة ، فالبعض يرى ضرورة استقلالية البنك المركزى عن الحكومة لأن الارتباط بينهما يترتب عليه آثاراً سلبية متمثلة فى استمرار اقتراض الحكومة من البنك المركزى لتغطية العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وكذلك الإفراط فى الإصدار النقدى مما يهدد بمخاطر التضخم . بينما يرى البعض الآخر ضرورة إخضاع البنك المركزى كلية للإدارة الحكومية لقدرتها على التحكم فى إدارة شئون النقد . وإن كان العصر الحديث يشهد الآن أنواعاً مختلفة من العلاقة بين الحكومة والبنك المركزى تندرج معظمها تحت ضرورة إعطاء الحكومة الكلمة العليا فى إدارة ورسم سياسة البنك المركزى .

د - الرقابة على الائتمان :

يقوم البنك المركزى بطريقة غير مباشرة فى التأثير على حجم الائتمان ، وبالتالى التأثير على حجم العرض النقدى فى المجتمع ، وتتنوع أسلحة البنك المركزى فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، فمنها سياسة السوق المفتوحة ، وسياسة تغيير سعر الخصم ، وسياسة تغيير الاحتياطى القانونى ، وسوف نشير فيما بعد بالتفصيل إلى مفهوم كل سياسة من السياسات السابقة .

سادساً - أسواق المال :

سوق المال هو المجال الذى تعمل فيه المؤسسات المالية ، وينقسم سوق المال إلى سوقين وهما :

(1) السوق الأولى : ويمكن أن نطلق عليه أيضاً سوق الإصدارات ، فهو السوق الذى تتجمع فيه المدخرات الخاصة لتحويلها إلى استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل . ففى هذا السوق يتم طرح سندات أو بيع أسهم جديدة بغرض تمويل الاستثمارات .

(2) السوق الثانوى : ويمكن أن نطلق عليه أيضاً سوق التداول ، فهو السوق الذى يتم فيه إعادة بيع وتداول الأوراق المالية التى سبق إصدارها ، فالأوراق المتداولة فى هذا السوق هى أوراق متداولة من قبل ومحلها استثماراً قائماً وليس استثماراً جديداً .

وبمقارنة السوق الأولى بالسوق الثانوى نجد أن السوق الأولى هى السوق التى تشهد ميلاد السهم أو بمعنى أدق يتم فيها طرح الأسهم لأول مرة وذلك بقيمتها الأساسية ، أما السوق الثانوى فهى السوق التى يتم فيها تداول وإدارة وتدوير الأوراق المالية ونقل حيازتها وملكيتها بين أكثر من شخص ، ويمتاز السوق الثانوى بكبر الحجم عن السوق الأولى ، فالسوق الثانوى له صفة الاستمرارية عكس السوق الأولى الذى يتم فيه الإصدار أو الاكتتاب، مرة واحدة فقط وعلى ورقة واحدة فقط .

أما بالنسبة للمؤسسات المالية التى تعمل فى سوق المال فهى عبارة عن مؤسسات وسيطة بين طائفتين من الوحدات الاقتصادية فى المجتمع ، فهى التى تقوم بدور الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض

(المقرضين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المقترضين) . بمعنى آخر فإن المؤسسات المالية تقوم بوظيفة اقتصادية هامة تتمثل فى تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز .

وتتحصر أهم أشكال المؤسسات المالية فى الآتى :

1 – الوسطاء الماليون : ويختص هذا النوع من المؤسسات المالية فى التعامل فى الأوراق المالية التى تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق (أى أنها تعمل فى السوق الأولى وهو سوق الإصدار) ، وفى نفس الوقت تقوم ببيع تلك الأوراق إلى المدخرين (أى أنها تعمل فى السوق الثانوى وهو سوق التداول) ، ويندرج تحت هذا التصنيف كلاً من البنوك التجارية ومؤسسات الادخار وشركات التأمين والتمويل .

2 – سماسرة الأوراق المالية : فالسماسرة يعتبروا بمثابة وسطاء بين مشترى وبائعى الأوراق المالية ، فهم يقدمون خدمات هامة فى السوق الثانوى للأوراق المالية والعمل على إمداد المتعاملين فى تلك الأسواق بالمعلومات الكافية . فالسمسار هو شخص له دراية وخبرة فى شئون الأوراق المالية ويباشر نشاطه من بيع وشراء لحساب العملاء فى المواعيد الرسمية للبورصة مقابل عمولة محددة لكل من البائع والمشترى ويكون ضامناً لكل عملية ، كما لا يجوز له عقد صفقات باسمه أو لحسابه أو لحساب أى من أقاربه ، وأن يتصف بالحياد التام .

ولاشك أن الكلام عن سوق المال يدفعنا إلى الإشارة السريعة للبورصة وكيفية عملها .

فالبورصة هى سوق تقوم على تبادل منتج معين بين البائعين والمشترين ، والذين تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على إتمام عملية التبادل وفق القواعد والشروط المتفق عليها . وقد تكونت أول بورصة بالقاهرة فى عام 1890 ولكن لم يكتب لها الاستمرارية لندرة نشاطها ، وتكررت بعد ذلك عدة محاولات لإنشاء البورصة إلى أن أنشئت أول بورصة رسمية بالقاهرة فى عام 1903 ، ثم تلتها بورصة الإسكندرية .

وفى ظل القانون رقم 121 لعام 1981 يتكون تنظيم البورصة الحالية من الآتى :

1 - أعضاء البورصة : وهم إما أعضاء عاملين (سماسرة الأوراق المالية) أو أعضاء منضمين (البنوك والشركات وصناديق الادخار) أو أعضاء مراسلين (السماسرة المقيدين فى البورصات الأجنبية) .

2 - إدارة البورصة : وتشمل الآتى :

(أ) لجنة البورصة : وتتكون من 17 عضو بينهم 9 سماسرة ، و 5 منضمين ، و 3 يعينهم الوزير المختص ، وتختص هذه اللجنة بمهام تحقيق حسن سير العمل فى البورصة ويجوز لها تحديد الحد الأعلى والأدنى للأسعار .

(ب) مكتب لجنة البورصة : ويتكون من رئيس ونائب رئيس وأمين للصندوق ، ويقوم المكتب بتنظيم أعمال اللجنة والإشراف عليها .

(حـ) الجمعية العامة : وتتكون من أعضاء البورصـة العاملين والمنضمين ، وتختص بالتصديق على الميزانية وإبداء التوصيات .

(د) اللجنة العليا للبورصة : وتتشكل من رئيس الهيئة العامة لسوق المـال أو نائبه وعضوية مكتب لجنة كل بورصة ومهمتهـا اتخـاذ القواعد الكفيلة بتطبيق القوانين واللوائح .

(هـ) هيئة التحكيم : وتشكل للفصل فى جميع المنازعات التى قد تنشأ بين أعضاء البورصة والوسطاء الماليين .

(و) مجلس التأديب : ويشكل من رئيس لجنة البورصة أو نائبه وعضوية عضو منظم وعضو معين ، ويختص بالفصل فى المخالفات .

(ز) مندوب الحكومة : ويعين من قبل الوزارة وتكون مهمته مراقبة وتنفيذ القوانين واللوائح .

ويلاحظ أن المتعاملين فى البورصة يمكن تقسيمهم إلى فئتين متباينتين وهما المستثمرين والمضاربين ، ولكل من الفئتين أهداف متباينة ، فهدف المستثمرين يرتكز أساساً على الأرباح الموزعة ، ومن ثم فإنهم يميلون إلى الاحتفاظ بالأوراق المالية لمدد طويلة .

أما المضاربون فيرتكز اهتمامهم على ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية فى فترات قصيرة . ومن هنا فإن مخاطر المضاربة تزيد كثيراً عن مخاطر الاستثمار ، ولهذا فإن عائد المضاربة يكون أكبر كثيراً من عوائد الاستثمار .

ويحتاج قرار الاستثمار فى شراء ورقة مالية معينة إلى دراسة وتحليل مسبق لتقدير مدى التغيرات المستقبلة فى أداء الشركة المصدرة

للأسهم وأثر ذلك على تطوير القيمة السوقية للسهم عند التداول فى البورصة ، فعملية الاستثمار فى الأوراق المالية تستند فى المقام الأول على مدى إمكانية توافر القدر الملائم والكافى من البيانات والمعلومات المتاحة لحظة اتخاذ القرار ، ثم يتم بعد ذلك تحليلها ودراستها واستخراج المؤشرات الرئيسية منها للتعرف على الحركة المستقبلية لأسعار التداول .

فالمحلل المالى يقوم أولاً : برصد ومراجعة تطور سعر تداول الورقة المالية فى الماضى ونسبة التغير فى سعر الورقة المراد اختيارها ، وثانياً : يقوم بتحليل القوائم المالية والميزانيات الختامية والتقديرية للشركة المصدرة للأسهم بهدف الوصول إلى تحديد نسبة الربحية والتى يمكن قياسها باستخدام أحد المقاييس التالية :

$$\text{هامش الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{معدل العائد على إجمالى الأصول} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

الفصل الخامس

السياسات النقدية والمالية

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

- أهم أدوات السياسة النقدية .
  - سياسة تغيير سعر الخصم .
  - سياسة السوق المفتوحة .
  - سياسة تغيير حجم الإحتياطيات النقدية .
- السياسة المالية .
  - مفهوم السياسة المالية عند الكلاسيك .
  - مفهوم السياسة المالية عند الكينزيين .
  - أهداف السياسة المالية .

الفصل الخامس

السياسات النقدية والمالية

تقوم كل من السياسات النقدية والمالية بدور هام فى تحقيق أهداف المجتمع المختلفة ، وفيما يلى نشير إلى كل من مفهوم السياسات النقدية والمالية :

أولاً - أهم أدوات السياسة النقدية :

يقوم البنك المركزى باستخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير على العرض النقدى ، ومن أهم أدوات تلك السياسة ما يلى :

(1) سياسة تغيير سعر الخصم :

وسعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذى يتقاضاه البنك المركزى من البنوك التجارية عندما يقدم قروضه إليها ، فعندما يقوم البنك المركزى بتخفيض سعر الخصم ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزى ، فيزداد حجم القاعدة النقدية ويزيد حجم العرض النقدى (سياسة نقدية توسعية) . أما إذا قام البنك المركزى برفع سعر الخصم ، سيؤدى ذلك إلى انخفاض حجم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزى ، وتقل حجم القاعدة النقدية مما يترتب عليه تخفيض حجم العرض النقدى (سياسة نقدية انكماشية) ويلاحظ فى هذا الصدد أن البنك المركزى يضع القواعد المنظمة للحد من عدد المرات التى تلجأ فيها البنوك التجارية إلى الحصول على القروض المخصومة ، وذلك بهدف منع إساءة

استخدام القروض المخصومة . والأثر المباشر لسعر الخصم على حجم القروض المخصومة يتمثل فى أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزى ، ومن ثم تقلل البنوك التجارية من حجم ما تأخذه من قروض مخصومة ، كما أن تخفيض سعر الخصم يقلل من تكلفة الاقتراض من البنك المركزى ، ومن ثم تزيد البنوك التجارية من حجم ما تأخذه من قروض مخصومة .

(2) سياسة السوق المفتوحة :

تعرف سياسة السوق المفتوحة بأنها قيام البنك المركزى بشراء أو بيع السندات فى السوق المفتوحة ، والهدف منها هو التأثير على حجم العرض النقدى من خلال التأثير على مستوى الإحتياطيات المملوكة للبنوك التجارية .

فعندما يقوم البنك المركزى بشراء سندات من السوق المفتوحة ، فسيترتب على ذلك زيادة حجم القاعدة النقدية ، ويزداد حجم العرض النقدى (سياسة نقدية توسعية) ، أما إذا قام البنك المركزى ببيع سندات فى السوق المفتوحة ، فالأثر المترتب على ذلك هو انكماش حجم النقد المتداول ، وبالتالى انخفاض حجم العرض النقدى (سياسة نقدية انكماشية) .

وتتميز عمليات السوق المفتوحة بالرقابة الكاملة من قبل البنك المركزى على حجم عمليات السوق المفتوحة ، والتحكم فى الحجم المطلوب إحداثه لتغيير العرض النقدى ، ويتم ذلك من خلال شراء أو بيع حجم كبير أو صغير من الأوراق المالية .

(3) سياسة تغيير حجم الإحتياطيات النقدية :

يمكن استخدام تلك السياسة كأداة للتحكم فى العرض النقدى ، فعندما يرغب البنك المركزى فى زيادة حجم العرض النقدى ، فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطى النقدى القانونى الذى تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزى (سياسة نقدية توسعية) . أما إذا أراد البنك المركزى تخفيض حجم العرض النقدى فإنه سيقوم برفع نسبة الاحتياطى النقدى القانونى الذى تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزى (سياسة نقدية انكماشية) .

والميزة الأساسية لاستخدام سياسة تغيير حجم الإحتياطيات النقدية هى أنها تؤثر على كل البنوك التجارية بالتساوى وبالتالى فتأثيرها قوى على العرض النقدى .

وتتمثل أهم أهداف السياسة النقدية فى تحقيق أهداف اقتصادية معينة متمثلة فى : مستوى مرتفع للعمالة ، معدل مرتفع للنمو الاقتصادى ، الاستقرار فى المستوى العام للأسعار ، وأيضاً الاستقرار فى كل من أسواق الصرف الأجنبية والأسواق المالية . وعلى الرغم من أن بعض الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض ، إلا أن البعض الآخر متعارض مع بعضه البعض ، فعلى سبيل المثال نجد أن هدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف تحقيق معدل مرتفع للعمالة ، فإذا أراد البنك المركزى تخفيض معدل نمو العرض النقدى (سياسة نقدية انكماشية) بهدف منع التضخم ، فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة معدل البطالة .

ثانياً - السياسة المالية :

تمثل السياسات المالية أحد الأدوات التى تستخدمها الحكومة للتأثير فى مجريات النشاط الاقتصادى بهدف التغلب على التقلبات التى تنتاب الاقتصاد القومى والوصول بالدخل القومى إلى المستوى المرغوب .

وأهم أدوات السياسة المالية تتمثل فى كل من الإنفاق الحكومى والضرائب ، فإذا كان الاقتصاد القومى يعانى من حالة كساد فإن الحكومة تقوم بإتباع سياسات مالية توسعية متمثلة فى زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب ، أما إذا كان الاقتصاد القومى يعانى من حالة تضخم فإن الحكومة فى هذه الحالة تقوم بإتباع سياسات مالية انكماشية متمثلة فى تخفيض الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب .

ولكى نتتبع تطور السياسة المالية بدءاً من الكلاسيك حتى ظهور النظرية الكينزية ، فسوف نشير فى البداية إلى مفهوم السياسة المالية من وجهة نظر الكلاسيك ثم نتعرض إلى مفهوم السياسة المالية من وجهة نظر الكينزيين .

1 - مفهوم السياسة المالية عند الكلاسيك :

يرتبط الفكر الكلاسيكى بأفكار بعض الاقتصاديين القدامى أمثال آدم سميث وجون ستيوارت ميل وريكاردو ، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديين أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى ويتحقق التوازن التلقائى بين الطلب الكلى والعرض الكلى على مستوى الاقتصاد القومى دون حاجة إلى تدخل الدولة ، ويعتمد الفكر الكلاسيك على الافتراضات التالية :

1 - الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة .

2 - سيادة ظروف المنافسة الكاملة .

3 - عمل جهاز الثمن تلقائياً .

نتيجة لتوافر الافتراضات السابقة فإن توازن الاقتصاد القومى يتحقق دائماً عند مستوى التوظف الكامل ، وقد اعتمد الفكر الكلاسيك فى ذلك على ما يسمى بقانون " ساى " للأسواق والذى ينص على أن العرض يخلق الطلب عليه Supply creates its own demand ومعنى ذلك القانون هو أن زيادة الإنتاج لن تؤدى فقط إلى زيادة العرض بل ستؤدى أيضاً إلى زيادة الطلب فى نفس الوقت وبنفس النسبة حيث لا يوجد عجز عام فى الطلب أو فائض عام فى العرض ، وتفسير ذلك هو أن النقود وفقاً للمفهوم الكلاسيك تطلب فقط لأغراض المعاملات ومن ثم فإن الناتج الكلى سوف يباع دائماً فى الأسواق ولن توجد بطالة إجبارية وسيتجه الاقتصاد القومى دائماً نحو التوظف الكامل ، وبالتالى اعتقد الكلاسيك بأنه لا توازن إلا توازن العمالة الكاملة أو التوظف الكامل .

ويخلص الكلاسيك من ذلك إلى ضرورة استبعاد الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود مثل القيام بالإنفاق على بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن والدفاع والعدالة وبعض مشروعات البيئة الأساسية التى لا يقدم عليها الأفراد لعدم ربحيتها ، هذا بالإضافة إلى ضرورة مراعاة الحياد المالى لنشاط الدولة وذلك فيما يتعلق بالإنفاق الحكومى والضرائب بحيث يتم دائماً تحقيق التوازن الحسابى لجانبى الموازنة العامة للدولة (النفقات = الإيرادات) .

ولكن مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929-1933) ظهرت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكينزى .

2 - مفهوم السياسة المالية عند الكينزيين :

أوضح كينز أن فكرة التوظف الكامل أصبحت غير واقعية وأن توازن الدخل القومى من الممكن أن يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل وفى هذه الحالة يوجد بطالة Unemployment ، أو قد يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل وفى هذه الحالة يوجد تضخم Inflation أو قد يتحقق التوازن عند نفس مستوى التوظف الكامل كما اعتقد الكلاسيك .

وافترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك وإنما لا بد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى الوضع التوازنى المرغوب .

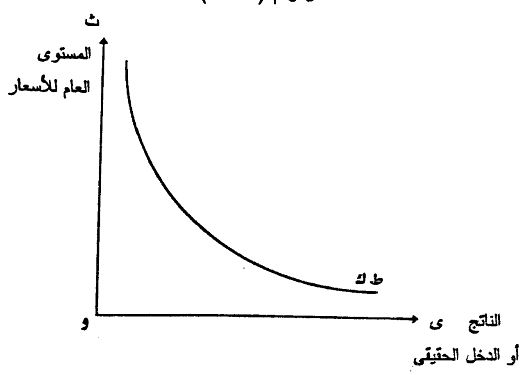
ولقد ركز كينز على مفهوم الطلب الكلى والتغيرات فيه كمحدد أساسى للتغيرات التى تحدث فى المستوى التوازنى للدخل القومى ، وقد اعتقد كينز أن العجز فى الطلب الكلى كان مسئولاً بدرجة كبيرة عن وجود حالة الكساد التى سادت العالم فى بداية الثلاثينات من هذا القرن، وبالتالى فإن زيادة معدلات النمو فى مكونات الطلب الكلى ستؤدى لزيادة حجم العمالة والتوظف ومن ثم الاقتراب من مستوى التوظف الكامل .

وفيما يلى نشير بإيجاز إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى وفقاً للمفهوم الكينزى .

(أ) منحنى الطلب الكلى *Aggregate Demand Curve* :

يعبر منحنى الطلب الكلى عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقى كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (5-1)

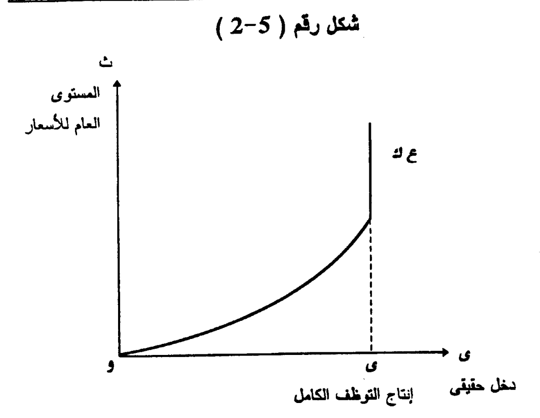


فى الشكل السابق يوضح منحنى الطلب الكلى العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقى ، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقى والعكس صحيح ، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلى مما يؤدى بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقى والعكس صحيح .

(ب) منحنى العرض الكلى *Aggregate Supply Curve* :

يوضح منحنى العرض الكلى العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقى كما بالشكل التالى :

شكل رقم (5-2)



فى الشكل السابق نجد أن منحنى العرض الكلى يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقى ، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقى تكون مصحوبة بارتفاع فى الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظف الكامل ، وهنا يأخذ منحنى العرض الكلى الشكل العمودى على المحور الأفقى حيث لا تؤدى الزيادة فى الأسعار إلى أى زيادة فى الناتج الكلى .

وأوضح كينز أن مستوى الدخل القومى التوازنى يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى ، وأن هذا المستوى التوازنى قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظف الكامل ، وبالتالى يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة – مستخدمة أدوات السياسة المالية – لإعادة الاستقرار الاقتصادى والاقتراب من مستوى التوظف الكامل ، كما

رفض كينز التمسك بمبدأ توازن الموازنة العامة وحياد السياسة المالية كما نادى بذلك الكلاسيك .

وقد اهتم كينز – كما سبق وذكرنا – بالطلب الكلى والمحددات التى تؤثر فيه وهى الإنفاق الاستهلاكى والاستثمار الحكومى وصافى التجارة الخارجية ، ورأى أن السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومى والضرائب يمكن لها أن تؤثر على الطلب الكلى وبالتالى إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد القومى ، ففى حالة الكساد يمكن إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب) ، وفى حالة التضخم يمكن إتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب) .

ولتوضيح كيفية استخدام أدوات السياسة المالية فى التخلص من كل من الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية فسوف نأخذ المثال الرقمى التالى :

افترض وجود اقتصاد مغلق مع تدخل حكومى وأن معادلات هذا النموذج كما يلى :

ى = س + ث + ق

س = 20 + 0.8 ى

ث = 60

ق = 20

مستوى دخل العمالة الكاملة = 550 مليون جنيه

فالمطلوب معرفة ما إذا كان الاقتصاد القومى يعانى من فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية وتوضيح كيفية القضاء على هذه الفجوة باستخدام أدوات السياسة المالية ؟

نبدأ أولاً فى حل معادلات النموذج السابق لتحديد المستوى الفعلى لتوازن الدخل القومى .

∴ ى = س + ث + ق

ى = 20 + 0.8 ى + 60 + 20

ى - 0.8 ى = 100

0.2 ى = 100

ى = 100 × $\frac{10}{2}$ = 500 مليون جنيه

∴ المستوى الفعلى لتوازن الدخل القومى = 500 وهو أقل من مستوى دخل العمالة الكاملة (550) وهذا يعنى وجود فجوة انكماشية . وللتخلص من هذه الفجوة الانكماشية يجب على الحكومة إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب) .

فالتساؤل إذن يدور حول مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومى اللازمة لسد الفجوة الانكماشية ؟ وللإجابة على ذلك نبدأ أولاً فى تحديد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى .

المضاعف = $\frac{1}{1 - ب}$ = $\frac{1}{1 - 0.8}$ = $\frac{1}{0.2}$ = $\boxed{5}$

∴ المضاعف = $\frac{\Delta ى}{\Delta ق}$

$5 = \frac{50}{\Delta ق}$

∴ 5 Δ ق = 50

∴ Δ ق = 10 مليون جنيه

بمعنى أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى اللازمة لسد الفجوة الانكماشية تساوى 10 مليون جنيه .

أما إذا أرادت الحكومة سد الفجوة الانكماشية عن طريق تخفيض الضرائب ، فسوف نبدأ أولاً فى تحديد قيمة مضاعف الضريبة الثابتة .

مضاعف الضريبة الثابتة = $\frac{-ب}{1-ب} = \frac{-0.8}{1-0.8} = \frac{-0.8}{0.2} = -4$

∴ مضاعف الضريبة الثابتة = $\frac{\Delta ى}{\Delta ض}$

∴ $-4 = \frac{50}{\Delta ض}$

−4 Δ ض = 50

Δ ض = − 12.5 مليون جنيه .

بمعنى أن مقدار التخفيض فى الضرائب اللازم لسد الفجوة الانكماشية يساوى 12.5 مليون جنيه .

نستنتج مما سبق أن سياسة زيادة الإنفاق الحكومى أكثر فاعلية من سياسة تخفيض الضرائب للقضاء على نفس الفجوة الانكماشية ، حيث كان مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومى (10) أقل من مقدار التخفيض فى حجم الضرائب (12.5) للتخلص من نفس الفجوة الانكماشية ، ويرجع ذلك إلى اختلاف مضاعف الإنفاق الحكومى عن مضاعف الضريبة ، فالقيمة المطلقة لمضاعف الإنفاق الحكومى | 5 | أكبر من القيمة لمضاعف الضريبة الثابتة | 4 | .

3 - أهداف السياسة المالية :

يمكن إجمال أهم أهداف السياسة المالية فى الآتى :

(أ) تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة الحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومى لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة ، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد يعنى تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أى استخدام آخر .

(ب) تحقيق الاستقرار الاقتصادى :

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ومقاومة التقلبات التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى ، فإذا كانت الحكومة ترغب فى الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومى الحقيقى فإنها تستخدم

فى تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف . وفى حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل القومى الحقيقى فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص فى المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التى قد يتعرض لها .

(حـ) تحقيق النمو الاقتصادى :

تهدف السياسة المالية أيضاً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى عبر الزمن ، فمن دراستنا السابقة لمنحنى إمكانيات الإنتاج نجد أنه إذا كان المجتمع يعمل عند نقطة تقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج ، فمعنى ذلك أنه لا يوجد استغلال كامل لموارد المجتمع ، وبالتالى يجب إتباع السياسات المالية المثلى التى تعمل على نقل المجتمع من تلك النقطة إلى أى نقطة أخرى تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج . أما إذا وجد المجتمع نفسه فى موقع على منحنى إمكانيات الإنتاج ذاته فإن النمو الاقتصادى يقتضى العمل على تحريك منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى بعيداً عن نقطة الأصل . وهنا يكون للسياسات المالية دورها الهام فى تنمية الموارد وتحقيق زيادات مستمرة فى الطاقات الإنتاجية للمجتمع من خلال نقل منحنى إمكانيات الإنتاج بعيداً عن نقطة الأصل .

(د) تحقيق العدالة فى توزيع الدخول :

عندما يكون نمو توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعياً فإن الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة فى توزيع الدخول ، فلاشك أن عملية النمو الاقتصادى قد يصاحبها إختلالات فى نمط وهيكل

توزيع الدخول بين فئات المجتمع ، فيظهر التفاوت فى الدخول والثروات ، فهناك طبقات تزداد ثراءً وأخرى تزداد فقراً ، ومن هنا تستهدف السياسات المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان فى الدخول وكفالة الضمان الاجتماعى .

(هـ) تحقيق التوظف الكامل :

تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة فى المجتمع ، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماماً كبيراً من حكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم فى فترة الثلاثينات من هذا القرن ، فإذا كان الاقتصاد القومى يعانى من مشكلة البطالة ، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام فى علاج تلك المشكلة ، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً ، أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلى الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومى الحقيقى .

الفصل السادس

التضخم والبطالة

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* التضخم .
  - التعريف .
  - أسباب التضخم .
  - منحنى فيليبس .
* البطالة .
  - الإطار النظرى لمفهوم البطالة .
  - أنواع البطالة .



الفصل السادس

التضخم والبطالة

Inflation and Unemployment

مقدمة :

تعد مشكلتى التضخم والبطالـة من أهم المشـاكل الاقتصاديـة التـى تعانى منها معظم اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية وذلك لما تسببه ظاهرتى التضخم والبطالة من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة . ومن هنـا تهدف معظم السياسـات الاقتصاديـة إلى محاولـة القضـاء علـى مشـكلتى التضخم والبطالة إلا أن الواقع العملى يؤكد صعوبة تحقيق ذلك فى آن واحد . ولتوضيح ذلك نفترض أننا بدأنا من وضع توازنى تحدد فيه النـاتج الحقيقى الفعلى ومستوى الأسعار ، فإذا حدث تغـير فـى هذا المستوى من الناتج الحقيقى الفعلى من فترة إلى أخرى فإنـه لا يمكن لنـا أن نحكم بنـاءاً على مسار هذا التغير إن كان الاقتصاد القومى أفضل أم أسوأ حالاً عن ذى قبل ، وذلك طالما أننا لم نحدد على وجـه الدقة الأهداف الاقتصاديـة التـى يرغب المجتمع فى تحقيقها ، لأن تحديد تلك الأهداف سيوضح لنا هل اتجاه التغير فـى مسـتوى النـاتج الفعلى والأسـعار والعمالـة يسـير فـى الاتجـاه المرغوب أم لا .

ومن أهم الأهداف الاقتصاديـة التى يبغى إليهـا أى مجتمـع مـن المجتمعـات : تحقيق العمالـة الكاملـة ، تحقيـق الاسـتقرار فـى مسـتويات الأسعار ، تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعـات ، تحقيق معدلات معقولـة

ومستقرة فى النمو الاقتصادى ، وذلك بالإضافة إلى العديد من الأهداف الاقتصادية الأخرى ، والأهداف السابقة من الصعب تحقيقها فى آن واحد Simultaneously فهى أهداف متعارضة وليست متكاملة ، ويظهر ذلك بوضوح عندما نرغب فى تحقيق هدفى العمالة الكاملة واستقرار الأسعار فى آن واحد ، فزيادة معدلات العمالة والاقتراب من التوظف الكامل يعنى تخفيض حجم البطالة ولكن على حساب ارتفاع الأسعار ، ومن ثم حدوث التضخم ، ومن ناحية أخرى ، فإن تحقيق الاستقرار فى الأسعار ومن ثم تخفيض معدلات التضخم سيكون على حساب نقص معدلات العمالة وبالتالى زيادة معدلات البطالة .

ولكى نحدد على وجه الدقة مدى أداء الاقتصاد القومى ، فلابد لنا من تحديد مفهوم إنتاج العمالة الكاملة أو ما يسمى بالناتج القومى المحتمل Potential Output والذى يعرف على أنه إجمالى السلع والخدمات التى تم إنتاجها خلال عام عن طريق الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة . ومع ذلك فإن مفهوم العمالة الكاملة لا يعنى تشغيل القوى العاملة بنسبة 100 ٪ أو تشغيل الطاقات الإنتاجية بنسبة 100 ٪ ، فيرى بعض الاقتصاديين أن معدل تشغيل يعادل 95 ٪ والسماح بنسبة 5 ٪ مثلاً يتوافق مع وجود حالة من العمالة الكاملة . وتلك النقطة تحتاج إلى توضيح أكثر يمكن إرجائه إلى مستوى أعلى من الدراسة .

وفيما يلى سوف نشير تفصيلياً إلى كل من مفهومى التضخم والبطالة .

أولاً – التضخم *Inflation* :

التعريف :

يعرف التضخم بصفة عامة على أنه ارتفاع مستمر ومتواصل فى المستوى العام للأسعار ، وينتقد التعريف السابق من حيث تركيزه على مظهر التضخم وهو الارتفاع المستمر فى الأسعار ، فتعريف التضخم ليس بهذه البساطة وإنما تكتنفه عدة مشاكل ينبغى على دارس الاقتصاد الإلمام بها ومن أهم تلك المشاكل ما يلى :

(1) تتمثل المشكلة الأولى فى كيفية قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وما هى أفضل الأرقام القياسية التى يمكن استخدامها فى قياس المستوى العام للأسعار ، فهناك عدة أرقام قياسية للأسعار نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية ، الرقم القياسى لأسعار السلع الإنتاجية ، الرقم القياسى لأسعار الجملة ، الرقم القياسى لأسعار التجزئة ، وأخيراً الرقم القياسى الضمنى للناتج القومى الإجمالى . فإذا افترضنا أن الأمر استقر على الأخذ برقم من الأرقام السابقة فسوف تظل هناك مشكلة أخرى وهى كيفية حساب تلك الأرقام .

ويعرف الرقم القياسى لمتغير ما فى فترة معينة (ن) بأنه نسبة القيمة المطلقة لهذا المتغير فى الفترة (ن) إلى قيمة نفس المتغير فى سنة الأساس مضروبة فى 100 أى أن الرقم القياسى للمتغير (س) فى السنة (ن) = $\frac{س_{ن}}{س_{صفر}} \times 100$.

حيث : $س_{صفر}$ هى قيمة المتغير س فى سنة الأساس .

$س_ن$ هى قيمة المتغير س فى السنة (ن) .

وتستخدم الأرقام القياسية فى قياس معدلات التغير فى المتغيرات المختلفة عبر الزمن .

ومن أهم الطرق المستخدمة فى قياس الأرقام القياسية للأسعار كل من طريقتى القيم التجميعية وطريقة متوسط النسب ، فبالنسبة للطريقة الأولى وهى طريقة القيم التجميعية فإنها تستخدم أسلوبين فى القياس وهما أسلوب المجاميع البسيطة وأسلوب المجاميع المرجحة . بالنسبة لأسلوب المجاميع البسيطة فإنه يتضمن تجميع القيم المطلقة لأسعار السلع والخدمات المختلفة واستخدام ذلك المجموع فى حساب الرقم القياسى للأسعار حيث نجد أن :

الرقم القياسى للأسعار

$$= \frac{\text{مجموع أسعار السلع فى السنة ن}}{\text{مجموع أسعار السلع فى سنة الأساس}} \times 100$$

ولكن يعيب على هذا الأسلوب تأثره بوحدة القياس حيث لا تكون وحدة القياس لجميع السلع متساوية ، فبعض السلع يقاس بالكيلوجرام والبعض الآخر يقاس بالطن وبالتالى يتأثر الرقم القياسى بأسعار السلع ذات وحدة القياس الكبيرة . أما أسلوب المجاميع المرجحة فإنه يعتمد على إعطاء وزن نسبى لكل سعر يتحدد على أساس الكمية المستهلكة من السلع ، حيث تزداد أهمية السلعة كلما زادت الكمية المستهلكة منها والعكس صحيح . أما الطريقة الثانية وهى طريقة متوسط النسب فهى تعتمد على استخراج الرقم القياسى لسعر كل

سلعة على حدة أولاً ، ثـم بعـد ذلـك الحصـول علـى متوسـط للأرقـام القياسية لمختلف الأسعار فيتكون لدينا ما يسمى بمتوسط النسب حيث نجد أن :

الرقم القياسي للأسعار

$$= \frac{1}{\text{ن}} \times \frac{\text{مجموع أسعار السلع فى السنة ن}}{\text{مجموع أسعار السلع فى سنة الأساس}} \times 100$$

حيث : ن تشير إلى عدد السلع .

(2) هل يكون وضع أفراد المجتمع أفضل أم أسوأ حـالاً عن ذى قبل أو أنهم لا يتـأثرون إذا ارتفعت الأسعار مثـلاً بنسبة 0.2 ٪ فـى أحـد الشهور ؟

الإجابة على ذلك التساؤل تعتمد على أشـياء كثيرة ، فالسلع التـى يستهلكها الأفراد فعلاً قد تختلف عن تلك التجميعات من السـلع والخدمات التى تتضمنهـا البيانـات الإحصائيـة المستخدمة فـى قيـاس المستوى العام للأسعار . فإذا افترضنا أن ذلك الارتفاع فى الأسـعار (0.2 ٪) كـان راجعـاً إلـى ارتفـاع أسـعار السـيارات والخدمـات الصحية مثلاً ، وافترضنا أن هناك بعض أفراد المجتمـع لـم يقومـوا بشراء أى سيارات أو الحصول على خدمات صحية خلال تلك الفترة ، فلاشك أنهم لن يتأثروا بذلك الارتفاع فى الأسعار بل من الممكـن أن يكون وضـع هؤلاء الأفراد أفضل إذا كانوا يتكسبون دخلهم مـن بيـع السيارات أو تقديم الخدمات الصحية التى ارتفاعات أسـعارها ، وهنـا نجـد أن درجـة تـأثر أفـراد المجتمـع بـالتضخم قـد تـزداد فـى الفـترة الطويلة عنها فى الفترة القصيرة .

(3) ما هو مدى ارتفاع الأسعار الذى يمكن أن نطلق عليه تضخم ؟ فهل ارتفاعاً قدره 2 ٪ أو 5 ٪ أو 10 ٪ مثلاً فى الأسعار هو الذى يعنى حدوث حالة تضخم ومن الذى يقرر ذلك ؟

بعض الأفراد يعتبرون أن أى ارتفاع ولو ضئيل فى الأسعار يعتبر تضخماً والبعض الآخر يرى أنه ارتفاع معتدل أو مرغوب . مما لاشك فيه أنه لا توجد طريقة محددة يمكن من خلالها معرفة ما إذا كان ارتفاع معين فى الأسعار هو ارتفاع تضخمى بينما ارتفاع آخر فى الأسعار هو ارتفاع غير تضخمى ، وحقيقة الأمر هى أن المشكلة ليست فى مدى ارتفاع الأسعار وإنما المشكلة تكمن فى كيفية تأثر أفراد المجتمع بتلك الارتفاعات فى الأسعار ، بمعنى معرفة من يستفيد من التضخم ومن يخسر وبأى نسبة .

(4) وتتعلق المشكلة الرابعة بطول الفترة التى تتغير فيها الأسعار، فمن أكثر التعريفات شيوعاً للتضخم هو الارتفاع المستمر والمتواصل فى الأسعار ، فإذا كان تزايد الأسعار يتم بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة فإن البعض يطلق على هذا النوع من الارتفاع فى الأسعار بالتضخم الجامح ، أما إذا كان الارتفاع فى الأسعار يتم خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ، فإن البعض يطلق على هذا النوع من الارتفاع فى الأسعار بالتضخم الزاحف ، ولكن كل هذه التعريفات يمكن النظر إليها على أنها مبهمة وغير محددة ، فالبيانات التى تنشر شهرياً أو سنوياً قد تساعد على معرفة تحركات الأسعار ولكنها لا تساعد على تحديد اتجاهات التضخم بالدقة المطلوبة .

(5) وأخيراً فإن اختلاف نوعية السلع عبر الزمن يجعل الأرقام القياسية للأسعار مضللة . فالأرقام القياسية كما سبق وعرفنا تتخذ سنة معينة كسنة أساس فإذا كانت سنة الأساس بعيدة نسبياً وظلت نوعية السلع ثابتة بدون تغير فإنه يمكن فى هذه الحالة الاعتماد بدرجة كبيرة على الأرقام القياسية . أما إذا كانت سنة الأساس بعيدة نسبياً وحدث انخفاض شديد فى نوعية السلع عبر الزمن فإن الاعتماد على الأرقام القياسية سيكون مضللاً فى هذه الحالة لأنه لا يظهر الانخفاض الشديد فى نوعية السلع المقدمة لجمهور المستهلكين .

أسباب التضخم :

توجد أسباب عديدة تفسر موضوع التضخم ، فالبعض يرى أن التضخم هو ظاهرة نقدية ، والبعض يرى أن زيادة الطلب الكلى فى ظروف التوظف الكامل من أهم أسباب التضخم ، بينما يرى البعض الآخر أن نقص العرض الكلى هو من أهم أسباب التضخم ، وفيما يلى سوف نتناول بشىء من التفصيل أهم أسباب التضخم .

(1) زيادة العرض النقدى :

يرى الاقتصادى الشهير " ميلتون فريدمان " أن التضخم دائماً وفى كل الأحوال ظاهرة نقدية ، فيرى فريدمان أن التغيرات فى العرض النقدى هى المصدر الرئيسى للتغيرات فى الأسعار ومن ثم حدوث التضخم ، وبالتالى فإن علاج التضخم من وجهة نظر فريدمان إنما يتمثل فى محاولة تخفيض معدلات نمو العرض النقدى إلى مستويات منخفضة . ويقرر فريدمان بأنه فى كل حالة يمر فيها بلدٍ ما بمعدل تضخم غاية فى الارتفاع

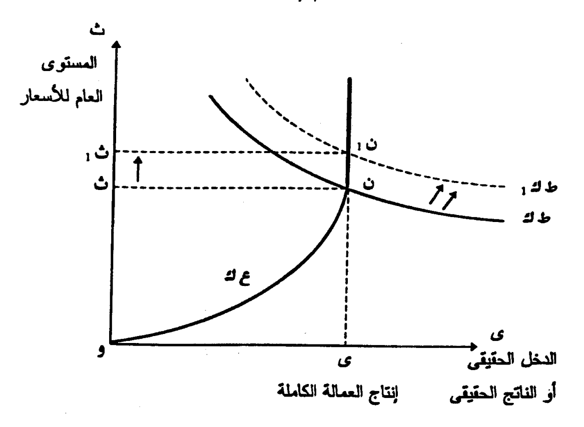
ولفترة ممتدة من الزمن فإن معدلات النمو فى العرض النقدى لهذا البلد يكون أيضاً غاية فى الارتفاع . وهناك أمثلة واقعية من تجارب بعض الدول تؤيد الافتراض السابق ، فعند دراسة أسباب التضخم الذى ساد دول أمريكا اللاتينية فى الفترة من 1977 وفى عام 1987 كان الاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين فى ذلك الوقت هو أن أهم أسباب ذلك التضخم هو وجود إختلالات هيكلية فى النظام الاقتصادى لهذه البلاد ، ولكن مع دراسة معدلات نمو العرض النقدى فى تلك الدول خلال نفس الفترة لوحظ أن الدول التى كانت تعانى من معدلات تضخم مرتفعة كانت فى ذات الوقت تتميز بمعدلات مرتفعة لنمو العرض النقدى وظهر ذلك بجلاء فى حالة كل من الأرجنتين والبرازيل .

(2) زيادة الطلب الكلى :

ويطلق على هذا النوع من التضخم " تضخم جذب الطلب " Demand-pull Inflation ، فمن دراستنا السابقة نعلم أن أهم مكونات الطلب الكلى إنما تتمثل فى كل من الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى والإنفاق الحكومى ، والإنفاق الخارجى (صادرات - واردات) .

فإذا افترضنا حدوث زيادة معينة فى الإنفاق الحكومى مثلاً فسوف يترتب عليها انتقال منحنى الطلب الكلى بالكامل إلى جهة اليمين ومع ثبات منحنى العرض الكلى ترتفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم ، ويمكن توضيح مفهوم تضخم جذب الطلب بيانياً كما فى الشكل التالى :

شكل رقم (6-1)



فى الشكل السابق يتحقق التوازن المبدئى للاقتصاد القومى عند النقطة (ن) وهى نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى (ط ك) ومنحنى العرض الكلى (ع ك) ، وعند ذلك الوضع التوازنى تحدد لنا كل من المستوى التوازنى للأسعار (ث) ومستوى الناتج التوازنى (ن) المقابل لمستوى إنتاج العمالة الكاملة .

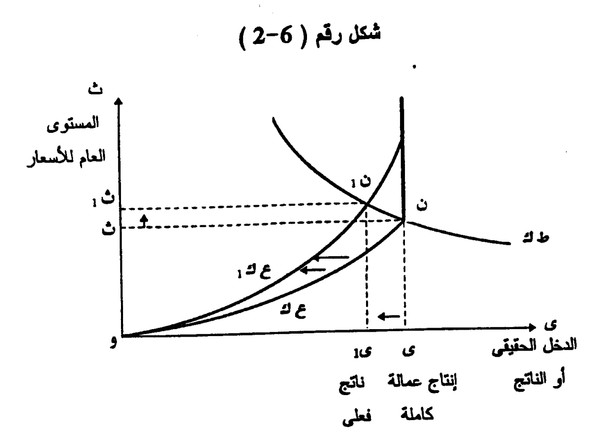
إذا افترضنا الآن حدوث زيادة فى الإنفاق الحكومى فإن أثر ذلك سيتمثل فى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى جهة اليمين متخذاً الوضع ط ك1 ويتحقق التوازن عند مستوى أسعار أعلى (ث1) ولكن مع ثبات مستوى الناتج عند (ى) ، ومن هنا فإن تضخم جذب الطلب يعنى زيادة الطلب الكلى عند مستوى التوظف الكامل أو العمالة الكاملة .

(3) نقص العرض الكلى :

ويطلق على هذا النوع من التضخم " تضخم دفع التكاليف " Cost-push Inflation .

ويمكن توضيح مفهوم تضخم دفع التكاليف كما فى الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (6-2)



فى الشكل السابق بفرض أن التوازن المبدئى للاقتصاد القومى قد تحقق عند النقطة التوازنية (ن) حيث تقاطع منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى وتحدد لنا بالتالى مستوى الأسعار التوازنى (ث) ومستوى الناتج التوازنى (ى) والذى يمثل إنتاج العمالة الكاملة . فإذا افترضنا حدوث ارتفاع فى تكاليف الإنتاج أدى إلى نقص العرض الكلى

ومن ثم انتقاله إلى جهة اليسار وتقاطعه مع منحنى الطلب الكلى عند النقطة التوازنية الجديدة (ن1) والتى تحدد لنا مستوى توازنى مرتفع للأسعار (ث1) ولكن مع انخفاض مستوى الناتج عن مستوى العمالة الكاملة بما يعنى زيادة معدلات البطالة . وهنا نكون بصدد ظاهرة جديدة بدأت تسود بعض اقتصاديات الدول المتقدمة منذ منتصف السبعينات وخاصة بعد الارتفاع الكبير فى أسعار البترول أعقاب حرب أكتوبر 1973 . وقد أطلق الاقتصاديون على تلك الظاهرة الكساد التضخمى Stagflation والتى تعنى أن الاقتصاد يعانى من وجود بطالة وتضخم فى آن واحد ، فهناك معدل تضخم مرتفع متمثل فى ارتفاع المستوى العام للأسعار فى نفس الوقت الذى يوجد فيه معدل بطالة مرتفع متمثل فى زيادة معدلات البطالة عن المعدلات الطبيعية فقد سبق وذكرنا أن مستوى الإنتاج المقابل للعمالة الكاملة يسمح بوجود معدل بطالة طبيعى فى حدود 5 ٪ ومعنى انخفاض مستوى الناتج الحقيقى عن مستوى إنتاج العمالة الكاملة هو زيادة معدلات البطالة الفعلية عن معدلاتها الطبيعية .

وبالنظر إلى تضخم دفع التكاليف يمكن لنا أن نصنفه إلى ثلاثة أنواع وهما :

1 – دفع الأجور Wage - Push

2 – دفع الأرباح Profit - Push

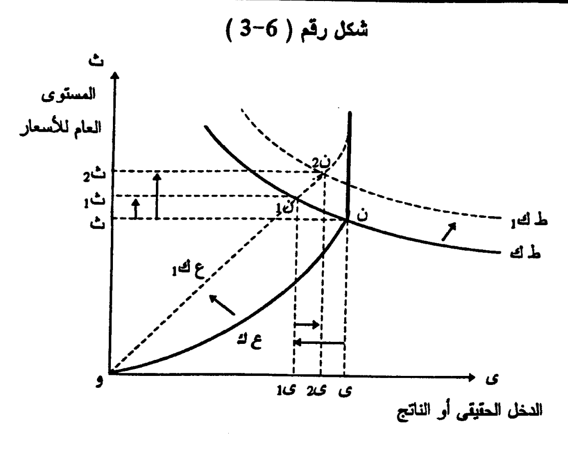
3 – دفع المنتجات Commodity - Push

فبالنسبة للنوع الأول فنجد أنه يشير إلى ذلك الارتفاع فى الأسعار الناشئ عن ارتفاع أجور العمال بنسبة أكبر من الزيادة فى إنتاجية العمل .

وبالنسبة للنوع الثانى فيشير إلى ذلك الارتفاع فى الأسعار الناتج عن القرارات التى تتخذها المنشآت الاحتكارية الكبرى برفع أسعار منتجاتها وذلك لتحقيق أرباح احتكارية . أما النوع الأخير فيرجع ارتفاع الأسعار إلى حدوث ارتفاع مفاجئ فى أسعار المنتجات الأولية وخاصة مثل ذلك الذى حدث مع الارتفاع المفاجئ فى أسعار البترول أعقاب حرب أكتوبر 1973 . وأى سبب من الأسباب السابقة سيؤدى بالضرورة إلى التأثير على منحنى العرض الكلى فيؤدى لانتقاله بالكامل إلى جهة اليسار مما يترتب عليه حدوث ارتفاع فى الأسعار وانخفاض فى مستوى الناتج الكلى .

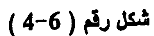
ومن الملاحظ أنه فى ظل هذا النوع من التضخم نجد أن السياسات المالية أو النقدية الملائمة التى تهدف إلى التخفيف من حدة هذا النوع من التضخم سوف تؤدى إلى نتائج متعارضة فيما يتعلق بظاهرتى التضخم والبطالة كما سبق وذكرنا فى بداية هذا الفصل . فعند قيام الحكومة بإتباع سياسات مالية أو نقدية توسعية بهدف تخفيض معدلات البطالة فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الأسعار ومن ثم حدوث التضخم كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (6-3)

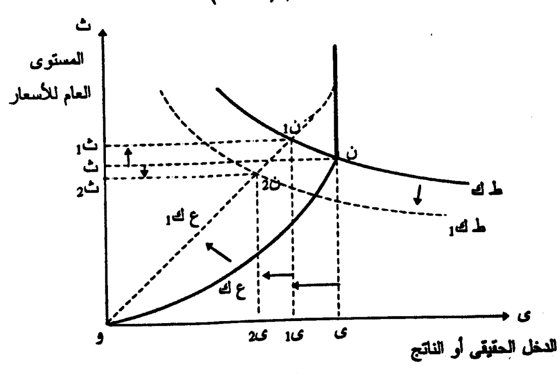


فى الشكل السابق نجد أن تضخم دفع التكاليف المتمثل فى انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار من الوضع (ع ك) إلى (ع ك$_1$) قد أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (ث) إلى (ث$_1$) (حدوث تضخم) كما أدى أيضاً إلى انخفاض مستوى الناتج الحقيقى من (ى) إلى (ى$_1$) أى إلى مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة (حدوث زيادة فى معدلات البطالة) . فإذا أرادت الحكومة التخفيف من معدلات البطالة عن طريق إتباع سياسات نقدية أو مالية توسعية أدت إلى انتقال الطلب الكلى من الوضع (ط ك) إلى الوضع (ط ك$_1$) فسوف يترتب على ذلك زيادة مستوى الناتج الحقيقى من (ى$_1$) إلى (ى$_2$) (أى تقليل معدلات البطالة) ولكن فى نفس الوقت حدث ارتفاع آخر فى مستوى الأسعار من (ث$_1$) إلى (ث$_2$) (زيادة معدلات التضخم) .

ومن ناحية أخرى ، إذا كانت السياسة الاقتصادية المرغوبة هى التخفيف من معدلات التضخم وبالتالى لجأت الحكومة إلى أدوات السياسة النقدية أو المالية الانكماشية والتى أثرت على الطلب الكلى بالانتقال إلى جهة اليسار فسوف يترتب على ذلك انخفاض مستوى الناتج الحقيقى من (ى1) إلى (ى2) (زيادة معدلات البطالة) فى نفس الوقت الذى حدث فيه انخفاض فى المستوى العام للأسعار من (ث1) إلى (ث2) (انخفاض فى معدلات التضخم) ويوضح الشكل البيانى التالى التحليل السابق .



شكل رقم (6-4)



من الشكل السابق يمكن استنتاج ما يلى :

(1) لا يمكن للسياسات المالية أو النقدية التخلص من مشكلة التضخم والبطالة أو التخفيف من كل منهما فى آن واحد .

(2) توجد علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة حيث أن تخفيض معدلات التضخم سيؤدى إلى زيادة معدلات البطالة والعكس صحيح ، ولعل تلك النقطة جديرة بالتحليل وهذا ما يدفعنا إلى النقطة التالية :

منحنى فيليبس *The Phillips Curve* :

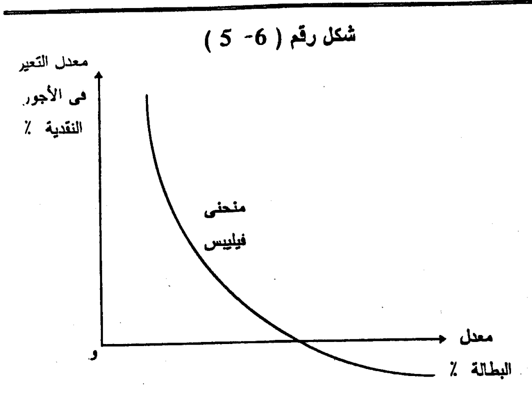
فى عام 1958 قام الاقتصادى فيليبس بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة خلال فترة زمنية طويلة ، وقد افترض فيليبس أن معدلات الأجور النقدية سوف تتغير عكسياً مع معدلات البطالة ، ويمكن وضع تلك العلاقة فى الصورة الدالية التالية :

$$\frac{\Delta \text{جـ}}{\text{جـ}} = \text{د}\,(\text{ط}) \quad \text{علاقة عكسية}$$

حيث حـ : ترمز للأجور النقدية ، ط : ترمز لمعدل البطالة

وافترض فيليبس أن العلاقة العكسية السابقة هى علاقة غير خطية Non-linear ، ولكى يختبر فيليبس العلاقة السابقة فإنه قام باستخدام بيانات تعبر عن معدل التغير السنوى فى كل من الأجور النقدية ومستويات البطالة بإنجلترا فى الفترة الزمنية الممتدة من عام 1861 وحتى عام 1957 حيث اتضح أن معدلات الأجور النقدية تكون مرتفعة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة ، وأن معدلات الأجور النقدية تكون منخفضة عندما تكون مستويات البطالة مرتفعة وبالتالى يمكن اشتقاق المنحنى التالى الذى يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل التغير فى الأجور النقدية ومعدلات البطالة .

شكل رقم (6- 5)



وافترض فيليبس أنه يمكن بناءً على العلاقة العكسية بين معدل التغير فى الأجور النقدية ومعدلات البطالة أن نستخلص علاقة عكسية تربط بين معدل التضخم النقدى ومعدل البطالة ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

إذا كانت تكلفة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الكلى = عدد ساعات العمل × أجر ساعة العمل

فإذا افترضنا ثبات أجر ساعة العمل ولكن مع افتراض زيادة إنتاجية العمل فسوف يعنى ذلك تناقص عدد ساعات العمل والذى يترتب عليه بالتالى انخفاض فى تكلفة العمل مما ينعكس فى انخفاض مستوى الأسعار .

ولكن إذا افترضنا زيادة إنتاجية العمل بنسبة 2 ٪ مثلا ولكن مع ارتفاع الأجور النقدية بنفس النسبة ، فسوف يترتب على ذلك ثبات تكلفة العمل ومن ثم ثبات مستوى الأسعار .

أما إذا افترضنا زيادة إنتاجية العمل بنسبة 2 ٪ مثلا ولكن مع ارتفاع الأجور النقدية بمعدل أكبر وليكن 5 ٪ ، فسوف يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة العمل بنسبة 3 ٪ مما ينعكس بالتالى فى ارتفاع الأسعار بنسبة 3 ٪ أيضاً . مع ثبات العوامل الأخرى على حالها

ومن التحليل السابق يمكن استخلاص العلاقة التالية .

معدل التغير فى الأسعار = معدل التغير فى الأجور النقدية - معدل التغير فى إنتاجية العمل

$$\frac{\Delta ث}{ث} = \frac{\Delta جـ}{جـ} - \frac{\Delta ن}{ن}$$

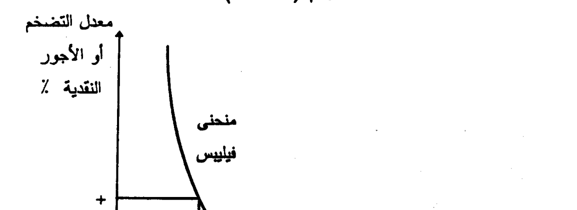
وبما أن $\frac{\Delta جـ}{جـ} = د\ (ط)$

$$\therefore \quad \frac{\Delta ث}{ث} = د\ (ط) - \frac{\Delta ن}{ن}$$

والمعادلة الأخيرة توضح أن معدل التغير فى الأسعار (معدل التضخم) يتغير عكسياً مع كلٍ من معدل البطالة (ط) ومعدل التغير فى إنتاجية العمل $\frac{\Delta ث}{ث}$.

وعلى هذا خلص فيلبس إلى وجود علاقة عكسية تربط بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يوضح الشكل البيانى التالى

شكل رقم (6- 6)



ومنحنى فيليبس كما هو فى الشكل السابق يوضح وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم فعند مستوى البطالة الطبيعى (ب) يكون معدل التضخم مساوياً للصفر (معدل التغير فى الأجور النقدية = صفر) ، وتشير النقطة (ب$_1$) إلى أن معدلات البطالة الفعلية تكون أكبر من معدلات البطالة الطبيعية مما يعنى انخفاض الطلب على العمل وبالتالى انخفاض معدلات الأجور النقدية وانخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار (معدل التغير فى الأجور النقدية < صفر) وهذا الوضع يتوافق مع وجود فجوة انكماشية يعانى منها الاقتصاد القومى . أما إذا كان مستوى البطالة الفعلى هو (ب$_2$) فمعنى ذلك أن معدلات البطالة الفعلية تكون أقل من معدلات البطالة الطبيعية وينعكس ذلك فى اشتداد الطلب على العمل فترتفع معدلات الأجور النقدية وترتفع بالتالى تكاليف الإنتاج ومن ثم

الأسعار (معدل التغير فى الأجور النقدية > صفر) ويتفق هذا الوضع مع وجود فجوة تضخمية يعانى منها الاقتصاد القومى .

ولقد خضع منحنى فيليبس لعدة دراسات تجريبية أثبتت فعلاً أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، ولكن ظهرت بعض الدراسات التى أوضحت أن مستوى البطالة لا يعتبر محدد جوهرى لمعدلات التضخم وأن العلاقة بينها ليست بالعلاقة المؤكدة ، فقد انتقد الاقتصادى فريدمان الفكرة الأساسية التى اعتمد عليها فيليبس والقائلة بوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، حيث أكد فريدمان على أنه لا يمكن الجزم بأن التضخم سوف يؤدى لحدوث انخفاض دائم فى معدل البطالة ، واستمر فريدمان فى قوله بأنه على الرغم من البساطة والوضوح اللذين يتسم بهما تحليل فيليبس إلا أنه يفتقر إلى الواقعية والأساس النظرى ، فيرى فريدمان أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها ليست بالعلاقة المؤكدة أو الثابتة ، ففى الأجل الطويل لا يمكن أن نتصور وجود مثل تلك العلاقة الدائمة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، فلا يمكن أن تؤدى البطالة دائماً إلى حدوث تكلفة مرتفعة متمثلة فى معدلات ثابتة ومرتفعة فى التضخم .

ثانياً – البطالة *Unemployment* :

يعانى العديد من دول العالم من خطورة مشكلة البطالة إذ بلغت معدلاتها مستويات غاية فى الارتفاع وخاصة فى الدول النامية ، فوفقاً لإحصاءات الثمانينات بلغت تلك المعدلات 12 ٪ – 31 ٪ فى الدول النامية بينما كانت تتراوح فيما بين 6 ٪ – 8 ٪ فى الدول المتقدمة ، وقد عجزت معظم حكومات دول العالم عن السيطرة على مشكلة البطالة رغم كل الجهود التى تبذلها تلك الحكومات ، وتختلف حدة تلك المشكلة فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة نتيجة لاختلاف الهياكل الاقتصادية لكل منها . وقد ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب فى العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء ، فقد تجاوزت معدل 30 ٪ فى معظم تلك البلاد .

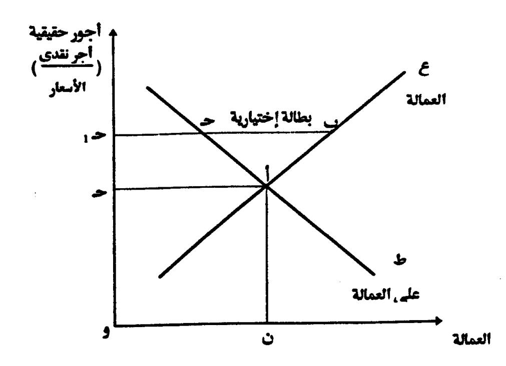
وفيما يلى سوف نتعرض للإطار النظرى لمفهوم البطالة عند كل من الكلاسيك والكينزيين ، وبعد ذلك نتناول أهم أنواع البطالة .

الإطار النظرى لمفهوم البطالة :

يرى الكلاسيك كما سبق وذكرنا أن الاقتصاد القومى يتوازن دائماً عند مستوى التوظف أو العمالة الكاملة ، وبالتالى فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكى ، ومع ذلك يرى الكلاسيك أنه إذا وجدت بطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية Voluntary Unemployment بمعنى أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم وبمحض إرادتهم فى وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد فى السوق . ويرى الكلاسيك أن السبب الأساسى فى وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية ،

أو بعبارة أخرى جمود الأجور فى الاتجاه النزولى Rigid money wage downward ويمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (6-7)



فى الشكل البيانى السابق يتحدد مستوى العمالة التوازنى (ن) عندما يتقاطع كل من منحنى الطلب على العمالة ومنحنى عرض العمالة فى النقطة التوازنية (أ) ، كما تحدد لنا أيضاً مستوى الأجر الحقيقى التوازنى (حـ) ، فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازنى هو أجر منخفض نسبياً ، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى المستوى (حـ١) وهو أعلى من الأجر الحقيقى التوازنى (حـ) ، وهنا تنشأ بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (ب حـ) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة . ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية فى

الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل ذلك النوع من البطالة الاختيارية ، حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي وسنعود مرة أخرى للوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة .

أما كينز فيرى عكس ذلك ، فهو يرفض فكرة البطالة الاختيارية ، ويرى أن آليات النظام الرأسمالي لا تضمن بالضرورة تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة قد تكون إجبارية بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال .

وبعد كينز ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية التي أكدت على عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز ، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها : انطباق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل ، التجانس التام لعنصر العمل ، حرية انتقال العمل ، العلم التام بأحوال السوق ، فضلاً عن المرونة التامة للأجور ، فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسنضمن التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعاً أمثلاً .

وفي الثلاثين سنة الأخيرة ظهرت بعض الكتابات الاقتصادية التي عالجت مشكلة التوظف والبطالة بصفة عامة ، كما ظهرت أفكار جديدة تفسر تعطل فئات معينة من قوة العمل بدرجة أكبر من غيرها . ومن هنا ظهرت فكرة بطالة الشباب والذين تتراوح أعمارهم فيما بين 15 سنة إلى 24 سنة ، وأسباب ذلك النوع من البطالة متعددة وإن كان أهم التفسيرات يرجع بطالة الشباب إلى عدم الخبرة والمهارة والتي ترجع بدورها إلى عدم التدريب والتحصيل العلمي المنخفض . ولاشك أن للتعليم هنا دور أساسي

فى التخفيف من حدة بطالة الشباب ، ويمكن تفسير ذلك كما يلى : إذا افترضنا وجود فائض عرض من الأفراد المتعلمين ، وأن الأفراد الحاصلين على مؤهل جامعى لم يجدوا العمل الذى يتناسب مع مؤهلهم الجامعى ، هنا سيعمل هؤلاء الأفراد على قبول وظائف يعمل بها أفراد حاصلين على مؤهلات متوسطة ، وفى تلك الحالة سيميل أصحاب العمل إلى تشغيل أصحاب المؤهلات العليا بدلاً من المؤهلات المتوسطة طالما كانت الأجور لن تتغير ، ومن ثم يجد أصحاب المؤهلات المتوسطة أنفسهم خارج سوق العمل ، ويضطرون بالتالى إلى قبول وظائف لا تتناسب مع مؤهلهم التعليمى ، وهنا يميل أصحاب العمل إلى تشغيل هؤلاء الأفراد الحاصلين على مؤهلات متوسطة بدلاً من الأفراد الحاصلين على تعليم أولى ، وهكذا يجد الأفراد الحاصلين على تعليم أولى أنفسهم خارج سوق العمل وتزداد نسبة البطالة بينهم . وبعبارة أخرى نجد أن هناك إزاحة من أعلى السلم التعليمى إلى أسفل السلم التعليمى حتى يجد الأفراد الحاصلين على تعليم أولى وبسيط أنفسهم فى حالة بطالة وخارج سوق العمل ، ومن هنا يتضح الدور الرئيسى للتعليم فى التخفيف من حدة مشكلة بطالة الشباب .

ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن السبب الرئيسى فى وجود بطالة الشباب يرجع إلى النظام التعليمى نفسه ، فقد يفشل النظام التعليمى فى إعطاء الأفراد التدريب والخبرة اللازمة والتى يحتاجها سوق العمل ، ومن هنا ينادى هؤلاء الاقتصاديون بضرورة وجود نظام للتدريب المهنى كحلقة وصل بين التعليم الرسمى والدخول فى سوق العمل .

وقد حاول البعض تفسير مفهوم البطالة على أساس نقص المعلومات ، ففى أوائل الستينات حاول " ستيجلر " تفسير وجود البطالة فى

المجتمع الأمريكى على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى به ، وقام تحليله على أساس إسقاط فرض أساسى من فروض النموذج النيوكلاسيكى لسوق العمل وهو العلم التام بأحوال السوق ، وقدم " ستيجلر " نموذج البحث عن عمل Job search model والذى يوضح فيه صعوبة حصول الأفراد المنتمين إلى قوة العمل ، وكذلك أصحاب العمل ، على معلومات كاملة عن أحوال السوق . والحصول على هذه المعلومات قد يكون مكلف من الناحية المالية أو أنه قد يستغرق فترة زمنية طويلة ، ومن هنا نجد أنه على الرغم من عدم وجود اختلال بين عرض العمل والطلب عليه إلا أن وجود فرص عمل شاغرة يعنى وجود بطالة .

أنواع البطالة :

يمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع مختلفة وتحت كل نوع يوجد أيضاً عدة تقسيمات مختلفة ، ولكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية ، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التى يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما .

1 – البطالة الإجبارية *Involuntary Unemployment* :

تعرف البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحياناً البطالة السافرة على أنها وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملاً وبالتالى لا يوجد لهم وظائف فى أى مكان داخل الاقتصاد القومى . ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضاً البطالة الدورية Cyclical Unemployment وهى التى تنشأ بسبب التقلبات الدورية فى الدخل .

2 البطالة الاختيارية *Voluntary Unemployment* :

ويندرج تحت هذا النوع من البطالة عدة أنواع منها :

البطالة الإحتكاكية Frictional Unemployment ، وتعنى البطالة الإحتكاكية وجود أفراد فى حالة بطالة نتيجة للوقت الذى ينقضى عليهم فى حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم . وهى ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم .

وعملية البحث سواء من جانب الباحثين عن عمل أو أصحاب العمل سوف تستمر دون توقف مغذية بذلك هذا النوع من البطالة ، ونظراً لأن المعلومات عن السوق غير كاملة ، فإن كل طرف يفضل الانتظار حتى يجد طلبه ، وبالتالى فإن عملية البحث عن عمل من جانب الأفراد ، والبحث عن عمال من جانب أصحاب العمل تؤدى فى النهاية – من وجهة نظر بعض الاقتصاديين – إلى التخصيص الأمثل للموارد وتعظيم الإنتاجية فى الاقتصاد القومى ككل .

والبطالة الإحتكاكية بالمفهوم السابق هى بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل فى السوق .

ويتوقف طول فترة البطالة الإحتكاكية على عدة عوامل منها معدل الأجر المقبول والذى يتوقع الأفراد الحصول عليه ، ومنها درجة الاستقرار الاقتصادى للدولة ، ومدى تقلب الاقتصاد القومى بين فترات الرواج

والكساد ، وأيضاً هناك المزايا المادية التي قد يحصل عليها الفرد المتعطل مثل إعانات البطالة والتأمينات الصحية والاجتماعية .

أما النوع الثاني من البطالة والذي يمكن أن يندرج تحت مفهوم البطالة الاختيارية فهو ما يطلق عليه البعض البطالة الهيكلية Structural Unemployment ، ويمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين : أولهما : يفسر وجود ذلك النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن عمل ، وأيضاً نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق الجغرافية التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل . أما العامل الثاني فيرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد القومي وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً .

ولاشك أن التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة رهيبة تساعد على نمو مثل هذا النوع من البطالة . ففي الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوافر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها للالتحاق مرة أخرى بالعمل . أما في الدول النامية فتوجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات المادية والفنية مما يجعلها ظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد القومي ، وبالتالي ينادي البعض بأن هذا النوع من البطالة في الدول النامية يمكن إدراجه تحت مفهوم البطالة الإجبارية وليس البطالة الاختيارية

وأخيراً يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل البطالة المقنعة والبطالة الجزئية ، فالبطالة المقنعة Disguised Unemployment تعرف على أنها حالة يصل فيها الإنتاج الحدى للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة . ففى دراستنا السابقة عن قانون تزايد الغلة ، نجد أن تشغيل وحدات من عنصر العمل المتغير إلى الحد الذى يصل فيه الناتج الكلى لأقصاه يعنى أن الناتج الحدى يساوى الصفر ، وإذا استمر تشغيل العمال بعد ذلك الحد يبدأ الناتج الكلى فى التناقص فى حين يأخذ الناتج الحدى قيم سالبة . وعلى هذا فإن تشغيل هؤلاء العمال يعنى أنهم فى حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئاً للناتج الكلى ، بل على العكس من ذلك فإن الاستغناء عنهم سوف يؤدى لزيادة الناتج الكلى وخاصة إذا كانت الإنتاجية الحدية لهم سالبة . وتظهر البطالة المقنعة بوضوح فى حالة الإنتاج الزراعى وشركات القطاع الحكومى وخاصة فى الدول النامية حيث تتكدس المكاتب الحكومية بعمالة تزيد عن حاجة العمل بكثير .

أما البطالة الجزئية فهى تشير إلى حالة الأفراد الذين يعملون أقل من ساعات العمل المعتادة أو قد يعملون فى مواسم معينة ولا يعملون فى مواسم أخرى وتسمى فى هذه الحالة بالبطالة الموسمية .

والخلاصة هى أن مشكلة البطالة تعد بلا شك من أهم المشاكل الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ، ومن ثم لابد للسياسات الحكومية من التصدى لتلك المشكلة وذلك من خلال وضع إستراتيجية عامة للتنمية البشرية ترفع من كفاءة العنصر البشرى من حيث المستوى التعليمى والصحى بشكل ينعكس إيجابياً على إنتاجية الفرد وينمى مهاراته بحيث يحدث التوافق بين تلك المهارات وبين متطلبات سوق العمل .

الفصل السابع

نموذج التوازن الكلى (نموذج *IS / LM*)

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

* سوق الإنتاج ومنحنى IS .
* السوق النقدى ومنحنى LM .
* السياسات المالية والنقدية ونموذج (نموذج IS / LM) .

الفصل السابع

نموذج التوازن الكلى (نموذج *IS / LM*)

يمكن تقسيم الاقتصاد القومى فى العادة إلى أربعة أسواق رئيسية وهى : سوق الإنتاج ، السوق النقدى ، سوق العمل ، سوق الأوراق المالية ، ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومى ككل إذا تحقق التوازن فى جميع هذه الأسواق الأربعة وفى آن واحد Simultaneously ويلاحظ أن تحقيق التوازن فى سوق واحد فقط يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن العام ولكنه لا يعد شرطاً كافياً . ففى سوق الإنتاج نجد أن شرط التوازن يتحقق عندما تتعادل التسربات مع الإضافات ، وشرط التوازن فى السوق النقدى يتحقق عندما يتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود ، وبالنسبة لسوق العمل فإن شرط التوازن فيه هو تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل ، أما شرط التوازن فى سوق الأوراق المالية فهو تعادل الطلب على الأوراق المالية مع عرض الأوراق المالية . ونظراً للارتباط الوثيق بين كل من سوق الإنتاج والسوق النقدى فسوف نكتفى بهما فى هذه المرحلة الحالية من الدراسة حيث يتحقق التوازن الكلى فى كلا السوقين عندما يتحقق شرط التوازن فى كلا السوقين معاً وفى آن واحد .

وفيما يلى سوف نتناول أولاً دراسة سوق الإنتاج وكيفية اشتقاق منحنى IS ، ثم يلى ذلك دراسة السوق النقدى وكيفية اشتقاق منحنى LM ، وأخيراً يتناول هذا الفصل التوازن الكلى فى كل من السوق النقدى وسوق الإنتاج باستخدام نموذج (IS / LM) مع تحليل لبعض أدوات السياسة المالية والنقدية

أولاً - سوق الإنتاج ومنحنى *IS* :

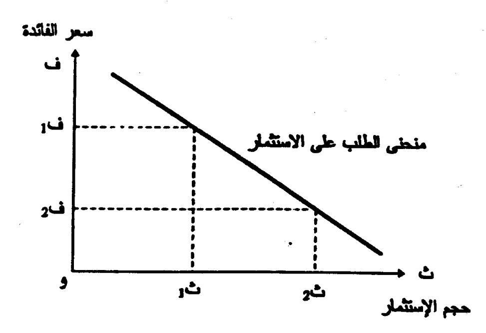
عند تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى فى الفصول السابقة افترضنا أن حجم الاستثمار ثابت (ث = ث/) ، والآن سوف نتقدم خطوة فى التحليل حيث نفترض أن الاستثمار دالة عكسية فى سعر الفائدة ، ومن ثم يمكن لنا كتابة دالة الاستثمار على الصورة التالية :

ث = ث/ – د ف   (1)

حيث ث = حجم الاستثمار ، ث/ : الجزء الثابت من الاستثمار Autonomous ، د : ميل دالة الاستثمار ، ف : سعر الفائدة .

ويمكن توضيح دالة الاستثمار بيانياً كما فى الشكل التالى :

شكل رقم (7-1)



ونتيجة لإدخال الاستثمار كدالة فى سعر الفائدة وذلك فى نموذج تحديد الدخل القومى فإن معادلات النموذج سوف تتغير على النحو التالى [1] :

ى = س + ث + ق

س = أ + ب (ى - ض)

ث = ث/ - د ف

ق = ق/ ، ض = ض/ وبحل النموذج نجد أن

ى = أ + ب (ى - ض/) + ث/ - د ف + ق/

∴ ى = أ + ب ى - ب ض/ + ث/ - د ف + ق/

ى - ب ى = أ - ب ض/ + ث/ + ق/ - د ف

ى (1 - ب) = أ - ب ض/ + ث/ + ق/ - د ف

ى = (أ - ب ض/ + ث/ + ق/ - د ف) ÷ (1 - ب)

∴ ى = (1 ÷ (1 - ب)) (أ - ب ض/ + ث/ + ق/) + (1 ÷ (1 - ب)) (- د ف) (2)

والمعادلة السابقة هى معادلة منحنى IS والتى توضح العلاقة العكسية بين كل من الدخل وسعر الفائدة ، ويمكن تفسير العلاقة السابقة أيضاً عن طريق استخدام النموذج السابق فى صورته الرقمية كما يلى :

---

[1] سوف نفترض فى هذا النموذج أننا نتعامل مع إقتصاد مغلق فى ظل التدخل الحكومى وبإفتراض أن الضريبة ثابتة (ض = ض/) ، وكذلك حجم الإنفاق الحكومى ثابت (ق = ق/)

ى = س + ث + ق

س = 20 + 0.8 (ى - ض)

ث = 100- 400 ف

ض = ض/ = 120

ق = ق/ = 100 وبالتعويض فى المعادلة الأولى

∴ ى = 20 + 0.8 (ى - 120) + 100 - 400 ف + 100

ى = 20 + 0.8 ى - 96 + 100 - 400 ف + 100

ى - 0.8 ى = 124 - 400 ف

0.2 ى = 124 - 400 ف

ى = 620 - 2000 ف (3)

وهى معادلة منحنى IS

ومنحنى IS يوضح جميع التكوينات الممكنة من الدخل وسعر الفائدة والتى تحقق التوازن فى سوق الإنتاج (التسربات = الإضافات) .

ويتضح من المعادلة السابقة رقم (3) أن مستوى الدخل التوازنى (ى) الذى يحقق التوازن فى سوق الإنتاج يتوقف على سعر الفائدة السوقى (ف) ، بمعنى أنه إذا كان سعر الفائدة معروف ومعطى given فإنه يمكن الحصول على قيمة وحيدة للدخل التوازنى ومن ثم يوجد حل واحد للنموذج السابق Unique Solution . ولكن طالما أن سعر الفائدة غير معروف فإنه لا يمكن الحصول على قيمة وحيدة للدخل التوازنى

والجدول التالى رقم (7-1) يوضح بعض مستويات الدخل التوازنية المقترنة بأسعار فائدة مختلفة والذى يمكن على أساسه استنتاج شكل منحنى IS الذى يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل وذلك كما فى الشكل رقم (7-2)

شكل رقم (7-2)

ف ٪
20
15
10
5
منحنى IS
و
220 320 420 520
ى

جدول رقم (7-1)

سعر الفائدة (ف)	الدخل (ى)
٪ 5	520
٪10	420
٪ 15	320
٪ 20	220

ويلاحظ أن كل نقطة على منحنى IS تمثل نقطة توازنية حيث يتحقق عندها شرط التوازن فى سوق الإنتاج ، فإذا افترضنا على سبيل المثال أن سعر الفائدة (ف) = 5 ٪ ، الدخل (ى) = 520 هنا نجد أن هذا التكوين من سعر الفائدة والدخل (5 ٪ ، 520) يحقق التوازن فى سوق الإنتاج ، فحيث أن شرط التوازن هو :

(التسربات = الإضافات)

∴ التسربات (خ + ض) = – 20 + 0.2 (ى – ض) + 120 [1]

---

[1] فى النموذج السابق كانت دالة الاستهلاك تأخذ الصورة س = 20 + 0.8 (ى – ض) ، ومن ثم نجد أن دالة الادخار تأخذ الصورة التالية خ = – 20 + 0.2 (ى – ض)

= - 2 + 0.2 × 520 - 0.2 × 120 + 120

= 180

الإضافات (ث + ق) = 100 - 400 ف + 100

$= 100 - 400 \times \frac{5}{100} + 100$

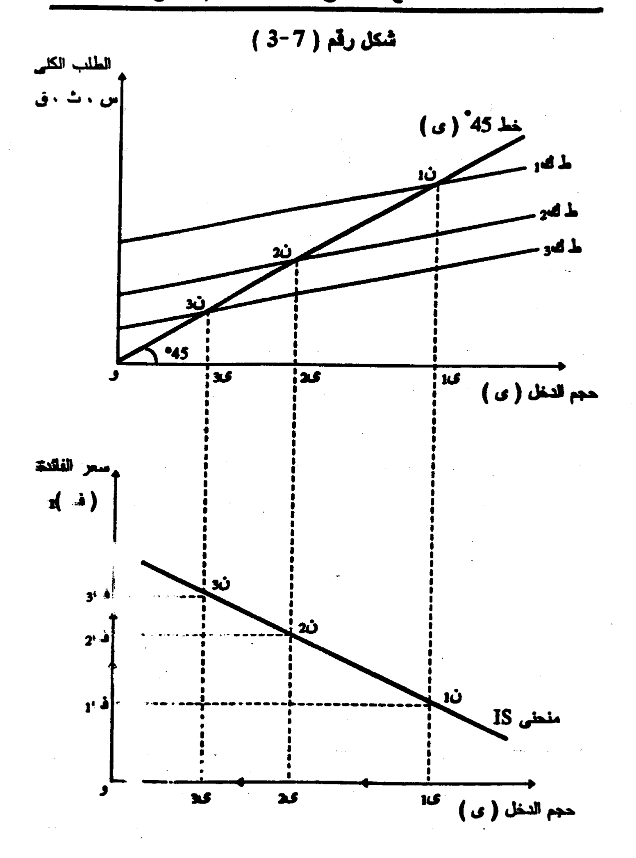
= 180

∴ التسربات (خ + ض) = الإضافات (ث + ق) = **180**

كما يلاحظ أن التكوين السابق من سعر الفائدة والدخل (5 ٪ ، 520) يحقق أيضاً شرط التوازن فى سوق الإنتاج ولكن على أساس تساوى الدخل الكلى مع الطلب الكلى ، فحيث أن الدخل الكلى (ى) 520 ، وأن الطلب الكلى = س + ث + ق = 20 + 0.8 (ى - ض) + 100 - 400 ف + 100 = 20 + $520 \times \frac{8}{10} - 120 \times \frac{8}{10}$ + 100 - 400 × $\frac{5}{10}$ + 100 = 520 ، وبالتالى فإن الدخل الكلى = الطلب الكلى = 520 .

ويمكن لنا اشتقاق منحنى IS بناءً على التوازن فى سوق الإنتاج (الدخل الكلى = الطلب الكلى) كما فى الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-3)

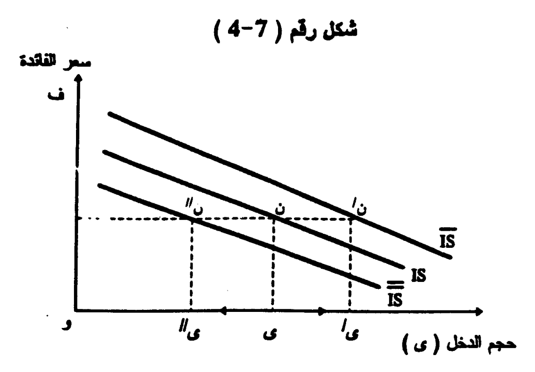


فى الشكل البيانى (7-3) وفى الجزء الأعلى منه يتحقق شرط التوازن فى سوق الإنتاج عندما يتقاطع كل من الطلب الكلى (ط ك$_1$) والدخل الكلى عند النقطة التوازنية الأولى (ن$_1$) والتى تحدد المستوى التوازنى للدخل القومى (ى$_1$) والذى نفترض أنه يناظر سعر الفائدة (ف$_1$) كما يوضح الجزء الأسفل من الرسم السابق . والآن إذا افترضنا ارتفاع سعر الفائدة من (ف$_1$) إلى (ف$_2$) فسوف يؤدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار (علاقة عكسية) مما يؤثر على مكونات الطلب الكلى وبالتالى ينتقل منحنى الطلب الكلى لأسفل متخذاً الوضع (ط ك$_2$) حيث يتقاطع مع خط الدخل عند النقطة التوازنية الجديدة (ن$_2$) والتى تحدد المستوى التوازنى الجديد للدخل القومى الذى يناظر سعر الفائدة المرتفع (ف$_2$) كما يوضح الجزء الأسفل من الرسم ، وإذا افترضنا مرة أخرى ارتفاع سعر الفائدة إلى (ف$_3$) فسوف يترتب على ذلك انتقال دالة الطلب الكلى لأسفل متخذة الوضع (ط ك$_3$) حيث يتحدد مستوى توازنى منخفض للدخل القومى (ى$_3$) والذى يناظر سعر الفائدة (ف$_3$) ، وإذا قمنا بتوصيل النقاط ن$_1$ ، ن$_2$ ، ن$_3$ فى الجزء الأسفل من الرسم فسوف نحصل على منحنى IS والذى يكون ميله سالب حيث يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل ، وأيضاً فإن كل نقطة تقع عليه تعبر عن تكوين معين من سعر الفائدة والدخل يحقق التوازن فى سوق الإنتاج .

ويلاحظ أن منحنى IS ينتقل بالكامل لأعلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى وذلك فى حالة إتباع سياسة مالية توسعية سواء عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب ، بينما ينتقل منحنى IS بالكامل لأسفل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى وذلك فى حالة إتباع

سياسة مالية انكماشية سواء عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومى أو زيادة الضرائب كما يوضح الشكل التالى .

شكل رقم (7-4)



والآن إذا افترضنا قيام الحكومة بإتباع سياسة الميزانية المتوازنة . وذلك على أساس قيامها بزيادة الإنفاق الحكومى والضرائب فى نفس الوقت وبنفس المقدار (Δ ق = Δ ض) ، فإن التساؤل يكون عن كيفية تأثر منحنى IS عند زيادة الإنفاق الحكومى والضرائب بنفس المقدار . من الواضح أن زيادة الإنفاق الحكومى كما سبق وذكرنا ستؤدى لانتقال منحنى IS بالكامل لأعلى جهة اليمين ، بينما زيادة الضرائب ستؤدى لانتقال منحنى IS بالكامل لأسفل جهة اليسار ، وطالما أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى تعادل الزيادة فى الضرائب فهل يعنى ذلك أن انتقال منحنى IS جهة اليمين سيتعادل مع انتقال منحنى IS جهة اليسار ومن ثم لن يتحرك منحنى IS ويبقى فى موضعه الأصلى ؟ فى الواقع أن الإجابة على ذلك التساؤل ستكون بالنفى حيث أن زيادة الضرائب ستؤدى لانتقال منحنى IS

جهة اليسار بمقدار أقل من انتقال منحنى IS جهة اليمين نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومى ، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لزيادة الإنفاق الحكومى والضرائب فى نفس الوقت وبنفس المقدار هى انتقال منحنى IS جهة اليمين ويمكن لنا إثبات ذلك كما يلى :

افترض زيادة الإنفاق الحكومى والضرائب بنفس المقدار Δ ق = Δ ض = + 20 ومن ثم تصبح معادلات النموذج السابق كما يلى :

ى = س + ث + ق

س = أ + ب (ى – ض) = 20 + 0.8 (ى – ض)

ث = ث/ – د ف = 100– 400 ف

ض = ض/ = 140

ق = ق/ = 120

∴ ى = 20 + 0.8 ى – 0.8 ض/ + 100 – 400 ف + 120

ى – 0.8 ى = 20 – 0.8 × 140 + 100 + 120 – 400 ف

0.2 ى = 128 – 400 ف

ى = 640 – 400 ف وهى معادلة منحنى IS الجديدة .

وبمقارنة المعادلة السابقة بمعادلة منحنى IS الأولى ى = 620 – 400 ف ، نجد أن ميل المنحنى ثابت بينما زاد الجزء الثابت من الدالة وذلك من 620 إلى 640 ، وهذا يعنى انتقال منحنى IS بالكامل لأعلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى .

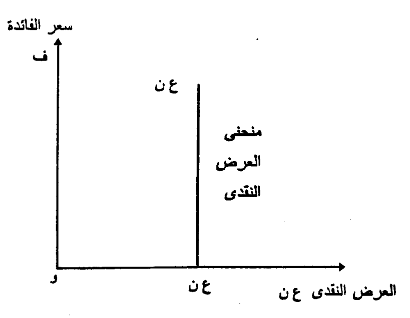
وتلخيصا لما سبق نجد أن إدخال الاستثمار كدالة في سعر الفائدة قد أدى إلى عدم إمكانية الحصول على قيمة وحيدة للمستوى التوازنى للدخل القومى وذلك لعدم معرفة سعر الفائدة ، ومن ثم يوجد أكثر من قيمة للدخل التوازنى حيث يوضح منحنى IS جميع مستويات الدخل المناظرة لأسعار الفائدة والتى تحقق التوازن فى سوق الإنتاج (التسربات = الإضافات) . وبالتالى فإن الخطوة التالية هى ضرورة معرفة كيفية تحديد سعر الفائدة والذى يتحدد فى السوق النقدى وفقاً لظروف الطلب النقدى والعرض النقدى .

ثانياً - السوق النقدى ومنحنى *LM* :

يتحقق التوازن فى السوق النقدى عندما يتعادل كل من الطلب على النقود وعرض النقود حيث يتحدد بالتالى سعر الفائدة التوازنى .

فبالنسبة للعرض النقدى Money Supply نجد أنه يتحدد مبدئياً بواسطة السلطات النقدية بينما تتحدد استخدامات هذا العرض النقدى بواسطة البنوك التجارية . وسوف نفترض أن العرض النقدى ثابت وخاصة فى الأجل القصير ، ومن ثم يمثله خط مستقيم عمودى على المحور الأفقى دلالة على عدم تأثره بالتغيرات فى سعر الفائدة كما يوضح الشكل البيانى :

شكل رقم (7-5)



أما بالنسبة للطلب على النقود The demand for money ، فسوف نشير باختصار إلى أهم النظريات التى تعرضت لمفهوم الطلب على النقود حيث نبدأ أولاً بالنظرية الكلاسيكية ثم نلى ذلك بالنظرية الكنزية .

النظرية الكلاسيكية :

ترتبط النظرية النقدية فى النموذج الكلاسيكى بنظرية كمية النقود The quantity Theory of money ، حيث نجد أن الافتراض الأساسى لتلك النظرية يقرر بأن الأفراد يحتفظون بمقدار معين من الأرصدة النقدية لأغراض المعاملات فقط ومن ثم لا يحتفظون بأية أرصدة نقدية عاطلة Idle Money . ولاشك أن هذا الافتراض يتوافق مع قانون ساى للأسواق الذى يفترض أن الدخل كله سوف يتم إنفاقه سواء بواسطة المستهلكين أو بواسطة المنتجين .

والصورة الأولية لنظرية كمية النقود تتمثل فى معادلة التبادل التالية :

كمية النقود × سرعة دورانها = حجم المبادلات × المستوى العام للأسعار

$$ن \times س = ت \times ع \qquad (1)$$

حيث ن : تمثل كمية النقود ، س : سرعة دوران النقود ، ت : حجم المبادلات الكلية ، ع : المستوى العام للأسعار .

وفى تطور آخر لتلك النظرية تم استبدال حجم المبادلات الكلية (ت) بحجم الناتج القومى الحقيقى (ى) ومن ثم أصبحت معادلة التبادل على الصورة التالية :

$$ن \times س = ى \times ع \qquad (2)$$

وبما أنه عند التوازن تكون الكمية المطلوبة من النقود ($ط_ن$) تساوى الكمية المعروضة من النقود ($ع_ن$) فيمكن لنا استبدال (ن) بالطلب على النقود ($ط_ن$) حيث :

$$ط_ن \times س = ى \times ع \qquad (3)$$

$$ط_ن = \frac{1}{س}(ى \times ع) \qquad (4)$$

حيث $\frac{1}{س}$: تمثل مقلوب سرعة دوران النقود أو ما يمكن تسميته بنسبة التفضيل النقدى وسوف نرمز لها بالرمز ك .

$$ك_ن = ك ى ع \qquad (5)$$

وتقرر المعادلة السابقة أنه فى ظل افتراض ثبات كل من نسبة التفضيل النقدى (ك) والناتج القومى الحقيقى (ى) فإن أى زيادة فى كمية النقود ($ط_ن$) سوف يقابلها زيادة مساوية لها فى المستوى العام للأسعار (ع)

ويقسمة طرفى المعادلة السابقة على المستوى العام للأسعار (ع) نحصل على :

$$\frac{ط_ن}{ع} = ك ى \qquad (6)$$

حيث $\frac{ط_ن}{ع}$: تمثل الطلب على النقود الحقيقية والذى يمثل نسبة (ك) من الدخل أو الناتج الحقيقى (ى) .

النظرية الكينزية :

انتقد الاقتصادى الإنجليزى كينز الاقتصاديين الكلاسيك فى تفسيرهم للطلب النقدى بناءاً على نظرية كمية النقود والتى تقرر بأن زيادة كمية النقود ستؤدى دائماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك بالطبع فى ظل افتراض ثبات نسبة التفضيل النقدى والناتج القومى الحقيقى وخاصة فى الأجل القصير . ولكن كينز اعترض على تلك النتيجة وقرر بأنه ليست كل زيادة فى كمية النقود هى زيادة تضخمية حيث يمكن أن تزداد كمية النقود ولا ترتفع الأسعار طالما لم يصل المجتمع بعد لمرحلة التوظف الكامل أو العمالة الكاملة Full Employment . وافترض كينز أن النقود لا تطلب فقط لأغراض المعاملات وإنما تطلب لأغراض ثلاثة وهى المعاملات والاحتياط والمضاربة ، فبالنسبة للطلب على النقود لأغراض كل من المعاملات والاحتياط فهو لا يختلف كثيراً عن وجهة نظر الكلاسيك ومن ثم يمكن لنا كتابة دالة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط على الصورة التالية :

$$\frac{ط_ن}{ع} = ك ى \qquad (7)$$

أما الطلب على النقود لأغراض المضاربة فهو يمثل الفرق الحقيقى بين الفكر الكلاسيكى النقدى والفكر الكينزى النقدى ، حيث أوضح كينز أن الطلب على النقود يمكن أن يكون طلب مباشر بمعنى إمكانية الاحتفاظ بالنقود فى صورتها السائلة كأصل من الأصول بغرض المضاربة وتحقيق الأرباح . ولتوضيح مفهوم الطلب على النقود لأغراض المضاربة سنبدأ أولاً بتفسير العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار السندات ، ثم نلى ذلك بتحليل العلاقة بين أسعار الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة .

فأولاً : يمكن توضيح العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار السندات باستخدام فكرة القيمة الحالية حيث نجد أن :

$$\text{القيمة الحالية للسند} = \frac{\text{العائد السنوى للسند}}{\text{سعر الفائدة السوقى}}$$

فإذا كان لدينا سند عائده السنوى 100 جنيه ، و سعر الفائدة السوقى = 5 ٪ فإن القيمة الحالية للسند = $\frac{100}{\%\ 5}$ = 2000 جنيه ، فإذا افترضنا أن سعر الفائدة السوقى قد ارتفع إلى 10 ٪ فمعنى ذلك أن القيمة الحالية للسند سوف تنخفض إلى 1000 جنيه ($\frac{100}{\%\ 10}$) ، أما إذا افترضنا انخفاض سعر الفائدة السوقى 2 ٪ فمعنى ذلك أن القيمة الحالية للسند سوف ترتفع إلى 5000 جنيه ($\frac{100}{\%\ 2}$) ، وخلاصة ما سبق هو أن العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار السندات هى علاقة عكسية ، بمعنى أن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يؤدى لانخفاض أسعار السندات والعكس صحيح .

وثانياً : يمكن توضيح العلاقة بين أسعار الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة كما يلى :

إذا افترضنا وجود شخص ما قام بشراء عدد من السندات لكى يضارب على التغيرات المستقبلية لأسعارها بهدف تحقيق الأرباح ، فهنا نجد أنه إذا انخفضت أسعار الفائدة السوقية فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع القيمة السوقية لتلك السندات ومن ثم يحقق هذا الشخص مكاسب رأسمالية ، ويحدث العكس إذا ارتفعت أسعار الفائدة السوقية مما يعنى انخفاض قيمة السندات ومن ثم يحقق هذا الشخص خسائر رأسمالية .

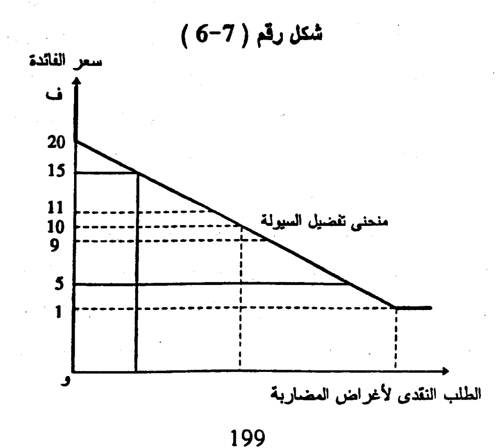
والتحليل السابق يقوم أساساً على عملية التوقعات Expectations فالشخص الذى يتوقع انخفاض أسعار الفائدة فى المستقبل (ارتفاع أسعار السندات) سيقوم فى الوقت الحالى بشراء السندات قبل ارتفاع أسعارها فى المستقبل ومن ثم تخصيص أى زيادة فى الأرصدة النقدية الموجودة لديه لشراء تلك السندات ، ويحدث العكس إذا توقع هذا الشخص ارتفاع أسعار الفائدة فى المستقبل (انخفاض أسعار السندات) فسوف يحتفظ بكل الزيادة فى الأرصدة النقدية الموجودة لديه على أمل شراء تلك السندات فى المستقبل عندما تنخفض أسعارها .

ولتفسير ما سبق سنفترض أن هناك سعر الفائدة سوقى يعادل 10 ٪ وأن هذا السعر يعتبر هو السعر العادى السائد فى السوق ، حيث أن التغيرات فى ذلك السعر ستكون ضئيلة جداً بمعنى أنه قد يرتفع فقط إلى 11 ٪ أو قد ينخفض فقط إلى 9 ٪ ، فإذا كان السعر يعادل 15 ٪ فمعنى ذلك أنه مرتفع عن المعدل العادى ، وإذا كان يعادل 5 ٪ فمعنى ذلك أنه منخفض عن المعدل العادى ، فإذا افترضنا أن سعر الفائدة قد ارتفع بصورة كبيرة عن المعدلات العادية وأصبح 15 ٪ مثلاً فمعنى ذلك أن الأفراد سوف يتوقعون مستقبلياً انخفاض هذا السعر حتى يصل إلى المعدل العادى 10 ٪ ، وبالتالى يتوقعون ارتفاع أسعار السندات مما يدفعهم إلى

زيادة طلبهم فى الوقت الحالى على شراء السندات ومن ثم يخصصون بعض الزيادة فى الأرصدة النقدية لديهم لشراء السندات ، فتقل بالتالى حجم الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة ، وهذا يعنى وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والطلب النقدى لأغراض المضاربة .

أما إذا افترضنا حدوث العكس وانخفضت أسعار الفائدة إلى 5 ٪ وهى أقل بكثير من المعدلات العادية 10 ٪ ، هنا نجد أن الأفراد سوف يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة فى المستقبل حتى تصل للمعدلات العادية وبالتالى سوف يتوقعون انخفاض أسعار السندات فى المستقبل ، وهذا سوف يدفعهم إلى عدم شراء السندات فى الوقت الحالى على أمل شرائها فى المستقبل عندما تنخفض أسعارها ، ونتيجة لذلك سوف تزداد الأرصدة النقدية المخصصة لأغراض المضاربة وهذا يعنى أيضاً وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والطلب النقدى لأغراض المضاربة . ويمكن توضيح ما سبق باستخدام الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-6)



فى الشكل السابق نجد أن المحور الرأسى يقيس سعر الفائدة بينما يقيس المحور الأفقى الطلب النقدى لأغراض المضاربة ، ومنحنى تفضيل السيولة كما فى الشكل السابق يوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب النقدى لأغراض المضاربة ، حيث يمكن كتابة دالة الطلب النقدى لأغراض المضاربة على الصورة التالية :

$$\text{ط}_{\text{ن}} = \text{هـ ف} \qquad (8)$$

حيث ط ن : الطلب على النقود لأغراض المضاربة

هـ : ميل دالة تفضيل السيولة حيث يأخذ قيمة سالبة .

ف : سعر الفائدة .

ويلاحظ أيضاً من الشكل البيانى السابق أن هناك حالتان متطرفتان وهما أن يصل سعر الفائدة إلى أقصى ارتفاع له وهو 20 ٪ أو أن يصل إلى أدنى انخفاض له وهو 1 ٪ ، ففى الحالة الأولى نجد أن الأفراد سوف يتوقعون حدوث انخفاض حاد فى سعر الفائدة ، ومن ثم ارتفاع حاد فى أسعار السندات ، وبالتالى يقومون بشراء السندات فى الوقت الحالى حيث يخصصون كل الزيادة فى الأرصدة النقدية لديهم لشراء السندات ، ومن ثم تصبح تلك الأرصدة مساوية للصفر ، وفى الحالة الثانية عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى انخفاض له 1 ٪ وهو ما يسمى بفخ السيولة Liquidity Trap ، فإن المضاربين سوف يتوقعون حدوث ارتفاع حاد فى سعر الفائدة ومن ثم حدوث انخفاض حاد فى أسعار السندات فى المستقبل ، مما يدفعهم إلى الإحجام عن شراء السندات فى الوقت الحالى على أمل شرائها فى المستقبل عندما تنخفض أسعارها ، وبالتالى يحتفظ الأفراد بكل الزيادة فى

الأرصدة النقدية الموجودة لديهم فى حالة سيولة أى يكون طلبهم على النقود بغرض المضاربة لا نهائى المرونة ، وهنا نجد أن منحنى تفضيل السيولة يأخذ الشكل الموازى للمحور الأفقى

بعد تلك المناقشة السريعة لمفهومى الطلب على النقود والعرض النقدى ، نجد أن سعر الفائدة التوازنى سوف يتحدد فى السوق النقدى عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلى على النقود ومنحنى العرض الكلى للنقود حيث تكون دالة الطلب الكلى على النقود متخذة الصورة التالية .

$$\frac{ط_ن}{ع} = ك ى - هـ ف \qquad (9)$$

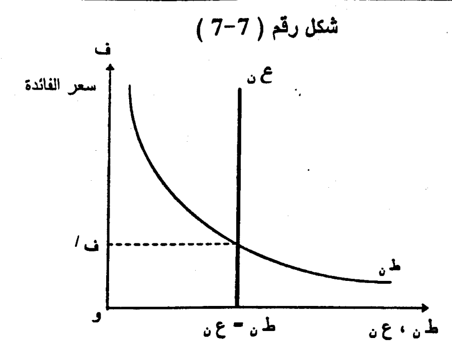
وتعنى المعادلة السابقة أن الطلب على النقود الحقيقية $\frac{ط_ن}{ع}$ يتغير طردياً مع الناتج القومى الحقيقى (ى) وعكسياً مع سعر الفائدة السوقى (ف) .

بينما تأخذ دالة العرض الكلى للنقود الصورة التالية :

$$ع_ن = \overline{ع}_ن \qquad (10)$$

وتعنى المعادلة السابقة أن العرض الكلى للنقود ثابت وخاصة فى الأجل القصير ، ويوضح الشكل البيانى التالى كيفية تحقيق التوازن فى السوق النقدى حيث يتحدد لنا سعر الفائدة التوازنى (ف/) عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلى على النقود ومنحنى العرض الكلى للنقود .

شكل رقم (7-7)



وباستخدام كل من المعادلتين (9) ، (10) نجد أن التوازن يتحقق فى السوق النقدى عندما يتعادل كل من الطلب على النقود مع العرض النقدى .

$$\because \quad \frac{ط_ن}{ع} = ع_ن$$

$$\therefore \quad ك\,ى - هـ\,ف = ع_ن$$

$$ك\,ى = ع_ن + هـ\,ف$$

$$ى = \frac{ع_ن}{ع} + \frac{هـ}{ك}\,ف \qquad (11)$$

والمعادلة السابقة تمثل معادلة منحنى LM الذى يوضح العلاقة الطردية بين كل من سعر الفائدة والدخل ، فإذا افترضنا أن سرعة دوران النقود (ر) = 5 فإن مقلوب سرعة دوران النقود (ك) = $\frac{1}{ر}$ = $\frac{1}{5}$ = 0.20 ، وإذا افترضنا أن العرض النقدى ثابت ويساوى 80 ، وأن ميل

دالة تفضيل السيولة هـ = - 150 ، فإنه يمكن وضع دالتى الطلب النقدى والعرض النقدى فى صورتهما الرقمية على النحو التالى :

$$\frac{ط_ن}{ع} = 0.20 ى - 150 ف$$

$$ع_ن = 80$$

عند التوازن نجد أن $\frac{ط_ن}{ع} = ع_ن$

$\therefore$ 0.20 ى - 150 ف = 80

$\therefore$ 0.20 ى = 80 + 150 ف

$\therefore$ ى = 400 + 750 ف (معادلة منحنى LM)

والمعادلة السابقة تعنى أنه لتحديد سعر الفائدة التوازنى (ف) فلابد لنا من معرفة الناتج الحقيقى (ى) ، ومعنى ذلك أنه يوجد أكثر من حل للمعادلة السابقة حيث نجد أن منحنى LM يعبر عن جميع التكوينات الممكنة من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق التوازن فى السوق النقدى (الطلب النقدى = العرض النقدى) ، ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بكل من الجدول والشكل البيانى التاليين :

شكل رقم (7-8)

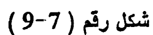
سعر الفائدة
ف
منحنى LM
0.266
0.200
0.133
0.066
و
450 500 550 600
الدخل ى

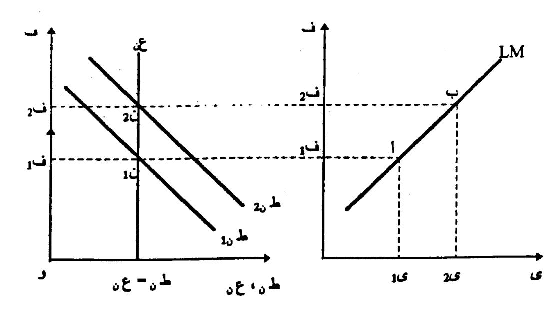
جدول رقم (7-2)

ى	ف
450	0.066
500	0.133
550	0.200
600	0.266

فى الشكل السابق نجد أن منحنى LM موجب الميل دلالة على وجود العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل مع ملاحظة أن كل نقطة على منحنى LM تحقق التوازن فى السوق النقدى حيث أنها تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق عندها التوازن فى السوق النقدى (الطلب النقدى = العرض النقدى) .

وعن كيفية اشتقاق منحنى LM باستخدام التوازن فى السوق النقدى فسوف نستعين بالشكل البيانى التالى :


شكل رقم (7-9)

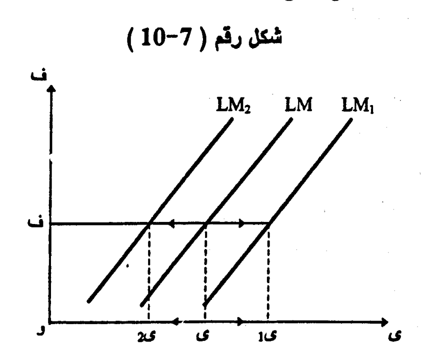


فى الجزء الأيسر من الشكل السابق نجد أن التوازن فى السوق النقدى قد تحقق عند النقطة (ن$_1$) حيث ط ن = ع ن ، وحيث تحدد لنا سعر الفائدة التوازنى (ف$_1$) ، وفى الجزء الأيمن من الشكل السابق نجد أن سعر الفائدة (ف$_1$) سيرتبط بدخل معين وليكن (ى$_1$) كما توضح النقطة (أ) ، والآن إذا افترضنا ارتفاع سعر الفائدة من (ف$_1$) إلى (ف$_2$) فسوف يترتب على ذلك انخفاض الطلب النقدى (علاقة عكسية) ، وحيث أن العرض النقدى ثابت فمعنى ذلك أن الطلب النقدى سيكون أقل من العرض النقدى ولكى نصل لوضع التوازن مرة أخرى فلابد من زيادة الطلب النقدى حتى يتوازن مرة أخرى مع العرض النقدى الثابت . فإذا افترضنا زيادة الدخل من ى$_1$ إلى ى$_2$ فسوف يترتب على ذلك زيادة الطلب النقدى من ط ن$_1$ إلى ط ن$_2$ (علاقة طردية) كما يوضح الجزء الأيسر ، ومن ثم تصبح نقطة التوازن الجديدة هى ن$_2$ ويرتفع سعر الفائدة إلى ف$_2$ والذى سيرتبط بمستوى الدخل ى$_2$ كما توضح النقطة (ب) فى الشكل

الأيمن ، وبتوصيل أ ، ب نحصل على منحنى LM الذى له ميل موجب دلالة على وجود العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل .

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات فى كل من العرض النقدى والمستوى العام للأسعار سوف تؤثر فى وضع منحنى LM ، حيث سينتقل منحنى LM جهة اليمين فى حالة زيادة العرض النقدى وانخفاض المستوى العام للأسعار ، كما نجد أن منحنى LM سوف ينتقل بالكامل جهة اليسار فى حالة انخفاض العرض النقدى وارتفاع المستوى العام للأسعار كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-10)



ويمكن تفسير ما سبق كما يلى :

إذا افترضنا زيادة العرض النقدى فمعنى ذلك أن التوازن سيختل فى السوق النقدى حيث ع ن > $\frac{ط_ن}{ع}$ ، ولكى نعود إلى وضع التوازن مرة أخرى فلابد من زيادة الطلب النقدى ولن يحدث ذلك إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل ، فإذا افترضنا ثبات سعر الفائدة فإن زيادة الدخل

ستؤدى لزيادة الطلب النقدى بالتالى سينتقل منحنى LM بالكامل جهة اليمين حيث يزداد الدخل من ى إلى $ى_1$ مع ثبات سعر الفائدة عند مستوى (ف) كما هو واضح من الشكل السابق ، ومعنى ما سبق هو أن زيادة العرض النقدى ستؤدى لانتقال منحنى LM بالكامل جهة اليمين حيث يزداد الدخل مع ثبات سعر الفائدة ، ويحدث العكس تماماً فى حالة افتراض انخفاض العرض النقدى .

كما يلاحظ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (ع) سوف يؤدى لانتقال منحنى LM بالكامل جهة اليمين ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى معادلة منحنى LM الأصلية والتى كانت تأخذ الصورة التالية :

ى = 400 + 750 ف

حيث كان الطلب على النقود الحقيقية $\frac{ط_ن}{ع}$ = 0.2 ى - 150 ف

وذلك بافتراض أن ع = 1 ، وحيث كان العرض النقدى ($ع_ن$) = 80 .

فإذا افترضنا ارتفاع المستوى العام للأسعار من 1 إلى 1.2 فمعنى ذلك أن دالة الطلب النقدى ستأخذ الصورة التالية :

$\frac{ط_ن}{1.2}$ = 0.2 ى - 150 ف

$ط_ن$ = 1.2 (0.2 ى - 150 ف)

$ط_ن$ = 0.24 ى - 180 ف

وبما أن العرض النقدى ($ع_ن$) ثابت ويساوى = 80

∴ عند التوازن نجد أن :

0.24 ى − 180 ف = 80

0.24 ى = 80 + 180 ف

ى = 333.33 + 750 ف

وهى معادلة منحنى LM الجديدة المترتبة على ارتفاع المستوى العام للأسعار من 1 إلى 1.2 ، ومن الواضح أن المعادلة الجديدة توضح ثبات الميل (750) بينما انخفض الجزء الثابت فى دالة LM وذلك من 400 إلى 333.33 ، وهذا يعنى انتقال منحنى LM بالكامل جهة اليسار ، ويحدث العكس تماماً إذا افترضنا انخفاض المستوى العام للأسعار حيث سينتقل منحنى LM بالكامل جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى .

ثالثاً – السياسات المالية والنقدية ونموذج (*IS / LM*) :

يتحقق التوازن الكلى فى كل من سوقى الإنتاج والسوق النقدى عندما يتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM فى نقطة توازنية وحيدة تحدد لنا كل من سعر الفائدة التوازنى وحجم الدخل التوازنى .

فإذا رجعنا إلى معادلة منحنى IS كما فى الفصل الثانى نجد أنها توضح مستويات الدخل المرتبطة بمستويات أسعار فائدة معينة والتى تحقق التوازن فى سوق الإنتاج ، وهنا نجد أنه لم يكن من الممكن الحصول على قيمة وحيدة لحجم الدخل تحقق التوازن فى سوق الإنتاج بدون المعرفة المسبقة لسعر الفائدة . وأيضاً فإن معادلة منحنى LM توضح مستويات الدخل المرتبطة بأسعار فائدة معينة والتى تحقق التوازن فى السوق النقدى ، وهنا نجد أيضاً أنه لم يكن من الممكن الحصول على قيمة وحيدة لسعر الفائدة تحقق التوازن فى السوق النقدى بدون المعرفة المسبقة لحجم الدخل .

والآن إذا قمنا بجمع كل من معادلتى IS و LM فى نموذج واحد فسوف نتمكن من الحصول على قيمة توازنية وحيدة لكل من سعر الفائدة والدخل والتى تحقق التوازن فى كل من سوقى الإنتاج والسوق النقدى معاً وفى آن واحد Simultaneously .

ويتكون نموذج (IS / LM) من المعادلتين الآتيتين :

$$ى = \frac{1}{1 - ب} (أ - ب ض^{/} + ث^{/} + ق^{/})$$

$$+ \frac{1}{1 - ب} (- د ف) \qquad (1) \text{ معادلة IS}$$

$$ى = \frac{\overline{ع_ن}}{ك} + \frac{هـ}{ك} (ف) \qquad (2) \text{ معادلة LM}$$

وبالتعويض عن المعادلتين السابقتين فى صورتهما الرقمية نجد أن :

$$ى = 620 - 2000 \text{ ف} \qquad (3)$$

$$ى = 400 + 750 \text{ ف} \qquad (4)$$

وبمساواة المعادلة رقم (3) بالمعادلة رقم (4) نجد أن :

$$620 - 2000 \text{ ف} = 400 + 750 \text{ ف}$$

$$620 - 400 = 2000 \text{ ف} + 750 \text{ ف}$$

$$220 = 2750 \text{ ف}$$

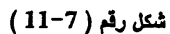
$$ف = \frac{220}{2750} = 8 \%$$ (سعر الفائدة التوازنى)

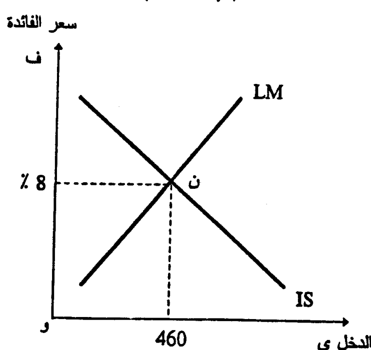
وبالتعويض عن ف = 8 ٪ فى أي من المعادلتين (3) أو (4) نحصل على الدخل التوازنى حيث :

$$ى = 620 - 2000 \times \frac{8}{100} = 620 - 160$$

= 460 (الدخل التوازنى) .

مما سبق نجد أنه عن طريق حل كل من معادلتى IS و LM آنياً قد حصلنا على كل من سعر الفائدة التوازنى (ف) والدخل التوازنى (ى) ، وهذه القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل تحقق التوازن فى كل من سوق الإنتاج والسوق النقدى فى آن واحد ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكل التالى :


شكل رقم (7-11)



فى الشكل السابق نجد أن النقطة التوازنية (ن) والتى تمثل نقطة تقاطع منحنى IS مع منحنى LM قد حددت لنا كل من سعر الفائدة التوازنى (8 ٪) والدخل التوازنى (460) .

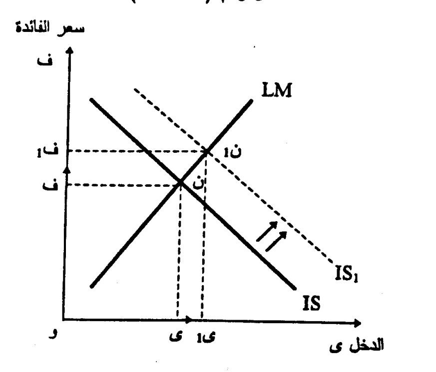
وعن طريق نموذج (IS / LM) يمكن لنا توضيح الآثار المترتبة على قيام الحكومة بإتباع السياسات المالية والنقدية ، كما يمكن لنا أيضاً اختبار مدى فعالية السياسات السابقة .

السياسات المالية *Fisical Policy* :

تتمثل أهم أدوات السياسات المالية كما سبق وذكرنا فى قيام الحكومة بزيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومى ، أو قيامها بزيادة أو تخفيض الضرائب ، حيث نجد أن زيادة الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب تعد من قبيل السياسة المالية التوسعية بينما نجد أن تخفيض الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب تعد من قبيل السياسة المالية الانكماشية .

فبالنسبة لإتباع السياسة المالية التوسعية ، فسوف نجد أنها ستؤثر فقط على وضع منحنى IS حيث ستنقله بالكامل لأعلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-12)

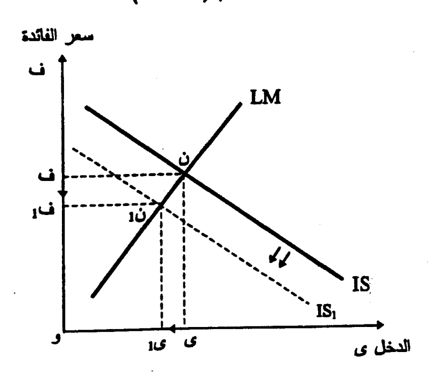


فى الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة المالية التوسعية قد أدى لانتقال منحنى IS بالكامل لأعلى جهة اليمين حيث نقطة التوازن الجديدة (ن1) والتى توضح ارتفاع سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1) وزيادة الدخل من (ى) إلى (ى1) ، وتفسير ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومى مثلاً كسياسة مالية توسعية بالمقدار (Δ ق) سيؤدى لزيادة الدخل بالمقدار (Δ ى) حيث تكون الزيادة فى الدخل أكبر من الزيادة فى الإنفاق الحكومى وفقاً لمنطق نظرية المضاعف ($\frac{\Delta ى}{\Delta ق} > 1$) . ومن ناحية أخرى فإن الزيادة فى الدخل ستؤدى إلى زيادة الطلب النقدى وطالما أن العرض النقدى ثابت ، فسوف يختل وضع التوازن ، ولكى نعود للتوازن مرة أخرى فلابد من تخفيض الطلب النقدى حتى يتعادل مع ذلك العرض النقدى الثابت ، وبما أن العلاقة بين الطلب النقدى وسعر الفائدة هى علاقة عكسية فإن تخفيض الطلب النقدى سيتم عن طريق رفع أسعار الفائدة ،

وهكذا نجد أن إتباع السياسة المالية التوسعية سيؤدى فى النهاية إلى زيادة الدخل القومى وارتفاع سعر الفائدة .

وسوف يحدث العكس تماماً فى حالة إتباع سياسة مالية انكماشية حيث سيؤثر ذلك على وضع منحنى IS فقط فينتقل بالكامل لأسفل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-13)



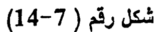
فى الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة المالية الانكماشية كتخفيض الإنفاق الحكومى مثلاً قد أدى لانتقال منحنى IS بالكامل لأسفل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى ، وحيث تقاطع مع منحنى LM فى نقطة توازنية جديدة وهى (ن1) والتى توضح انخفاض الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) وأيضاً انخفاض سعر الفائدة التوازنى من (ف) إلى (ف1) ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض الإنفاق الحكومى قد أدى إلى انخفاض الدخل

من خلال عمل مضاعف الإنفاق الحكومى ، وذلك من (ى) إلى (ى1) .
ومن ناحية أخرى نجد أن انخفاض حجم الدخل قد أدى إلى تخفيض الطلب النقدى (علاقة طردية) وطالما أن العرض النقدى ثابت فسوف يختل التوازن لأن الطلب النقدى < العرض النقدى ، ولكى نعود للتوازن مرة أخرى فلابد من زيادة الطلب النقدى ، وطالما أن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب النقدى هى علاقة عكسية فإن زيادة الطلب النقدى لن تتم إلا عن طريق تخفيض سعر الفائدة ، وهكذا نجد أن تخفيض الإنفاق الحكومى كسياسة مالية انكماشية سيؤدى لانتقال منحنى IS بالكامل جهة اليسار حيث سيترتب على ذلك انخفاض حجم الدخل التوازنى وأيضاً انخفاض سعر الفائدة التوازنى .

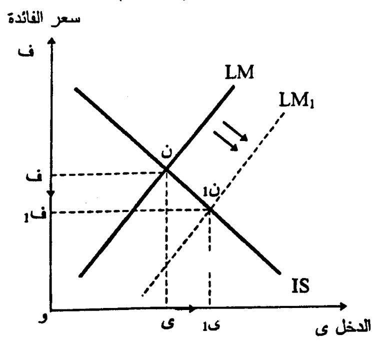
السياسات النقدية *Monetary Policy* :

تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية كما سبق وذكرنا فى زيادة العرض النقدى كسياسة نقدية توسعية ، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض العرض النقدى يعد بمثابة سياسة نقدية انكماشية .

فبالنسبة للسياسة النقدية التوسعية فسوف نجد أنها ستؤثر على وضع منحنى LM حيث ستنقله بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى وذلك كما فى الشكل البيانى التالى :



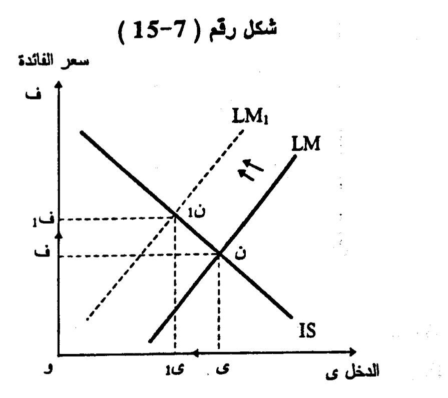
شكل رقم (7-14)



فى الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية التوسعية قد أدى لانتقال منحنى LM بالكامل جهة اليمين ، حيث تقاطع مع منحنى IS فى نقطة توازنية جديدة (ن1) والتى توضح انخفاض سعر الفائدة التوازنى من (ف) إلى (ف1) بينما ازداد الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) . وتفسير ذلك هو أن زيادة العرض النقدى كسياسة نقدية توسعية سيؤدى إلى زيادة العرض النقدى عن الطلب النقدى ولكى نعود للتوازن مرة أخرى فلابد من زيادة الطلب النقدى وسيتم ذلك عن طريق تخفيض سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1) ، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض سعر الفائدة سيؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار (علاقة عكسية) ، وزيادة حجم الاستثمار ستؤدى إلى زيادة الدخل من خلال عمل المضاعف وذلك من (ى) إلى (ى1) ؛ وهكذا نجد أن إتباع السياسات النقدية التوسعية قد أدى إلى تخفيض سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1) وزيادة الدخل من (ى) إلى (ى1) .

ويحدث العكس إذا تم إتباع سياسة نقدية انكماشية حيث سيؤثر ذلك على وضع منحنى LM وينقله بالكامل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى وذلك كما يوضحه الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-15)



فى الشكل السابق نجد أن تخفيض العرض النقدى كسياسة نقدية انكماشية قد أدى لانتقال منحنى LM بالكامل جهة اليسار حيث تقاطع مع منحنى IS فى النقطة التوازنية الجديدة (ن1) ، والتى توضح ارتفاع سعر الفائدة التوازنى من (ف) إلى (ف1) وانخفاض الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) ، وتفسير ذلك هو أن تخفيض العرض النقدى يؤدى إلى الإخلال بوضع التوازن حيث سيكون الطلب النقدى > العرض النقدى ، ولكى نعود للتوازن مرة أخرى فلابد من تخفيض الطلب النقدى حتى يتعادل مع العرض النقدى وسيتم ذلك عن طريق رفع سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1) ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى

تخفيض حجم الاستثمار ، ومن خلال عمل مضاعف الاستثمار سيؤدى ذلك بالتبعية إلى تخفيض حجم الدخل ، ومعنى ما سبق هو أن إتباع السياسة النقدية الانكماشية سيؤدى إلى رفع سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1) وفى نفس الوقت تخفيض حجم الدخل التوازنى وذلك من (ى) إلى (ى1) .

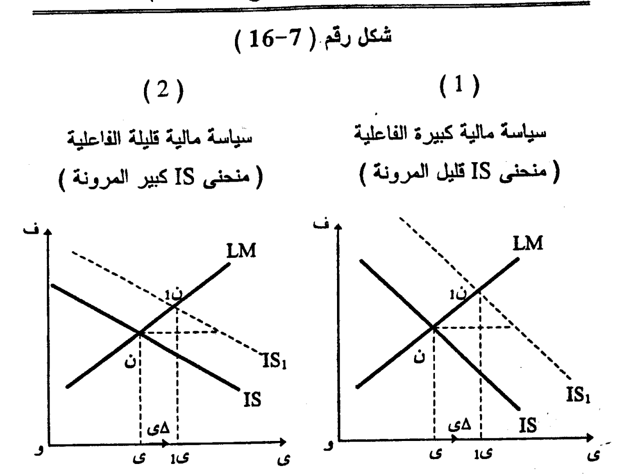
وفيما يلى سوف نتعرض إلى مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية التوسعية فى إحداث زيادة ملموسة فى حجم الدخل التوازنى باستخدام نموذج (IS / LM) .

مدى فاعلية السياسات المالية التوسعية :

تتوقف فاعلية السياسات المالية التوسعية على درجة مرونة منحنى IS وأيضاً على درجة مرونة منحنى LM ، ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

(1) تكون السياسة المالية كبيرة الفاعلية فى حالة كون منحنى IS قليل المرونة (كبير الانحدار أو الميل) ، وتكون السياسة المالية قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى IS كبير المرونة (قليل الانحدار أو الميل) ، وبعبارة أخرى فإن فاعلية السياسة المالية التوسعية ترتبط عكسياً بدرجة مرونة منحنى IS ، فتزداد فاعلية تلك السياسة كلما قلت مرونة منحنى IS وتقل فاعلية تلك السياسة كلما زادت مرونة منحنى IS . ويمكن توضيح ما سبق عن طريق الاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-16)



فى الجزء رقم (1) من الشكل السابق نجد أن منحنى IS قليل المرونة ، ونتيجة لإتباع سياسة مالية توسعية انتقل منحنى IS بالكامل جهة اليمين حيث توضح نقطة التوازن الجديدة (ن1) زيادة الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) بالمقدار (Δ ى) ، بينما فى الجزء (2) من الشكل السابق ، ونتيجة لإتباع نفس السياسة المالية التوسعية فإن الدخل التوازنى قد ازداد من (ى) إلى (ى1) بالمقدار (Δ ى) ، ومن الواضح أن Δ ى فى الجزء الأول أكبر من Δ ى فى الجزء الثانى ، ومن ثم فإن السياسة المالية التوسعية تكون كبيرة الفاعلية فى حالة كون منحنىIS قليل المرونة بينما تكون قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى IS كبير المرونة .

(2) تكون السياسة المالية التوسعية كبيرة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM كبير المرونة (قليل الميل أو الانحدار) ، وتكون السياسة المالية التوسعية قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار) ، وبعبارة أخرى فإن فاعلية السياسة المالية التوسعية ترتبط طردياً بدرجة مرونة منحنى LM ، فتزداد فاعلية السياسة المالية كلما زادت درجة مرونة منحنى LM ، فى حين تقل فاعلية السياسة المالية كلما قلت درجة مرونة منحنى LM ، ويمكن توضيح ذلك كما فى الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-17)

(1)
سياسة مالية كبيرة الفاعلية
(منحنى LM كبير المرونة)

(2)
سياسة مالية قليلة الفاعلية
(منحنى LM قليل المرونة)

فى الجزء الأول من الشكل السابق ، نجد أن إتباع سياسة مالية توسعية فى حالة كون منحنى LM كبير المرونة سيؤدى لزيادة الدخل

التوازنى من (ى) إلى (ى1) بالمقدار Δ ى ، وفى الجزء الثانى من الشكل السابق نجد أن إتباع نفس السياسة المالية التوسعية ، ولكن فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة ، سيؤدى لزيادة الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) بالمقدار Δ ى ، ومن الواضح أن زيادة الدخل فى حالة كون منحنى LM كبير المرونة أكبر من زيادة الدخل فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة ، مما يعنى أن السياسة المالية التوسعية فى الحالة الأولى أكثر فاعلية من الحالة الثانية .

مدى فاعلية السياسات النقدية التوسعية :

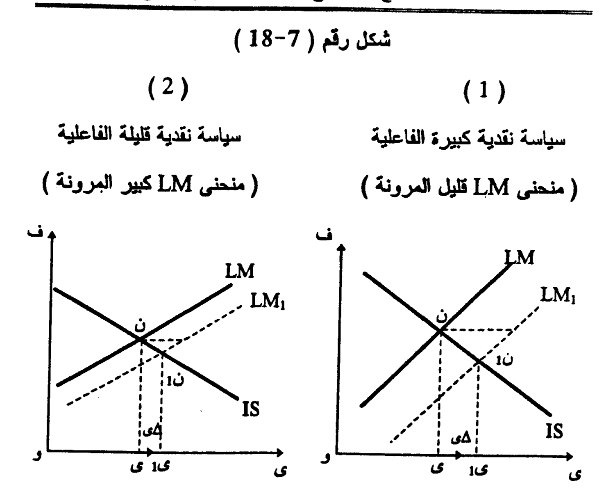
تتوقف فاعلية السياسات النقدية التوسعية على كل من مرونة منحنى LM وأيضاً مرونة منحنى IS ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

1 – تكون السياسة النقدية التوسعية كبيرة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار) ، بينما تكون السياسة النقدية قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM كبير المرونة (قليل الميل أو الانحدار) ، وبعبارة أخرى فإن فاعلية السياسة النقدية التوسعية ترتبط عكسياً بدرجة مرونة منحنى LM ، فتزداد فاعلية تلك السياسة كلما قلت درجة مرونة منحنى LM وتقل فاعلية تلك السياسة كلما زادت درجة مرونة منحنى LM ، ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-18)

(1) سياسة نقدية كبيرة الفاعلية (منحنى LM قليل المرونة)

(2) سياسة نقدية قليلة الفاعلية (منحنى LM كبير المرونة)

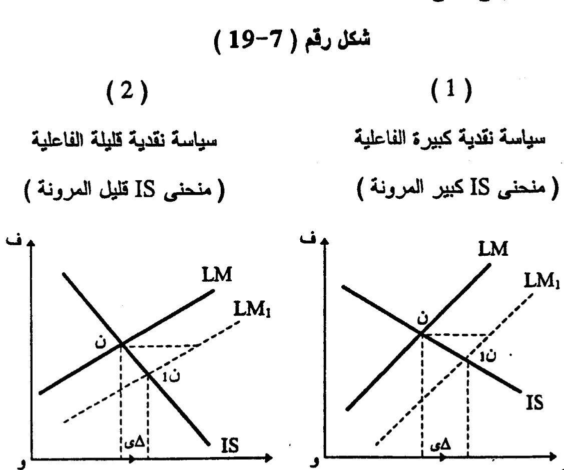


فـى الجـزء الأول مـن الشـكل البيـانى السـابق ، نجـد أن السياســة النقدية التوسعية فى حالـة كـون منحنـى LM كبـير المرونـة قد أدت لزيادة الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى1) وذلـك بـالمقدار Δ ى ، بينما أدت نفس السياسة النقدية التوسعية فى الجزء الثـانى مـن الشـكل السابق ، ولكن فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة ، إلـى زيـادة الدخل التوازنى من (ى) إلـى (ى1) وذلـك بـالمقدار Δ ى ، ومـن الواضـح أن زيادة الدخل فى الحالة الأولى أكبر من زيـادة الدخـل فـى الحالة الثانية ، ويعنى ذلك أن السياسة النقديـة التوسـعية تكـون كبـيرة الفاعلية فى حالـة كـون منحنـى LM قليل المرونـة بينمـا تكـون تلـك السياسة قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM كبير المرونة .

2 - تكون السياسة النقدية التوسعية كبيرة الفاعلية فى حالة منحنى IS كبير المرونة (قليل الميل أو الانحدار) ، بينما تكون تلك السياسة قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى IS قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار) ، وبعبارة أخرى فإن فاعلية السياسة النقدية ترتبط طردياً بدرجة مرونة منحنى IS ، فتزداد فاعلية تلك السياسة كلما زادت درجة مرونة منحنى IS ، بينما تقل فاعلية تلك السياسة كلما قلت درجة مرونة منحنى IS . ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل البيانى التالى :

شكل رقم (7-19)

(2)	(1)
سياسة نقدية قليلة الفاعلية	سياسة نقدية كبيرة الفاعلية
(منحنى IS قليل المرونة)	(منحنى IS كبير المرونة)



فى الجزء الأول من فى الشكل البيانى السابق ، نجد أن إتباع سياسة نقدية توسعية وفى حالة كون منحنى IS كبير المرونة قد أدى

لزيادة الدخل التوازنى من (ى) إلى (ى$_1$) وذلك بالمقدار Δ ى ، بينما نجد فى الجزء الثانى من الشكل السابق أن إتباع نفس السياسة النقدية التوسعية ، ولكن فى حالة كون منحنى IS قليل المرونة قد أدى لزيادة الدخل التوازن من (ى) إلى (ى$_1$) وذلك بالمقدار Δ ى ، ومن الواضح أن زيادة الدخل فى الحالة الأولى أكبر من الزيادة فى الدخل فى الحالة الثانية ، مما يعنى أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفاعلية فى حالة كون منحنى IS كبير المرونة ، بينما تكون تلك السياسة قليلة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM قليل المرونة .

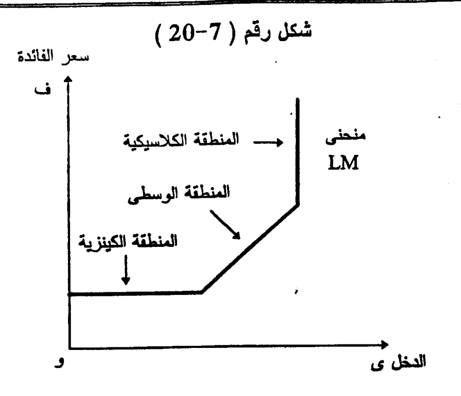
وتلخيصاً لما سبق يمكن استنتاج ما يلى :

(1) ترتبط فاعلية السياسة المالية عكسياً مع درجة مرونة منحنى IS ، بينما ترتبط فاعلية تلك السياسة طردياً مع درجة مرونة منحنى LM .

(2) ترتبط فاعلية السياسة النقدية عكسياً مع درجة مرونة منحنى LM ، بينما ترتبط فاعلية تلك السياسة طردياً مع درجة مرونة منحنى IS .

وأخيراً نأتى لتساؤل هام وهو متى تكون السياسة المالية عديمة الفاعلية ومتى تكون تلك السياسة كاملة الفاعلية ؟ وأيضاً متى تكون السياسة النقدية عديمة الفاعلية ومتى تكون تلك السياسة كاملة الفاعلية ؟ فى الواقع أن الإجابة على التساؤلات السابقة تتوقف على درجة مرونة منحنى LM ، وقبل أن نجيب على التساؤلات السابقة فسوف نشير إلى الشكل الذى يتخذه منحنى LM والذى يأخذ الشكل العكسى تماماً لمنحنى تفضيل السيولة .

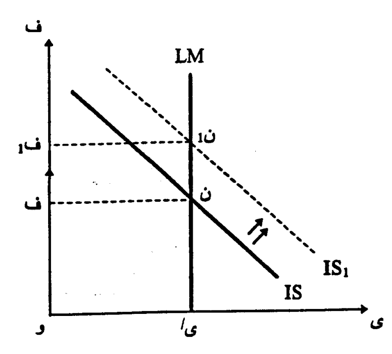
شكل رقم (7-20)



فى الشكل البيانى السابق نجد أن منحنى LM يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مناطق وهى المنطقة الكينزية حيث يكون منحنى LM لانهائى المرونة ويوازى المحور الأفقى ، والمنطقة الثانية تسمى بالمنطقة الوسطى حيث يكون منحنى LM موجب الميل ، والمنطقة الثالثة تسمى بالمنطقة الكلاسيكية حيث يأخذ منحنى LM الشكل العمودى على المحور الأفقى ، وتسمى المنطقة الأولى بالمنطقة الكينزية حيث يكون الطلب النقدى لأغراض المضاربة كما أوضح كينز لانهائى المرونة ، وتسمى المنطقة الأخيرة بالمنطقة الكلاسيكية حيث لا يوجد طلب نقدى لأغراض المضاربة ، وإنما يوجد طلب نقدى لأغراض المعاملات فقط كما أوضح الكلاسيك .

(1) تكون السياسة المالية عديمة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM عديم المرونة وذلك كما فى الشكل التالى :

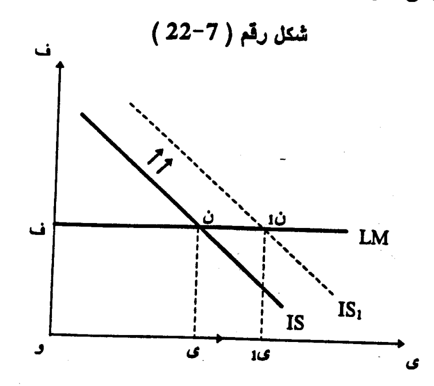
شكل رقم (7-21)



فى الشكل السابق نجد أنه فى المنطقة الكلاسيكية وحيث يكون منحنى LM عديم المرونة أى يأخذ الشكل العمودى على المحور الأفقى فإن إتباع السياسة المالية التوسعية لن يؤدى إلى زيادة الدخل التوازنى حيث سيظل ثابت عند المستوى ى1 ، ومن ثم تكون السياسة المالية التوسعية عديمة الفاعلية ، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع سعر الفائدة من ف إلى ف1 سيؤدى إلى تخفيض الاستثمار الخاص بنفس مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومى كسياسة توسعية ومن ثم سيكون التأثير على الدخل مساوى للصفر (Δ ى = صفر) .

(2) تكون السياسة المالية كاملة الفاعلية فى حالة كون منحى LM لانهائى المرونة وذلك كما فى الشكل التالى :

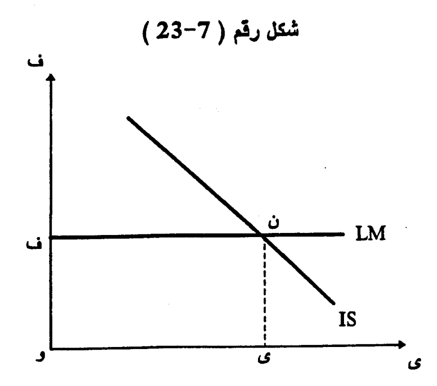
شكل رقم (7-22)



فى الشكل السابق نجد أنه فى المنطقة الكينزية وحيث يكون منحنى LM لانهائى المرونة ستكون السياسة المالية التوسعية كاملة الفاعلية ، وذلك لأن إتباع مثل تلك السياسة سيؤدى لانتقال منحنى IS بالكامل جهة اليمين ، وسيزداد الدخل من ى إلى ى1 مع ثبات سعر الفائدة عند ف ، وتفسير ذلك هو أن ثبات سعر الفائدة لن يؤثر فى حجم الاستثمار الخاص ، وبالتالى فإن زيادة الإنفاق الحكومى كسياسة مالية توسعية لن يقابلها أى تخفيض فى حجم الاستثمار الخاص ، ومن ثم ستؤدى تلك السياسة إلى حدوث زيادة كاملة فى الدخل من ى إلى ى1 .

(3) تكون السياسة النقدية عديمة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM لانهائى المرونة وذلك كما فى الشكل التالى :

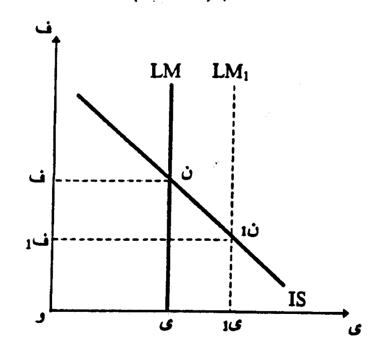
شكل رقم (7-23)



فى الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية التوسعية سيؤثر على وضع منحنى LM ، ولكن طالما أن منحنى LM فى المنطقة الكينزية لا نهائى المرونة ، فإن ذلك يعنى أن منحنى LM الجديد سيكون أيضاً لا نهائى المرونة ومن ثم فإن نقطة التوازن الأصلية (ن) لن تتغير ، وبالتالى سيظل سعر الفائدة التوازنى ثابت عند المستوى (ف) . وأيضاً سيظل الدخل التوازنى ثابت عند المستوى (ى) ، وهذا يعنى أن تلك السياسة عديمة الفاعلية فى المنطقة الكينزية ، حيث أنها لم تؤثر على حجم الدخل التوازنى (Δ ى = صفر) .

(4) تكون السياسة النقدية كاملة الفاعلية فى حالة كون منحنى LM عديم المرونة وذلك كما فى الشكل التالى :

شكل رقم (7-24)



فى الشكل السابق نجد أن زيادة العرض النقدى كسياسة نقدية توسعية قد أدت لانتقال منحنى LM بالكامل جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى حيث زاد الدخل من ى إلى ى1 ، وتفسير ذلك هو أنه فى المنطقة الكلاسيكية لا يوجد طلب نقدى لأغراض المضاربة وإنما يوجد طلب نقدى فقط لأغراض المعاملات ، ومن ثم فإن الزيادة فى العرض ستوجه بالكامل لأغراض المعاملات مما يؤدى لحدوث زيادة كاملة فى الدخل ومن ثم تكون تلك السياسة كاملة الفاعلية .

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية تكون كاملة الفاعلية فى المنطقة الكينزية (منحنى LM لانهائى المرونة) بينما تكون

عديمة الفاعلية فى المنطقة الكلاسيكية (منحنى LM عديم المرونة) ، كما أن السياسة النقدية تكون كاملة الفاعلية فى المنطقة الكلاسيكية (منحنى LM عديم المرونة) بينما تكون عديمة الفاعلية فى المنطقة الكينزية (منحنى LM لانهائى المرونة) ، ولاشك أن النتيجة السابقة تؤكد وجهة نظر كينز فى تفضيله لاستخدام أدوات السياسة المالية بدرجة أكبر من تفضيله لاستخدام أدوات السياسة النقدية .

الفصل الثامن

الطلب الكلى والعرض الكلى والسياسات الاقتصادية

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

- اشتقاق منحنى الطلب الكلى .
- اشتقاق منحنى العرض الكلى .
- الجمع بين الطلب الكلى والعرض الكلى .
- آثار السياسات النقدية .
- آثار السياسات المالية .
- الخلاصة .

الفصل الثامن

الطلب الكلى والعرض الكلى والسياسات الاقتصادية

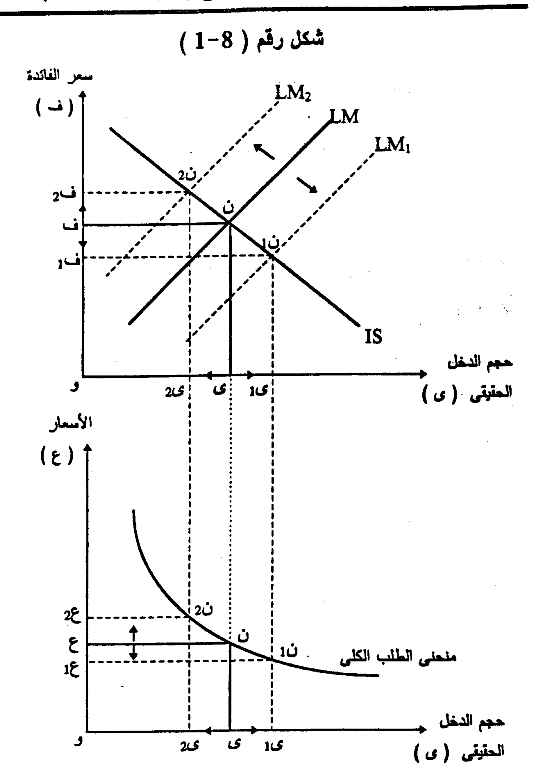
أولاً – اشتقاق منحنى الطلب الكلى :

Deriving The Aggregate Demand

إذا رجعنا إلى نموذج (IS / LM) نلاحظ أن المستوى العام للأسعار (ع) يعد من أحد محددات منحنى LM ، حيث لوحظ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدى لانتقال منحنى LM بالكامل إلى جهة اليسار مما يعنى انخفاض حجم الناتج الحقيقى أو الدخل الحقيقى (ى) ، ويحدث العكس فى حالة انخفاض المستوى العام للأسعار ، ومعنى ما سبق هو أنه توجد علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج الحقيقى (الدخل الحقيقى) ، وأن تلك التوليفة من ع ، ى تحقق التوازن فى كل من السوق النقدى وسوق الإنتاج ، وعلى ذلك يمكن لنا اشتقاق منحنى الطلب الكلى من نموذج (IS / LM) كما يلى :

فى الشكل البيانى التالى نجد أن منحنى الطلب الكلى سالب الميل دلالة على وجود العلاقة العكسية بين الأسعار والناتج (الدخل) الحقيقى ، فكل نقطة على منحنى الطلب الكلى تعد نقطة توازن حيث يتحقق عندها التوازن فى كل من سوقى الإنتاج والسوق النقدى .

شكل رقم (8-1)



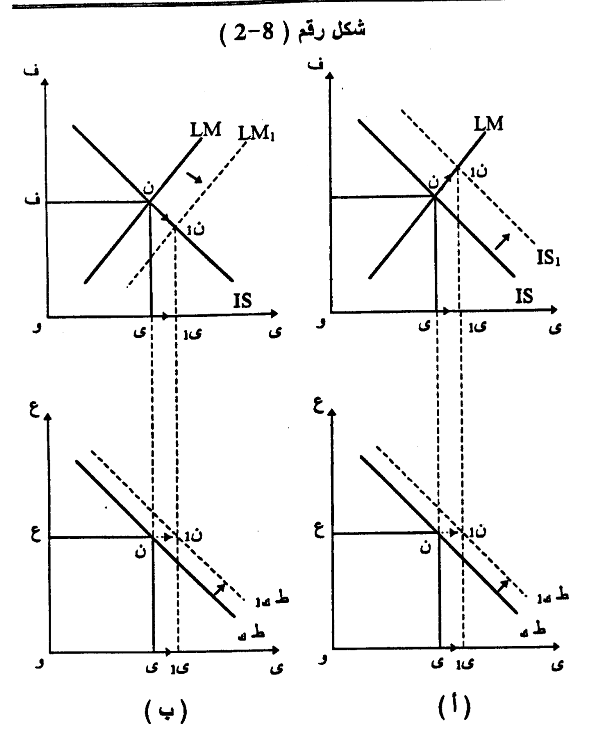
ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقى على أساس أن ارتفاع الأسعار سيؤدى إلى انخفاض العرض الحقيقى للنقود ($\frac{ط_ن}{ع}$ = $\overline{ع}_ن$) ، ومن ثم سيقل الطلب على السندات فتنخفض أسعارها

ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة ، وارتفاع أسعار الفائدة سيؤدى لانخفاض الاستثمار ، وعن طريق عمل المضاعف سيؤدى انخفاض الاستثمار إلى انخفاض حجم الدخل . وبالتالى نجد أن ارتفاع الأسعار قد أدى فى النهاية إلى خفض مستوى الدخل ، ويحدث العكس طبعاً فى حالة افتراض انخفاض الأسعار ، ومعنى ما سبق هو وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل أو الناتج الحقيقى .

وكما سبق وذكرنا فإن منحنى الطلب الكلى يعبر عن جميع التوليفات الممكنة من الدخل والأسعار والتى يتحقق عندها التوازن فى كل من سوق الإنتاج والسوق النقدى .

ويتأثر وضع منحنى الطلب الكلى بالتغيرات فى كل من منحنى IS ومنحنى LM حيث نجد أن منحنى الطلب الكلى سينتقل بالكامل إلى جهة اليمين فى حالة انتقال كل من منحنى IS ومنحنى LM إلى جهة اليمين أيضاً كما يوضح الشكل البيانى التالى : وذلك بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار (ع) .

شكل رقم (8-2)



فى الجزء (أ) من الشكل السابق نجد أن انتقال منحنى IS بالكامل إلى جهة اليمين كان بسبب زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب مع افتراض ثبات كل من المستوى العام للأسعار والعرض النقدى ومن ثم عدم تغير وضع منحنى LM .

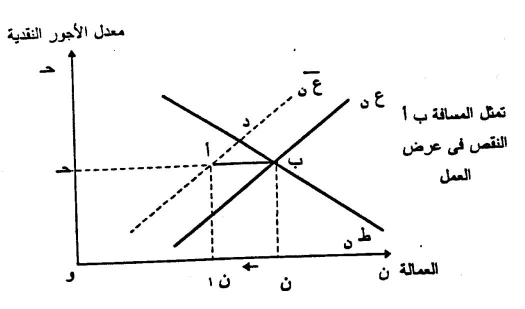
كما أنه فى الجزء (ب) نجد أن انتقال منحنى LM بالكامل إلى جهة اليمين كان بسبب زيادة العرض النقدى فقط مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار وأيضاً ثبات كل من الإنفاق الحكومى والضرائب ومن ثم عدم تغير وضع منحنى IS . وبالطبع سنجد أن منحنى الطلب الكلى سينتقل بالكامل إلى جهة اليسار نتيجة لانتقال كل من منحنى IS ومنحنى LM أيضاً إلى جهة اليسار .

ثانياً - اشتقاق منحنى العرض الكلى :

Deriving The Aggregate Supply

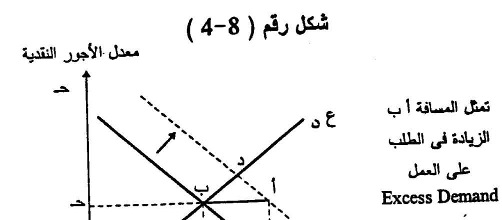
(1) وفقاً للمفهوم الكلاسيكى : اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن معدل الأجور الحقيقية هو المحدد الأساسى لكل من الطلب على العمالة وعرض العمالة (عرض العمالة يتغير طردياً مع معدل الأجور الحقيقية) حيث أن العمال لا يخضعوا لظاهرة الخداع النقدى ، فعلى سبيل المثال لو افترضنا ارتفاع المستوى العام للأسعار فسوف يؤدى ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية ومن ثم يقلل العمال من عرضهم للعمل فينتقل منحنى عرض العمالة بالكامل إلى جهة اليسار كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (8-3)



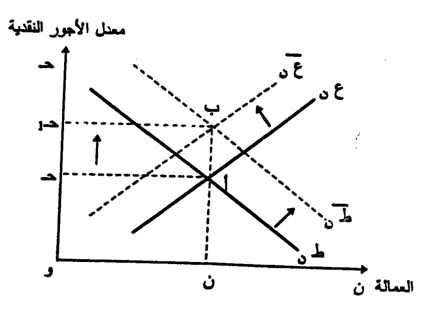
كما يلاحظ أيضاً أن الطلب على العمالة يتغير عكسياً مع معدل الأجور الحقيقية ، فإذا افترضنا ارتفاع المستوى العام للأسعار فسيؤدى ذلك إلى انخفاض الأجور الحقيقية مما يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة من جانب رجال الأعمال ، وبالتالى ينتقل منحنى الطلب على العمالة بالكامل إلى جهة اليمين كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (8-4)



والشكل البيانى التالى يوضح كيفية تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار على كل من الطلب على العمالة وعرض العمالة حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدى لانخفاض الأجر الحقيقى ، ولقد افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن الزيادة فى الطلب على العمالة نتيجة لانخفاض الأجور الحقيقية سيقابله تماماً نقص فى عرض العمالة نتيجة لانخفاض الأجور الحقيقية ، ومن ثم سيظل الحجم التوازنى للعمالة ثابتاً دون تغير ، والأثر الوحيد لارتفاع الأسعار هنا هو زيادة الأجور النقدية بنفس معدل زيادة الأسعار مما يعنى عدم تغير الأجور الحقيقية والذى يعنى فى النهاية عدم تغير حجم العمالة التوازنى .

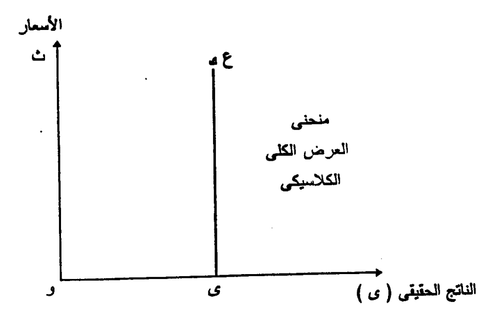
شكل رقم (8-5)



ومعنى ما سبق هو أن الكلاسيك طالما افترضوا أن العمال وأصحاب العمل ينظرون فقط إلى الأجور الحقيقية فى عرضهم للعمل أو طلبهم للعمل ، فإن أى ارتفاع فى الأسعار سوف يقابله ارتفاع مساوى له فى الأجور النقدية مما يعنى ثبات الأجور الحقيقية وبالتالى ثبات حجم

العمالة التوازنى ، وباستمرار عملية ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور النقدية وما يقابلها من ثبات الأجور الحقيقية ومن ثم حجم العمالة التوازنى ، فإن حجم الناتج الكلى (ى) سيظل ثابتاً أيضاً كما تخبرنا دالة الإنتاج ، والخلاصة هى أن ارتفاع الأسعار لن يؤدى إلى تغير حجم الناتج الكلى (الدخل الكلى الحقيقى) ومن ثم فإن منحنى العرض الكلى وفقاً للمفهوم الكلاسيكى سيتمثل فى خط رأسى عمودى على المحور الأفقى كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (8-6)

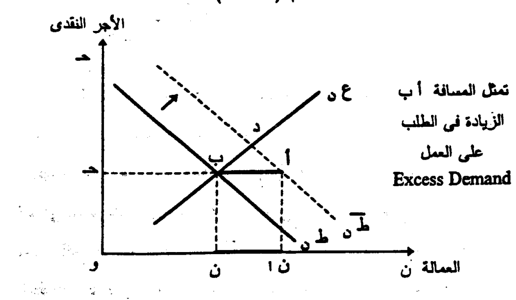


(2) وفقاً للمفهوم الكينزى : على عكس الاقتصاديين الكلاسيك فإن كينز افترض أن أصحاب العمل ينظرون إلى الأجور الحقيقية كمحدد لطلبهم على العمالة بينما الأجور النقدية هى المحدد لعرض العمل من جانب العمال ، حيث افترض كينز أن العمال لا يستطيعون المساومة مع أصحاب العمل بشأن الأجور الحقيقية وإنما يستطيعون ذلك فقط من خلال قدرتهم فى التأثير على الأجور

النقدية ، وبالتالى يكون عرض العمالة وفقاً للمفهوم الكينزى دالة فى الأجور النقدية ع ن = د (حـ) ، بينما الطلب على العمالة دالة فى الأجور الحقيقية ط ن = د (ج) .

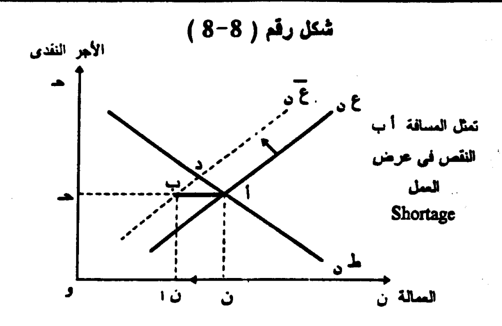
ويترتب على ما سبق أن ارتفاع الأسعار سيؤدى لانخفاض الأجور الحقيقية ومن ثم زيادة الطلب على العمالة كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (8-7)



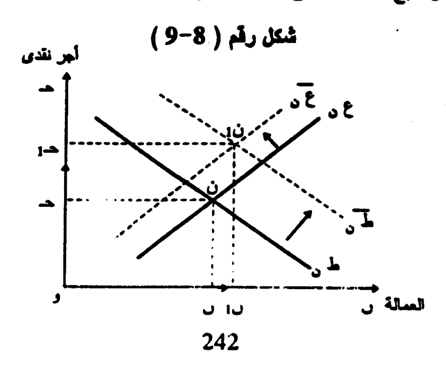
أما بالنسبة لعرض العمل فإن ارتفاع الأسعار سيؤدى لانخفاض الأجور الحقيقية ومن ثم انخفاض عرض العمالة ، ولكن طالما أن العمال لا يستطيعون التأثير فى الأجور الحقيقية وإنما فى الأجور النقدية فقط والتى سوف تزداد ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة فى المستوى العام للأسعار ، فإن عرض العمالة سيقل وينتقل إلى اليسار ولكن بنسبة أقل من زيادة الطلب على العمالة كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (8-8)

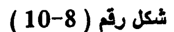


وتفسير ما سبق هو أنه فى حالة الطلب على العمل فإن ارتفاع الأجور النقدية سيكون بنفس نسبة ارتفاع الأسعار ، مما يعنى ثبات الأجور الحقيقية وذلك طالما أن الطلب على العمالة يتحدد بمعدل الأجور الحقيقية ، أما فى حالة عرض العمل فإن ارتفاع الأجور النقدية ربما يكون بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار طالما أن العمال لا يهتموا إلا بالأجور النقدية مما يعنى انخفاض عرض العمل ولكن بنسبة أقل من زيادة الطلب على العمل . ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكل التالى :

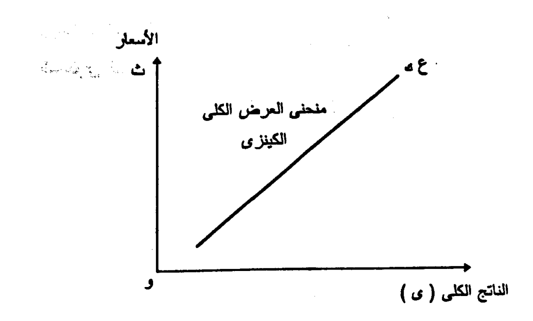
شكل رقم (8-9)



فى الشكل السابق نجد أن مقدار الزيادة فى ط ن أكبر من مقدار النقص فى ع ن مما يؤدى إلى حدوث زيادة فى الحجم التوازنى مقدارها (ن ن1) ، ومعنى ما سبق هو أن ارتفاع الأسعار قد أدى إلى حدوث زيادة فى الحجم التوازنى للعمالة (ن 1 > ن) ، وطالما أن ارتفاع الأسعار سيؤدى وفقاً للمفهوم الكينزى إلى زيادة حجم العمالة فإن دالة الإنتاج تخبرنا بأن زيادة حجم العمالة ستؤدى لزيادة حجم الناتج الكلى (ى) وبالتالى توجد علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار (ث) والناتج الكلى (ى) ، وهذا يعنى أن منحنى العرض الكلى وفقاً للمفهوم الكينزى هو منحنى موجب الميل دلالة على وجود علاقة طردية بين الأسعار والناتج الكلى كما يوضح الشكل التالى :



شكل رقم (8-10)

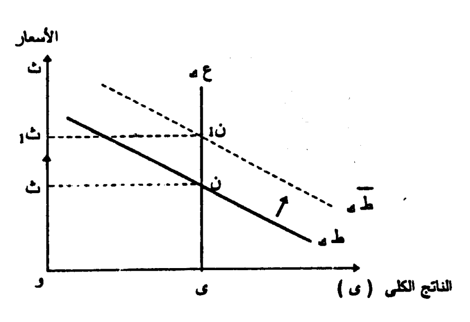


ثالثاً – الجمع بين الطلب الكلى والعرض الكلى :

ذكرنا فيما سبق أن منحنى الطلب الكلى سالب الميل دلالة على وجود علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار (ث) والناتج الكلى (الدخل الحقيقى) (ى) وقد تم اشتقاق ذلك المنحنى من نموذج (LM / IS) . أما منحنى العرض الكلى فهو وفقاً للكلاسيك عبارة عن خط مستقيم عمودى على المحور الفقى دلالة على ثبات الناتج الكلى بالرغم من تغيرات الأسعار . أما منحنى العرض الكلى وفقاً لكينز فهو موجب الميل دلالة على وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وحجم الناتج الكلى (ى) .

فبالنسبة للكلاسيك نجد أن الطريقة الوحيدة لزيادة الناتج الكلى هو انتقال منحنى العرض الكلى بالكامل إلى جهة اليمين . أما إذا افترضنا زيادة الطلب الكلى فإن الأثر المترتب على ذلك هو حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار مع ثبات حجم الناتج الكلى كما يوضح الشكل التالى :

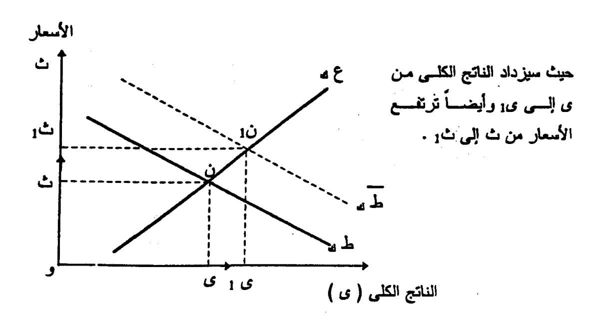
شكل رقم (8-11)



فى الشـكل السـابق نجد أن زيـادة الطلب الكلـى مـن (ط ى) إلـى (ط̄ ى) أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (ث) إلى (ث1) مع ثبـات الناتج الكلى عند المستوى (ى) . وطالمـا أننـا ذكرنـا سـابقاً أن السياسـات المالية والنقدية التوسعية تؤدى لانتقال منحنى الطلب الكلى بالكامل إلى جهة اليمين فمعنـى ذلـك أن الاقتصـاديين الكلاسيك اعتقدوا أن إتبـاع مثـل تلـك السياسات التوسعية هو أمر ضار حيث أن الأثر المترتب عليها هو حدوث التضخم متمثلاً فى ارتفاع الأسعار من (ث) إلى (ث1) .

أما بالنسبة لكينز فإن زيادة الطلب الكلى ستؤدى لزيادة الناتج الكلى تماماً مثل زيادة العرض الكلى كما فى الشكل التالى :

شكل رقم (8-12)



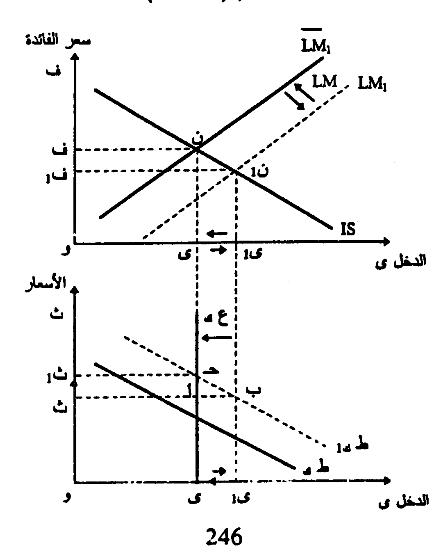
رابعاً - آثار السياسات النقدية :

Effects of Monetary Policy

(1) النموذج الكلاسيكى :

سوف نفترض إتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة العرض النقدى فقط مما يؤدى إلى انتقال منحنى LM بالكامل إلى جهة اليمين وسوف يترتب على ذلك أيضاً انتقال منحنى الطلب الكلى أيضاً بالكامل إلى جهة اليمين كما يوضح الشكل البيانى التالى : مع ملاحظة أن الأثر المترتب على ذلك هو زيادة الدخل من (ى) إلى (ى1) .

شكل رقم (8-13)

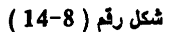


فى الجزء الأسفل من الشكل البيانى السابق يوجد فائض طلب يقدر بالمسافة (أ ب) وهذه الزيادة فى الطلب الكلى ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار من (ث) إلى (ث1) وحيث يتقاطع منحنى (ط ك1) (الجديد) مع منحنى العرض الكلى فى النقطة (حـ) والتى تحقق نفس المستوى التوازنى القديم بالنسبة للدخل وهو (ى) مع ملاحظة أن ارتفاع الأسعار من المستوى (ث) إلى المستوى (ث1) قد أدى للقضاء تماماً على فائض الطلب (أ ب) .

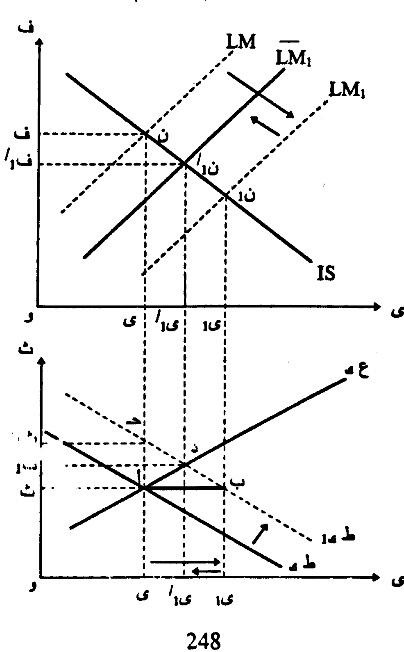
ويلاحظ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار من (ث) إلى (ث1) سوف يؤثر على وضع منحنى LM فى الجزء الأعلى من الشكل السابق حيث سيؤدى لانتقاله مرة أخرى بالكامل إلى جهة اليسار حتى ينطبق على منحنى (LM) الأصلى وحيث سيكون لدينا المنحنى ($\overline{LM_1}$) ولكن مع ملاحظة وجود حالة من زيادة العرض النقدى وارتفاع المستوى العام للأسعار وهنا سيتقاطع المنحنى ($\overline{LM_1}$) مع منحنى IS فى نفس النقطة التوازنية الأصلية (ن) وبالتالى نحصل على نفس سعر الفائدة التوازنى (ف) والدخل التوازنى (ى) . وخلاصة ذلك أن أثر السياسة النقدية التوسعية وفقاً للنموذج الكلاسيكى قد أدى فى النهاية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم حدوث التضخم مع ثبات حجم الدخل أو الناتج الكلى دون أى تغيير . أى أنه لم تحدث أى نتائج إيجابية للسياسة النقدية التوسعية وفقاً للنموذج الكلاسيكى ولكن مع ملاحظة أن انخفاض سعر الفائدة سيكون فى صالح القطاع الخاص .

(2) النموذج الكينزى :

سوف نفترض هنا أيضاً إتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة العرض النقدى فقط مما يؤدى لانتقال منحنى (LM) بالكامل إلى اليمين ، وبالتالى سينتقل منحنى الطلب الكلى أيضاً بالكامل إلى جهة اليمين مما يترتب عليه حدوث زيادة فى الدخل الكلى وذلك من ى إلى ى1 ، كما يوضح الشكل البيانى التالى :



شكل رقم (8-14)



فى الشكل البيانى السابق نجد أن زيادة الطلب الكلى من (ط ه) إلى (ط ه1) أدت إلى حدوث فائض فى الطلب عند مستوى الأسعار الأصلى (ث) وذلك بالمقدار (أ ب) ، وهذه الزيادة فى الطلب ستؤدى إلى حدوث ارتفاع فى الأسعار حتى المستوى (ث1/) وحيث سيتقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى فى النقطة التوازنية الجديدة (د) والتى توضح مستوى الدخل التوازنى (ى1/) وهنا يلاحظ أن ارتفاع الأسعار من (ث) إلى (ث1/) لم يؤدى إلى القضاء تماماً على فائض الطلب (أ ب) وذلك بسبب أن منحنى العرض الكلى موجب الميل وفقا للمفهوم الكينزى . وفى الجزء الأعلى من الشكل السابق نجد أن ارتفاع الأسعار سوف يؤدى لانتقال منحنى LM بالكامل إلى جهة اليسار مرة أخرى إلى المستوى $\overline{LM_1}$ وذلك فى وضع يقع بين منحنى LM الأصلى ومنحنى LM_1 الجديد مما يعنى أن ارتفاع الأسعار لم يؤدى للقضاء تماماً على أثر زيادة العرض النقدى ومن ثم يتقاطع منحنى LM_1 مع منحنى IS فى النقطة التوازنية الجديدة (ن1/) والتى توضح زيادة الدخل من (ى) إلى (ى1/) وانخفاض سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1/)

ما سبق نستنتج أن إتباع سياسة نقدية توسعية وفقاً للنموذج الكينزى كان له آثاراً إيجابية على القيم الحقيقية فى الاقتصاد القومى حيث زاد الدخل الحقيقى من (ى) إلى (ى1/) ، وبالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة من (ف) إلى (ف1/) سيؤدى لزيادة الاستثمار الخاص

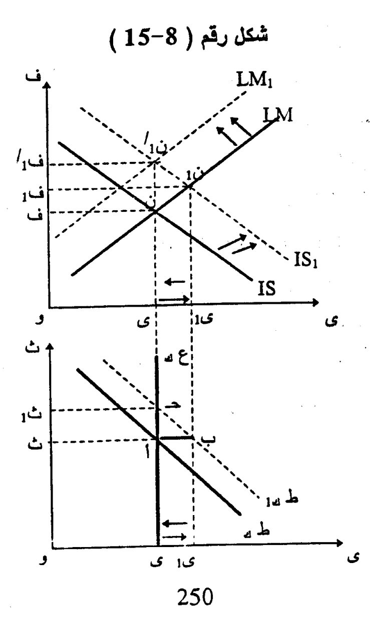
خامساً – آثار السياسات المالية :

Effects of Fiscal Policy

(1) النموذج الكلاسيكى :

سنفترض هنا إتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى مما يؤدى بالتبعية إلى انتقال منحنى IS من الوضع IS إلى IS_1 ، وسيترتب على ذلك أيضاً حدوث زيادة فى الطلب الكلى من الوضع الطلب الكلى إلى ط ك1 مما يعنى حدوث زيادة فى الطلب (فائض طلب) كما يوضح الشكل البيانى التالى :

شكل رقم (8-15)

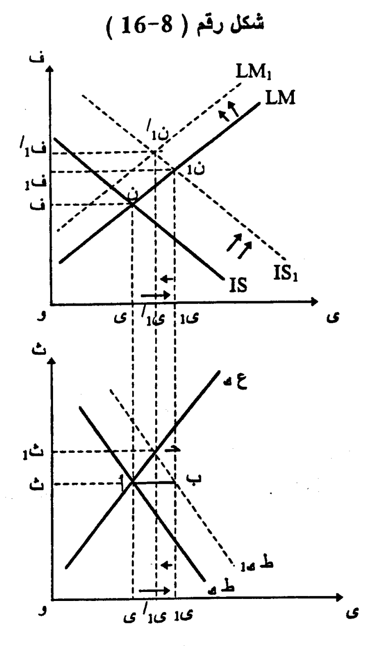


فى الشكل البيانى السابق نجد أن فائض الطلب (أ ب) سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار من (ث) إلى (ث1) إلى الحد الذى سيتقاطع عنده منحنى الطلب الكلى الجديد (ط ك1) مع منحنى العرض الكلى (ع ك) فى النقطة التوازنية الجديدة (حـ) والتى توضح ثبات حجم الدخل عند (ى) أى العودة مرة أخرى من المستوى (ى1) إلى المستوى الأصلى (ى) وذلك كما يوضح الجزء الأسفل من الشكل السابق . أما فى الجزء الأعلى فإننا نجد أن ارتفاع الأسعار سيؤدى إلى التأثير على وضع منحنى LM حيث سينتقل إلى اليسار بالكامل متخذاً الوضع LM_1 وحيث سيتقاطع مع منحنى IS_1 فى نقطة توازنية جديدة (ن/1) توضح أيضاً ثبات مستوى الدخل عند (ى) ولكن مع حدوث ارتفاع فى سعر الفائدة وذلك إلى المستوى (ف/1) . وخلاصة هذا التحليل هو أن إتباع السياسة المالية التوسعية فى ظل النموذج الكلاسيكى لم يؤثر على القيم الحقيقية فى الاقتصاد القومى حيث لم يتأثر مستوى الدخل الحقيقى وظل ثابتاً عند المستوى (ى) ولكن مع ارتفاع فى كل من مستوى الأسعار وسعر الفائدة .

(2) النموذج الكينزى :

أيضاً سنفترض زيادة الإنفاق الحكومى كسياسة مالية توسعية مما يترتب عليها انتقال منحنى IS بالكامل إلى جهة اليمين ، ومن ثم سيؤثر ذلك على منحنى الطلب الكلى فينقله أيضاً بالكامل إلى جهة اليمين وبالتالى يزداد مستوى الدخل ويحدث فائض طلب كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (8-16)



فى الجزء الأسفل من الشكل السابق يوجد فائض طلب مقداره ا ب وهذا الفائض سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار من ث إلى ث1 وذلك إلى الحد الذى سيتقاطع عنده منحنى الطلب الكلى الجديد ط ك1 مع منحنى العرض الكلى ع ك فى النقطة التوازنية حـ والتى توضح ارتفاع الأسعار من ث إلى ث1 وزيادة الدخل التوازنى من ى1 إلى ى1/ ، مع ملاحظة أن ارتفاع الأسعار لم يؤدى إلى القضاء على فائض الطلب أ ب بالكامل حيث أن

الدخل التوازنى قد انخفض فقط من ى1 إلـى ى1/ وليس إلـى ى مما يعنـى حدوث زيادة صافية فى الدخل من ى إلى ى1/ . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار كما يوضح الجزء الأعلى من الشكل السابق سوف يؤثر على وضع منحنى LM فيؤدى إلى انتقاله بالكامل إلى جهة اليسار حيث سيتقاطع منحنى LM_1 مع منحنـى IS_1 فـى النقطـة التوازنيـة الجديـدة ن1/ والتى توضح ارتفاع سعر الفائدة إلى ف1/ وزيادة الدخل التوازنى إلى ى1/ .

وهنا نجد أن الأثـر النهائى لإتباع السياسة الماليـة التوسـعية وفقاً للنموذج الكينزى هو حدوث آثار إيجابية حيث زاد الدخل الحقيقى من ى إلى ى1/ ولكن مع حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار من ث إلى ث1 .

ويلاحظ هنا أن كل من السياسة النقدية التوسـعية والسياسـة الماليـة التوسعية وفقاً للنموذج الكينزى تؤديان إلى حدوث نتـائج مشـابهة وخاصـة فيما يتعلق بزيادة الدخل الحقيقى .

سادساً – الخلاصة :

فـى النمـوذج الكلاسـيكى وجدنـا أن الآثـار المترتبـة علـى كـل مـن السياسـة الماليـة التوسـعية والسياسـة النقديـة التوسـعية قـد أدت إلـى ارتفـاع المستوى العام للأسعار ومن ثم إلى حدوث التضخم ، ومن ناحية أخرى لـم تحدث أى نتائج إيجابية بالنسبة للقيم الحقيقية للاقتصاد القومى حيث لم يتأثر مستوى الدخل الحقيقى التوازنى ومن ثم ظل ثابتاً دون أى تغيير ومـع ذلـك فإن الاختلاف بين هاتين السياستين يتمثل فى أن السياسـة النقديـة التوسـعية كانت فى صالح القطاع الخاص لما يترتب عليها من انخفاض سـعر الفـائدة ومن ثم زيادة الاستثمار الخاص ، بينما أدت السياسة الماليـة التوسـعية إلـى

تكميش أهمية القطاع الخاص لما يترتب عليها من ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار الخاص .

أما فى النموذج الكينزى فإن كل من السياستين النقدية والمالية قد أدتا إلى حدوث نتائج إيجابية من حيث التأثير على القيم الحقيقية فى الاقتصاد القومى ، فقد زاد مستوى الدخل الحقيقى التوازنى فى كل منهما . كما أن كلا السياستين قد أدتا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن مع اختلاف وهو أن السياسة النقدية التوسعية كانت فى صالح القطاع الخاص حيث ترتب عليها انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة حجم الاستثمار الخاص بينما ترتب على السياسة المالية التوسعية ارتفاع فى سعر الفائدة ومن ثم تخفيض حجم الاستثمار الخاص مما أثر بالتالى على وضع القطاع الخاص بالانكماش .

كما يلاحظ أيضاً أن كل من السياستين النقدية والمالية يؤثران فقط على منحنى الطلب الكلى بينما لم يتأثر وضع منحنى العرض الكلى مما يمكن معه أن نطلق على تلك السياسات اصطلاح سياسات الطلب .

الفصل التاسع

التجارة الدولية

International Trade

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

- مفهوم ونظريات التجارة الدولية .
- ميزان المدفوعات .
- سعر الصرف .

الفصل التاسع

التجارة الدولية

International Trade

سوف يتناول هذا الفصل كل من مفهوم التجارة الدولية وميزان المدفوعات وكيفية تحديد أسعار الصرف .

أولاً - مفهوم ونظريات التجارة الدولية :

يشير مفهوم التجارة الدولية إلى عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية للدول المشتركة فى عملية التبادل . فعندما يعتمد اقتصاد دولة ما على عملية التبادل الدولى استيراداً وتصديراً يسمى بالاقتصاد المفتوح Open Economy . أما الاقتصاد الذى لا يتعامل مع العالم الخارجى فيطلق عليه الاقتصاد المغلق Closed Economy . وعندما يتعامل اقتصاد دولة ما مع العالم الخارجى فإنه يحصل على منافع من عملية التبادل التجارى بينه وبين دول العالم . ويمكن لنا بسهولة تحديد تلك المنافع عندما نقارن بين عالم لا توجد بين دوله عملية تبادل تجارى وبين عالم توجد بين دوله عملية تبادل تجارى . ويرى معظم الاقتصاديين أن المبادئ المطبقة على التجارة الدولية هى ببساطة امتداد لنفس المبادئ المطبقة على التجارة الداخلية . وهنا يثار التساؤل حول المزايا والمنافع التى يمكن الحصول عليها من التبادل التجارى سواء على مستوى الأفراد أو المجموعات أو الدول المختلفة .

فعلى مستوى الأفراد نجد أنه بدون تبادل تجارى سيعمد كل فرد إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتى ، حيث سيعمل على إنتاج كل ما يحتاجه من مأكل وملبس وخلافه ، وإذا تخيلنا عالماً يعيش كل أفراده على فكرة الاكتفاء الذاتى ، فإن هذا العالم سوف يتسم بانخفاض شديد فى مستوى المعيشة ولكن التبادل التجارى بين الأفراد سيسمح لكل فرد بأن يتخصص فى إنتاج السلع التى يتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها ، ويشترى من الآخرين السلع التى لا يتمتع فى إنتاجها بأى ميزة نسبية . ومن هنا نلاحظ وجود العلاقة الوثيقة بين التبادل التجارى والتخصص . فبدون التجارة لا بد أن يعتمد كل فرد على نفسه اعتماداً كاملاً ويحقق فكرة الاكتفاء الذاتى . ولكن مع التجارة سيقوم كل فرد بالتخصص فى إنتاج السلع التى يتمتع بميزة نسبية فى إنتاجها أو أنه ينتجها بدرجة معقولة من الكفاءة ، وفى نفس الوقت يحصل على احتياجاته من السلع الأخرى عن طريق التبادل التجارى مع الآخرين .

ونفس المبادئ السابقة المطبقة على الأفراد يمكن لنا تطبيقها على الدول المختلفة . فالدول كالأفراد تستطيع الحصول على مكاسب من التجارة . فعندما تتخصص دولة ما فى إنتاج سلعة يزيد إنتاجها عن المطلوب منها (الإنتاج > الاستهلاك) ، وفى نفس الوقت يكون الإنتاج المحلى لباقى السلع لا يكفى حاجة الاستهلاك (الإنتاج < الاستهلاك) ، من هنا لابد على الدولة التى تتخصص فى إنتاج سلعة ما تزيد عن احتياجاتها إلى التجارة مع الدول الأخرى لاستيراد السلع التى تحتاج إليها . وهذا يؤكد مرة أخرى على العلاقة الوثيقة بين التخصص والتجارة .

وفيما يلى سوف نشير إلى أهم النظريات التى تفسر المنافع التى يمكن أن تعود على الدول نتيجة لقيام التجارة فيما بينها .

1 - نظرية المزايا المطلقة :

Theory of Absolute Advantage

يقال أن دولة ما لها ميزة مطلقة عن الدول الأخرى وذلك حينما يتطلب إنتاج نفس الكمية من السلعة (س) موارد إنتاجية أقل فى هذه الدولة عن الدول الأخرى .

ولتفسير ذلك نفترض وجود دولتين (ا) ، (ب) ، وأن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة فى إنتاج إحدى السلع عن الدولة (ب) ، بينما الدولة (ب) لها ميزة مطلقة فى إنتاج سلعة أخرى عن الدولة (أ) . هنا كل دولة لها ميزة مطلقة فى إنتاج سلعة معينة ، وفى مثل هذه الحالة نجد أن الإنتاج الكلى سوف يزداد لكل من الدولتين إذا تخصصت كل دولة فى إنتاج السلعة التى تتميز فى إنتاجها بميزة مطلقة مقارنة بحالة عدم قيام التجارة واعتماد كل دولة على مسألة الاكتفاء الذاتى .

وفيما يلى مثال مبسط يوضح مفهوم الميزة المطلقة بافتراض وجود دولتين فقط أمريكا وإنجلترا ينتجان سلعتان فقط هما القمح والأقمشة ، وبينما تتمتع أمريكا بميزة مطلقة فى إنتاج القمح فإن إنجلترا لها ميزة مطلقة فى إنتاج الأقمشة .

جدول رقم (9- 1)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	10	6
إنجلترا	5	10

يوضح الجدول السابق حجم إنتاج كل من القمح والأقمشة فى كل من أمريكا وإنجلترا باستخدام وحدة واحدة من الموارد . فأمريكا يمكن لها إنتاج 10 وحدات من القمح أو 6 وحدات من الأقمشة ، وإنجلترا يمكن لها إنتاج 5 وحدات من القمح أو 10 وحدات من الأقمشة . ويتضح من الجدول السابق أيضاً أن أمريكا لها ميزة مطلقة فى إنتاج القمح ، بينما إنجلترا لها ميزة مطلقة فى إنتاج الأقمشة ، ومن هنا يجب على أمريكا أن تتخصص فى إنتاج القمح وذلك عن طريق تحويل وحدة الموارد من إنتاج الأقمشة إلى إنتاج القمح ، وفى نفس الوقت يجب على إنجلترا أن تتخصص فى إنتاج الأقمشة ، وذلك عن طريق تحويل وحدة الموارد من إنتاج القمح إلى إنتاج الأقمشة .

ويوضح الجدول التالى النتيجة المترتبة على ذلك وهى زيادة حجم الإنتاج العالمى (بافتراض أن إنجلترا وأمريكا يمثلان العالم فقط) ، فسوف يزيد الإنتاج العالمى من القمح بمقدار 5 وحدات ، وسوف يزيد الإنتاج العالمى من الأقمشة بمقدار 4 وحدات ، وهذا يمثل المكسب من التجارة فى حالة تخصص كل من إنجلترا وأمريكا فى إنتاج السلعة التى تتمتع كل منهما فى إنتاجها بميزة مطلقة

جدول رقم (9-2)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	+ 10	- 6
إنجلترا	- 5	+ 10
الإنتاج العالمى	+ 5	+ 4

ويشير الجدول السابق إلى أن المكسب من التجارة تمثل فى زيادة الإنتاج العالمى بمقدار 9 وحدات (5 وحدات من القمح + 4 وحدات من الأقمشة) .

ويمكن توضيح النتيجة السابقة بطريقة أخرى كما يلى :

نفترض بداية أنه لا توجد تجارة بين كل من أمريكا وإنجلترا وأن كل منهما تطبق مبدأ الاكتفاء الذاتى ، وهذا يعنى أنه إذا كانت وحدة الموارد الواحدة تنتج 10 أرادب من القمح أو 6 أمتار أقمشة فإن استخدام وحدتين من الموارد سوف يؤدى لإنتاج 16 وحدة من القمح والأقمشة فى أمريكا . وكذلك استخدام وحدتين من الموارد سوف يؤدى لإنتاج 15 وحدة من القمح والأقمشة فى إنجلترا .

∴ فى حالة عدم قيام التجارة :

إجمالى الإنتاج المتحقق فى أمريكا

= 10 وحدة قمح + 5 وحدة أقمشة = 16 وحدة .

إجمالى الإنتاج المتحقق فى إنجلترا

= 5 وحدة قمح + 10 وحدة أقمشة = 15 وحدة .

إجمالى الإنتاج العالمى (أمريكا + إنجلترا)

= 16 + 15 = 31 وحدة

أما فى حالة قيام التجارة بين كل من إنجلترا وأمريكا عن طريق تخصص أمريكا فى إنتاج القمح وبالتالى يمكن لها أن تنتج 20 وحدة من القمح باستخدام وحدتين من الموارد الإنتاجية ، وتقوم باستيراد احتياجاتها من الأقمشة من إنجلترا . كما أن إنجلترا سوف تتخصص فى إنتاج الأقمشة وبالتالى يمكن لها أن تنتج 20 وحدة من الأقمشة باستخدام وحدتين من الموارد الإنتاجية ، وتقوم باستيراد احتياجاتها من القمح من أمريكا .

∴ بعد قيام التجارة :

إجمالى الإنتاج المتحقق فى أمريكا = 20 وحدة من القمح .

إجمالى الإنتاج المتحقق فى إنجلترا = 20 وحدة من الأقمشة .

∴ إجمالى الإنتاج العالمى = 20 + 20 = 40 وحدة .

وبمقارنة الإنتاج العالمى قبل وبعد قيام التجارة نجد هناك مكسب من قيام التجارة متمثلاً فى زيادة الإنتاج العالمى بمقدار 9 وحدات (40-31) .

2 - نظرية المزايا النسبية :

Theory of Comparative Advantage

فى الحالة السابقة وهى حالة المزايا المطلقة نجد أن المكسب من قيام التجارة كان واضحاً حيث كانت كل دولة تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج إحدى السلع ، ولكن ما هو الوضع إذا كانت دولة منهما ، أمريكا مثلاً ، يمكن لها أن تنتج كل من السلعتين القمح والملابس بدرجة أكثر كفاءة من

إنجلترا . كانت الحالة السابقة هى مثار اهتمام الاقتصادى ديفيد ريكاردو منذ حوالى عقدين من الزمان ، ووضع إجابته على هذا التساؤل فى صورة نظرية أطلق عليها نظرية المزايا النسبية والتى مازالت صالحة إلى اليوم فى تفسير المكاسب المحتملة من قيام التجارة بين الدول .

ونبدأ تحليلنا بافتراض أن الكفاءة الإنتاجية لأمريكا فى إنتاج كل من القمح والأقمشة تزيد عشرة أضعاف عن المثال السابق المتعلق بالميزة المطلقة ، وبالتالى فإن وحدة واحدة من الموارد يمكن لها أن تنتج إما 100 وحدة من القمح أو 60 وحدة من الأقمشة ، بينما تظل الكفاءة الإنتاجية فى إنجلترا ثابتة ، حيث أن وحدة واحدة من الموارد تنتج إما 5 وحدات من القمح أو 10 وحدات من الأقمشة ، ويوضح الجدول الآتى المعلومات السابقة :

جدول رقم (9-3)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	100	60
إنجلترا	5	10

من الجدول السابق نجد أن أمريكا لها ميزة مطلقة فى إنتاج كل من السلعتين عن إنجلترا ، وبالتالى فقد يقود المثال السابق إلى القول بأن أمريكا ليس لديها ما تكسبه من قيام التجارة بينها وبين إنجلترا . ولكن باستخدام فكرة الميزة النسبية يمكن لكل من الدولتين أن يحقق مكاسب من جراء قيام تجارة بينهما ويزداد بالتالى الإنتاج العالمى من كلا السلعتين ،

حيث تقوم أمريكا بإنتاج كمية أكبر من القمح وكمية أقل من الأقمشة بينما تقوم إنجلترا بإنتاج كمية أكبر من الأقمشة وكمية أقل من القمح .

وتفسير ذلك هو أنه على الرغم من أن أمريكا لديها ميزة مطلقة فى إنتاج السلعتين بالمقارنة بإنجلترا ، إلا أن الميزة النسبية تختلف فى السلعتين ، فأمريكا يمكن لها أن تنتج من القمح 20 مرة ما يمكن أن تنتجه إنجلترا من القمح ($\frac{100}{5}$) ، بينما يمكن لها أن تنتج من الملابس 6 مرات ما يمكن أن تنتجه إنجلترا من الأقمشة ($\frac{60}{10}$) ، ومن ثم يقال أن أمريكا لها ميزة نسبية فى إنتاج القمح عن إنتاج الأقمشة ($20 > 6$) .

وبالنسبة لإنجلترا فإنه يمكن لها أن تنتج من الملابس ($\frac{1}{6}$) ما يمكن أن تنتجه أمريكا من الأقمشة ($\frac{10}{60}$) ، بينما يمكن لها أن تنتج من القمح ($\frac{1}{20}$) مما يمكن أن تنتجه أمريكا من القمح ($\frac{5}{100}$) ، وبالتالى يقال أن إنجلترا لها ميزة نسبية فى إنتاج الأقمشة عن إنتاج القمح ($\frac{1}{6} > \frac{1}{20}$) .

مما سبق نخلص إلى النتيجة التالية :

" المكاسب المتوقعة من التخصص والتجارة تعتمد على مفهوم المزايا النسبية وليست المزايا المطلقة " .

نستنتج مما سبق أن من مصلحة أمريكا أن تحول ($\frac{1}{10}$) وحدة مورد من إنتاج القماش إلى إنتاج القمح ، مما يعنى أن إنتاج القماش سينخفض بمقدار 6 وحدات ($\frac{1}{10} \times 60$) ، وإنتاج القمح سيزداد بمقدار 10 وحدات ($\frac{1}{10} \times 100$) ، بينما تحول إنجلترا وحدة موارد من إنتاج القمح إلى إنتاج القماش ، مما يعنى أن إنتاج القماش سوف يزداد بمقدار 10 وحدات

(1 × 10) ، بينما سيقل إنتاج القمح بمقدار 5 وحدات (1 × 5) ، كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (9-4)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	10 +	6 -
إنجلترا	5 -	10 +
الإنتاج العالمى	5 +	4 +

من الجدول السابق يلاحظ زيادة الإنتاج العالمى من كلا السلعتين بمقدار 9 وحدات (5 + 4) نتيجة لقيام التخصص والتجارة بين كل من إنجلترا وأمريكا . ويتم ذلك عن طريق إعادة تخصيص الموارد فيما بين السلعتين فى كل من الدولتين . فأمريكا لها ميزة نسبية فى إنتاج القمح عن إنتاج الأقمشة ، وبالتالى سيتم تحويل جزء من الموارد من إنتاج الأقمشة إلى إنتاج القمح ، كما أن لإنجلترا ميزة نسبية فى إنتاج الأقمشة عن إنتاج القمح ، وبالتالى سيتم تحويل جزء من الموارد من إنتاج القمح إلى إنتاج الأقمشة .

فالميزة النسبية هى شرط ضرورى وكافى فى نفس الوقت للحصول على مكاسب من التخصص والتجارة ، فإذا افترضنا أن أمريكا لها ميزة مطلقة عن إنجلترا فى إنتاج كل من القمح والأقمشة ، ولكن ليس لأمريكا ميزة نسبية فى إنتاج إحدى السلعتين عن الأخرى ، كما أنه ليس لإنجلترا ميزة نسبية فى إنتاج إحدى السلعتين عن الأخرى كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (9-5)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	100	60
إنجلترا	10	6

من الجدول السابق نجد أن الكفاءة الإنتاجية تزيد فى أمريكا بمقدار 10 مرات عن إنجلترا فى إنتاج كل من القمح والأقمشة ، بمعنى أن أمريكا لها ميزة مطلقة عن إنجلترا فى إنتاج كل من القمح والأقمشة ، ولكن فى نفس الوقت لا توجد ميزة نسبية لأمريكا فى إنتاج القمح عن الأقمشة مقارنة بإنجلترا ، حيث أن وحدة مورد واحدة فى أمريكا تنتج 10 أضعاف ما تنتجه إنجلترا من القمح ، كما أن وحدة موارد واحدة فى أمريكا تنتج أيضاً 10 أضعاف ما تنتجه إنجلترا من الأقمشة . كما أنه لا توجد ميزة نسبية لإنجلترا فى إنتاج الأقمشة عن القمح مقارنة بأمريكا ، حيث أن وحدة مورد واحدة فى إنجلترا تنتج ($\frac{1}{10}$) ما تنتجه أمريكا من القمح ، وأيضاً فإن وحدة مورد واحدة فى إنجلترا تنتج ($\frac{1}{10}$) ما تنتجه أمريكا من الأقمشة . وبالتالى نجد أنه لا يوجد مجال لزيادة إنتاج كل من القمح والأقمشة عن طريق إعادة توزيع الموارد فيما بينهما ، ومن ثم لن تحدث أى زيادة فى الإنتاج العالمى من كلا السلعتين كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (9-6)

الدولة	القمح (بالأردب)	الأقمشة (بالمتر)
أمريكا	100 +	60 -
إنجلترا	100 -	60 +
الإنتاج العالمى	صفر	صفر

من الجدول السابق نلاحظ أن تحويل وحدة مورد فى أمريكا من إنتاج الأقمشة إلى إنتاج القمح سوف يزيد من إنتاج القمح بمقدار 100 وحدة ويخفض من إنتاج الأقمشة بمقدار 60 وحدة ، كما أن تحويل 10 وحدة من المورد فى إنجلترا من إنتاج القمح إلى إنتاج الأقمشة سوف يزيد من إنتاج الأقمشة بمقدار 60 وحدة ويخفض من إنتاج القمح بمقدار 100 وحدة ، وبالتالى فإن الزيادة فى الإنتاج العالمى من كلا السلعتين يساوى صفر . وبالتالى فإنه يمكن استنتاج الفرض التالى :

" وجود ميزة مطلقة بدون ميزة نسبية لن يؤدى إلى حدوث مكاسب من عملية التجارة " .

والآن نأتى إلى تحليل أهم المصادر التى تؤدى إلى وجود المزايا النسبية والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

(1) الاختلاف فى هبات عوامل الإنتاج :

يرجع الفضل إلى كل من الاقتصادى هيكشر وأولين فى تفسير وجود المزايا النسبية وذلك بإرجاعها إلى اختلاف هبات عوامل الإنتاج فيما

بين الدول وقد عرف ذلك التفسير باسم نموذج (هيكشر - أولين) ، ويمكن تفسير نظرية " هيكشر - أولين " كما يلى :

إذا افترضنا وجود دولة (أ) عندها وفرة نسبية فى عنصر الأرض ولكن عندها ندرة نسبية فى عنصر العمل ، هنا يكون عنصر الأرض أرخص نسبياً من عنصر العمل ، وبالتالى يكون إنتاج السلع الزراعية المستخدمة بكثافة لعنصر الأرض أرخص نسبياً من إنتاج السلع الصناعية المستخدمة بكثافة لعنصر العمل . ويحدث العكس فى حالة الدولة (ب) إذا كان عندها ندرة نسبية فى عنصر الأرض ولكن عندها وفرة نسبية فى عنصر العمل .

فطبقاً لنظرية (هيكشر - أولين) تتخصص الدولة (أ) فى إنتاج السلع الزراعية التى تكون تكلفة إنتاجها منخفضة نسبياً نتيجة للوفرة النسبية فى عنصر الأرض ، بينما تقوم الدولة (ب) بالتخصص فى إنتاج السلع الصناعية التى تكون تكلفة إنتاجها منخفضة نسبياً نتيجة للوفرة النسبية فى عنصر العمل ، وتقوم الدولة (أ) باستيراد احتياجاتها من السلع الصناعية من الدولة (ب) ، بينما تقوم الدولة (ب) باستيراد احتياجاتها من السلع الزراعية من الدولة (أ) .

وهكذا نجد أن نظرية " هيكشر - أولين " تنص على الآتى :

" إذا كان إنتاج سلعةٍ ما يعتمد بكثافة على عامل إنتاجى متواجد بوفرة نسبية فى دولة ما فإن هذه الدولة يكون لها ميزة نسبية فى إنتاج هذه السلعة وبالتالى تتخصص فى إنتاجها "

(2) الاختلاف فى الظروف المناخية

يمكن تفسير المزايا النسبية باختلاف الظروف المناخية فيما بين الدول المختلفة ، فمع افتراض دولتين (أ) ، (ب) تتمتعان بنفس هبات عوامل الإنتاج وخاصة الطبيعية منها ، إلا أن الظروف المناخية فى الدولة (أ) تختلف تماماً عن الظروف المناخية فى الدولة (ب) ، فقد تكون الدولة (أ) ذات مناخ حار وجاف بينما تتمتع الدولة (ب) بمناخ بارد ، مما يعنى حدوث اختلاف فى طبيعة و حجم الإنتاج فى كلا الدولتين ، وهذا يعنى أن دولة ما قد تتمتع بميزة نسبية عن دولة أخرى على الرغم من تساوى هبات عوامل الإنتاج فيما بينهما .

(3) الاختلاف فى المزايا النسبية المكتسبة :

قد تحصل الدولة على ميزة نسبية ليس بسبب تمتعها بهبات طبيعية من عوامل الإنتاج ، ولكن بسبب اكتسابها لتلك الميزة النسبية عن طريق التطور الفنى والتكنولوجى . وبالتالى فإن المزايا النسبية ليست ثابتة وإنما تتغير عبر الزمن ، كما أنه يمكن للدولة أن تنمى مجالات جديدة تحصل من خلالها على مزايا نسبية إضافية لم تكن قائمة من قبل .

مما سبق يمكن استنتاج أن الإنتاج العالمى من السلع والخدمات سوف يزداد عندما تقوم كل دولة بالتخصص فى إنتاج السلع التى تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية ، وبالتالى تحصل على مكاسب من عملية التجارة بينها وبين الدول الأخرى . وهنا يثار التساؤل التالى :

كيف سيتم توزيع المكاسب الناجمة من التخصص والتجارة بين الدول المختلفة ؟ إن تقسيم تلك المنافع يعتبر على ما اصطلح تسميته

بشروط التجارة Terms of trade والتى تشير إلى كمية السلع المستوردة التى يمكن الحصول عليها عن طريق تصدير وحدة واحدة من السلع . وهنا نجد أن أى ارتفاع فى أسعار السلع المستوردة مع عدم تغير أسعار السلع المصدرة سيؤدى إلى انخفاض فى شروط التجارة أو تدهور فى شروط التجارة ، حيث تقوم الدولة بتصدير كمية أكبر من السلع للحصول على نفس كمية الواردات ، وبالمثل فإن أى ارتفاع فى أسعار السلع المصدرة مع عدم تغير أسعار السلع المستوردة يشير إلى حدوث تحسن فى شروط التجارة ، حيث تقوم الدولة بتصدير كمية أقل من السلع للحصول على نفس كمية الواردات .

ونتيجة لأن التجارة الدولية تتم بين عدد كبير من الدول وعدد كبير من المنتجات فإنه يمكن حساب شروط التجارة لأى دولة كرقم قياسى كما يلى :

$$\text{شروط التجارة} = \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times 100$$

فإذا ارتفع الرقم القياسى فإن هذا يشير إلى أن شروط التجارة تكون موافقة Favorable أى لصالح الدولة . بمعنى أنه يمكن لكل وحدة صادرات أن تستخدم فى استيراد كمية أكبر من الواردات عن ذى قبل ، فعلى سبيل المثال إذا ارتفع الرقم القياسى لأسعار الصادرات من 100 إلى 120 بينما ارتفع الرقم القياسى لأسعار الواردات من 100 إلى 110 فإن الرقم القياسى لشروط التجارة سوف يرتفع من 100 إلى 109 .

الرقم القياسى القديم لشروط التجارة = $\frac{100}{100} \times 100 = 100$

الرقم القياسى الجديد لشروط التجارة = $\frac{120}{110} \times 100 = 109$

ففى ظل الرقم القياسى الجديد نجد أن كل وحدة صادرات يمكن لها أن تشترى كمية من الواردات بزيادة قدرها 9 ٪ عن الوضع القديم .

ويحدث العكس فى حالة انخفاض الرقم القياسى حيث يشير ذلك الوضع أن شروط التجارة غير موافقة unfavorable أى فى غير صالح الدولة ، بمعنى أن كمية الواردات المستوردة مقابل وحدة صادرات ستكون أقل عن ذى قبل .

ثانياً – ميزان المدفوعات *Balance of Payments* :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل حالى منتظم يتم فيه تسجيل جميع المعاملات التى تتم بين المقيمين فى دولةٍ ما وبين المقيمين فى دول العالم الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة .

ويتم تسجيل تلك المعاملات فى جانبين من ميزان المدفوعات وهما الجانب الدائن والجانب المدين . ففى الجانب الدائن يتم تسجيل جميع المعاملات التى تؤدى إلى دخول عملة أجنبية إلى داخل البلد مثل الصادرات ، أما جميع المعاملات التى تؤدى إلى خروج عملة إلى خارج البلد فيتم تسجيلها فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات .

وينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

(1) حساب السلع والخدمات (الحساب الجارى) .

(2) حساب التحويلات من جانب واحد .

(3) حساب رأس المال .

وفيما يلى نشير بإيجاز إلى كل واحد من الحسابات السابقة .

(1) حساب السلع والخدمات (الحساب الجارى) :

وفى هذا الحساب يتم تسجيل جميع المعاملات المنظورة (السلع) وأيضاً جميع المعاملات غير المنظورة (الخدمات) . وعلى هذا يمكن تقسيم الحساب الجارى إلى حسابين فرعيين وهما :

أ - الحساب التجارى : والذى يتم فيه تسجيل قيمة السلع (أو المعاملات المنظورة) .

ب - الحساب الخدمى : والذى يتم فيه تسجيل قيمة الخدمات (أو المعاملات غير المنظورة) .

وتشتمل المعاملات المنظورة على الصادرات والواردات من السلع المادية أو الملموسة ، فإذا كانت قيمة الصادرات المنظورة تفوق قيمة الواردات المنظورة فإن الميزان التجارى يحقق فى هذه الحالة فائض Surplus ، فى حين يحقق الميزان التجارى عجزاً Deficit إذا كانت قيمة الصادرات المنظورة تقل عن قيمة الواردات المنظورة .

أما المعاملات غير المنظورة فتشتمل على الصادرات والواردات من الخدمات مثل خدمات النقل البرى والبحرى والنهرى والجوى ، والتأمين ، والسياحة ، والخدمات الحكومية وغيرها . فإذا كانت قيمة الصادرات غير المنظورة تفوق قيمة الواردات غير المنظورة يكون

الميزان الخدمى محققاً لفائض ، فى حين يحقق الميزان الخدمى عجزاً إذا كانت قيمة الصادرات غير المنظورة تقل عن قيمة الواردات غير المنظورة .

والحساب الجارى هو مجموع كل من الحساب التجارى (المعاملات المنظورة) والحساب الخدمى (المعاملات غير المنظورة) ، ويحقق الحساب الجارى فائضاً إذا كانت قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة (صادرات السلع والخدمات) تفوق قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة (واردات السلع والخدمات) . فى حين يحقق الحساب الجارى عجزاً إذا كانت قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة (صادرات السلع والخدمات) تقل عن قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة (واردات السلع والخدمات) .

(2) حساب التحويلات من جانب واحد :

وفى هذا الحساب يتم رصد قيمة التحويلات الخاصة أو الحكومية والتى تعنى تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أى مقابل .

والتحويلات الخاصة تتمثل فى الهبات والتبرعات وتحويلات المهاجرين والتى تصل إلى الدولة أو تخرج منها بواسطة بعض الهيئات والمؤسسات الخيرية . أما التحويلات الحكومية فتشتمل على المنح والمعونات والتعويضات كتعويضات الحروب وخلافه .

(3) حساب رأس المال :

ويشتمل هذا الحساب على كل من تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل ، وتحركات الذهب النقدى .

فبالنسبة لتحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فإنها تعنى رؤوس الأموال التى تصل إلى الدولة أو تخرج منها بغرض الاستثمار لفترات زمنية طويلة تزيد عن سنة . أما تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فتشتمل على رؤوس الأموال التى تصل إلى الدولة أو تخرج منها بغرض الاستثمار لفترات زمنية قصيرة تقل عن سنة .

وهنا نجد أن رؤوس الأموال الطويلة أو القصيرة الأجل والتى تخرج من الدولة بغرض الاستثمار فى الخارج تسجل من الجانب المدين من حساب رأس المال ، أما رؤوس الأموال الطويلة أو القصيرة الأجل والتى تدخل إلى الدولة بغرض الاستثمار فى الداخل فإنها تسجل فى الجانب الدائن من حساب رأس المال .

أما حركات الذهب النقدى فيمكن النظر إليها على أنها تصدير أو استيراد للذهب بغرض موازنة ميزان المدفوعات . وعلى ذلك فإن قيمة الذهب التى تدخل الدولة تسجل فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات (باعتبارها واردات) ، فى حين أن قيمة الذهب التى تخرج من الدولة تسجل فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات (باعتبارها صادرات) .

وتلخيصاً لما سبق نجد أن ميزان المدفوعات بأقسامه الثلاثة قد يحقق فائض أو عجز ، أو يكون متوازن . فإذا كان إجمالى المتحصلات من صادرات منظورة وغير منظورة وتحويلات من جانب واحد ومعاملات رأس المال طويل الأجل متساوياً مع إجمالى المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يكون متوازناً .

أما إذا كان إجمالى المتحصلات يفوق إجمالى المدفوعات يكون ميزان المدفوعات محققاً لفائض ، فى حين يحقق ميزان المدفوعات عجز

إذا كان إجمالى المتحصلات يقل عن إجمالى المدفوعات . والعجز فى ميزان المدفوعات يتم تسويته عن طريق حركات الذهب النقدى وتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

ثالثاً – سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

فيقال مثلاً :

1 دولار أمريكى = 3 جنيه مصرى .

بمعنى أن كل ثلاثة جنيهات مصرية يمكن مبادلتها بدولار أمريكى واحد .

كما يمكن لنا تعريف سعر الصرف بطريقة أخرى على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية والتى يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الوطنية .

فيقال مثلاً :

1 جنيه مصرى = $\frac{1}{3}$ دولار أمريكى

بمعنى أن كل 0.33 من الدولار الأمريكى يمكن مبادلتها بجنيه مصرى واحد .

ولا يوجد اختلاف بين التعريفين السابقين لأن أحدهما ببساطة هو مقلوب للآخر . وإن كنا سنركز على التعريف الأول .

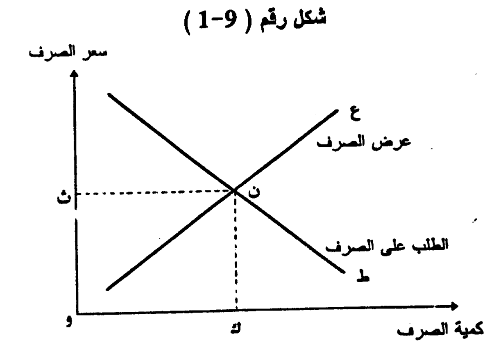
ويتحدد سعر الصرف عن طريق تفاعل قوى الطلب على والعرض من الصرف الأجنبى . ويسمى سعر الصرف فى هذه الحالة بسعر الصرف التوازنى .

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبى بالعمليات التى تسجل فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، وتفسير ذلك هو أن الطلب على العملة الأجنبية ينشأ بسبب الطلب على الواردات المنظورة وغير المنظورة ، فيقوم المستوردون بطلب العملة الأجنبية لتمويل وارداتهم ويعرضون فى سبيل ذلك العملة الوطنية .

أما جانب العرض من الصرف الأجنبى فيتحدد بالعمليات التى تسجل فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، فعرض العملة الأجنبية ينشأ بسبب الإيرادات الناجمة من الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، فيقوم المصدرون بعرض العملة الأجنبية ويطلبون مقابلها العملة الوطنية .

ويمكن توضيح كيفية تحديد سعر الصرف التوازنى بيانياً كما يلى :

شكل رقم (9-1)



يوضح منحنى الطلب على الصرف الأجنبى العلاقة العكسية بين سعر الصرف وكمية الصرف ، بينما يوضح منحنى عرض الصرف الأجنبى العلاقة الطردية بين سعر الصرف وكمية الصرف ، ويتحدد سعر الصرف التوازنى عن طريق تقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبى مع منحنى عرض الصرف الأجنبى .

وفى ختام هذا الفصل نشير فى عجالة إلى مفهوم السياسة التجارية ، فقد كثر الجدل بين الاقتصاديين حول مفهوم السياسة التجارية، بينما يؤيد البعض مفهوم حرية التجارة ، يرى البعض الآخر ضرورة حماية التجارة . وفيما يلى نتناول بإيجاز كل من المفهومين السابقين :

(1) مفهوم حرية التجارة :

يشير مفهوم حرية التجارة إلى قيام الدول بالتخصص فى إنتاج السلع والخدمات التى تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية ، مما يؤدى إلى تعظيم الإنتاج العالمى ، وبالتالى يستطيع أفراد كل دولة زيادة استهلاكهم من السلع والخدمات . ولا يعنى ذلك بالطبع أن كل فرد سيصبح وضعه أفضل حالاً فى ظل حرية التجارة عن حالة حماية التجارة ، ولكن هناك احتمال أن تؤدى حرية التجارة إلى تحسين مستوى معيشة أفراد الدول عن ذى قبل .

ويرى أنصار حرية التجارة أن هناك عدة مزايا يمكن الحصول عليها من عملية التبادل التجارى من أهمها ما يلى :

أ – الحصول على مزايا الإنتاج الكبير : فحرية التجارة تعنى الإنتاج على مستوى كبير مما ينتج عنه الكثير من الوفورات الخارجية الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل .

ب – محاربة القوى الاحتكارية : ففى ظل حرية التجارة تزداد درجة المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية مما ينعكس فى جودة السلع وانخفاض أسعارها .

حـ – القضاء على الصناعات الفاشلة : فى ظل حرية التجارة تمتنع الصناعات الفاشلة والتى تحقق خسائر ، ففى ظل نظام الحماية تتمتع الصناعات المحلية بحماية جمركية تجعلها فى منأى عن المنافسة الأجنبية ، وبالتالى لا تهتم تلك الصناعات بإدخال التحسينات الفنية أو التكنولوجية ، وتنتج عند مستوى مرتفع للنفقات ، فتحقق بالتالى خسائر .

(2) مفهوم حماية التجارة :

يرتكز مفهوم الحماية على إفتراضين أساسيين الأول يهتم بالأثر الوظيفى للحماية ، بينما يهتم الثانى بالأثر الدخلى للحماية .

فبالنسبة للأثر الوظيفى فيمكن إجماله فيما يلى :

أ – المزايا غير الاقتصادية للتنوع فى الإنتاج : فى ظل الحرية التجارية يكون هناك تخصص فى منتج واحد أو عدد قليل جداً من المنتجات ، بينما فى ظل الحماية يكون هناك تنوع فى المنتجات يخلق العديد من الوظائف لأفراد المجتمع .

ب – التغلب على مخاطر التخصص .

حـ – حماية فئات معينة من المجتمع وخاصة تلك الفئات ذات المهارات المنخفضة والتى لا تتلاءم مع حرية التجارة .

أما بالنسبة للأثر الدخلى فيمكن لنا تحديد أربعة مزايا لاستخدام التعريفة الجمركية فى زيادة الدخل القومى وهى كما يلى :

أ - تغيير شروط التجارة : حيث نجد أن القيود التجارية يمكن استخدامها لتحويل شروط التجارة فى صالح الدول التى تنتج وتصدر جزء هام من الإنتاج العالمى ، ومثال ذلك دول الأوبك التى قررت تحديد الإنتاج من البترول فى السبعينات مما رفع أسعار البترول وحققت تلك الدول أرباحاً طائلة من وراء ذلك .

ب - الحماية من المنافسة الأجنبية : إن فرض الرسوم الجمركية يساعد على تقليص المكاسب والأرباح التى تحققها الشركات الأجنبية وزيادة أرباح الشركات الوطنية .

حـ - حماية الصناعات الناشئة : ففى المراحل الأولى من قيام الصناعات الناشئة نجد أنها لا تستطيع مواجهة الصناعات الأجنبية المماثلة ، وبالتالى فإن فرض رسوم جمركية مرتفعة على الصناعات الأجنبية ، يجعل الصناعات المحلية قادرة على المنافسة والصمود أمام الصناعات الأجنبية .

د - خلق مزايا نسبية جديدة : يمكن للدول فى حالة الحماية أن تخلق لنفسها مزايا تنافسية جديدة تختلف عن فكرة المزايا النسبية التقليدية ، فالدول يمكن لها أن تتجه إلى تصنيع منتج جديد يحقق أرباحاً مرتفعة وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة .

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية

يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

- إستراتيجيات التنمية .
- تمويل التنمية الاقتصادية .

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هى عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، ويفرق الاقتصاديون بين كل من مفهوم النمو والتنمية الاقتصاديـة فالنمو الاقتصادى Economic growth يشـير إلـى الزيـادة المستمرة فـى متوسط الدخل الحقيقى للفرد عبر الزمن . ومن هنا فإن مفهوم النمو يركـز فقط على التغير فى حجم السلع والخدمات التى يحصل عليهـا الفـرد متمثلـة فى زيادة متوسط دخله ، دون أن يركز على الكيفية التى يحصل بهـا الفـرد على تلك السلع والخدمات أو كيفية توزيعها على باقى أفراد المجتمع .

أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يشير إلى تلك العملية التى يـترتب عليها إحداث تغيير هيكلى وجذرى فى معظم هياكل الاقتصاد القومى بحيث يترتب عليها فـى النهايـة زيـادة متوسـط نصيب الفـرد مـن الدخـل القومـى الحقيقى .

والتغيير الهيكلى هنا يقصد بـه ، التغير فـى هيكـل الإنتـاج وزيـادة الطاقـة الإنتاجيـة للمجتمـع ، زيـادة الخدمـات التعليميـة والصحيـة والثقافيـة لأفراد المجتمع ، تحسين وتطوير البنية الأساسية ، استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة .

ومعنى ما سبق هو أن مفهوم التنمية الاقتصادية أشـمل مـن مفهـوم النمو الاقتصادى ، فعلى حين يكون النمو الاقتصادى مجرد نمو عابر لفترة زمنيـة محـددة ، أو نمـو تلقـائى دون تدخـل حكومـى ، نجـد أن التنميـة

الاقتصادية لها صفة الاستمرارية ، وتحدث بفعل التدخل الحكومى ، ويترتب عليها تغير هيكلى يغير من المسار الاقتصادى للمجتمع .

وفيما يلى سنتناول أهم إستراتيجيات التنمية ، وأهم وسائل تمويل التنمية سواء المحلى أو الأجنبى .

أولاً - إستراتيجيات التنمية :

لا يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين على الأسلوب الأمثل للتنمية ، وإن كان هناك مذهبان أساسيان يتناهبان الفكر الاقتصادى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما : إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن ، وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل منهما :

1 - إستراتيجية النمو المتوازن :

يرجع الفضل فى عرض مفهوم تلك الإستراتيجية إلى الاقتصادى المعروف " نيركسه " ، والذى يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلى فى الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر .

ويرى نيركسه أن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانبى العرض والطلب ، فعلى جانب العرض تتميز الدول النامية بانخفاض معدل التكوين الرأسمالى الناجم عن انخفاض معدلات الادخار المترتب على انخفاض الدخل ، الذى يرجع لانخفاض الإنتاجية ، والتى ترجع بدورها إلى انخفاض معدل التكوين الرأسمالى . وعلى جانب الطلب يرى نيركسه أن انخفاض معدل التكوين الرأسمالى يرجع إلى ضيق نطاق السوق ، الراجع لانخفاض القوة الشرائية لأفراد المجتمع، الذى يرجع بدوره إلى

انخفاض الدخول الحقيقية المترتبة على انخفاض الإنتاجية والتى ترجع بدورها إلى انخفاض معدل التكوين الرأسمالى .

وهكذا يرى " نيركسه " أن سبب التخلف ونتيجته هو شئ واحد ينعكس فى وجود الحلقة المفرغة للفقر وبالتالى لابد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة التى يمكن أن تساعد فى كسر حلقة الفقر ، حيث تؤدى تلك الصناعات إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة .

ويرى " نيركسه : أيضاً ضرورة أن يتحقق التوازن فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة معاً ، بحيث لا يترتب على تخلف أحدهما عرقلة نماء الآخر ، كما أن التوصية بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية ترجع إلى أن الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الرأسمالية التى تتطلب تمويل ضخم ، وإن كانت مشكلة تمويل الصناعات الاستهلاكية ، وتمويل كل من القطاع الزراعى والصناعى معاً تمثل عقبة أمام نجاح تلك الإستراتيجية . ولاشك أن نقص الموارد التمويلية لا يعنى فقط نقص الأموال وإنما يمتد ليشمل نقص الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية فى الدول النامية .

2 – إستراتيجية النمو غير المتوازن :

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادى " هيرشمان " حيث هاجم إستراتيجية النمو المتوازن والتى كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية فى آن واحد نتيجة لقصور الموارد المالية فى الدول النامية . ويرى " هيرشمان " بدلاً من ذلك التركيز على عدد من

الصناعات الرائدة التى لها القدرة على حث الاستثمار فى الصناعات الأخرى ، بمعنى إحداث خلل مقصود فى توازن الاقتصاد القومى عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التى تقود بدورها عملية النمو الاقتصادى فى الاقتصاد القومى ككل .

ويرى هيرشمان أن عملية اختيار المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار فى المشروعات الأخرى المتكاملة معها . فمعيار المفاضلة بين المشروعات يتوقف على مدى ما يتوافر لها من جملة آثار التكامل للأمام أو التكامل للخلف . فالتكامل للخلف يعنى أن الاستثمار فى مشروع ما يؤدى لزيادة الاستثمار فى مشروع سابق عليه ، والتكامل للأمام يعنى أن الاستثمار فى مشروع ما يؤدى إلى زيادة الاستثمار فى مشروع لاحق عليه ، ومن هنا يميل "هيرشمان " إلى اختيار صناعات الحديد والصلب لكى تبدأ بها الدول النامية ، وذلك لما لها من أكبر قدر من جملة آثار التكامل للأمام والتكامل للخلف .

ثانياً – تمويل التنمية الاقتصادية :

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى حد كبير على مدى قدرة الاقتصاد القومى على توفير الموارد المالية اللازمة سواء كانت نقدية أو حقيقية ، بهدف تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة التى تستلزمها خطط التنمية الاقتصادية التى تقوم بوضعها تلك الدول .

وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين وهما مصادر التمويل المحلى ومصادر التمويل الأجنبى .

(1) مصادر التمويل المحلى للتنمية :

بصفة عامة يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلى للتنمية الاقتصادية إلى ثلاثة مصادر أساسية وهى : مدخرات القطاع العائلى ، مدخرات قطاع الأعمال ، وأخيراً مدخرات القطاع الحكومى ، وفيما يلى نشير بإيجاز إلى كل من تلك المصادر على حدة :

(أ) مدخرات القطاع العائلى :

إذا بدأنا من معادلة توازن الدخل القومى والتى تعرف الدخل القومى على أنه مجموع كل من الاستهلاك والادخار ، فإن الادخار يعرف على أنه ذلك الجزء من الدخل الذى لم ينفق على الاستهلاك ، أو بعبارة أدق فإن الادخار عبارة عن الفرق بين الدخل الكلى المتاح للإنفاق العائلى وبين حجم الاستهلاك العائلى وبالطبع فإن الدخل الكلى المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلى والضرائب المباشرة .

وبالمعنى السابق يلاحظ أن الادخار العائلى يتمثل فى كونه ادخاراً اختيارياً نظراً لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلى فى توفير جزء من دخله المتاح بدلاً من إنفاقه على الاستهلاك الخاص ، وعلى ذلك فإن العلاقة بين الاستهلاك والادخار هى علاقة عكسية بمعنى أن زيادة الاستهلاك سيترتب عليها انخفاض الادخار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الاستهلاك سيترتب عليه زيادة حجم الادخار وعلى ذلك نجد أنه من الأهمية بمكان دراسة العوامل المحددة للاستهلاك الكلى نظراً لأنها تؤثر فى السلوك الاستهلاكى لأفراد القطاع العائلى ، ومن ثم تؤثر على سلوكهم الادخارى .

ولقد قام الاقتصادى كينز بتقسيم العوامل المحددة للاستهلاك إلى نوعين من العوامل وهما العوامل الشخصية والمتمثلة فى بواعث الحرص ، الحيطة ، الحسبان ، التحسين ، الاستقلال ، المغامرة ، الكبرياء ، والبخل .

والعوامل الشخصية السابقة تتمثل فى كل ما يحكم نظرة أفراد القطاع العائلى إلى المستقبل من حيث تدبير الإحتياطيات اللازمة لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة بجانب المحافظة على مستويات معيشية معقولة .

أما العوامل الموضوعية فهى عوامل يمكن التحكم فيها وتوجيهها ومن أهمها مدى استقرار الأسعار ونمط توزيع الدخول وحجم الأرباح والخسائر ومستوى سعر الفائدة ، هذا بالإضافة إلى عامل آخر هام وهو أثر التقليد والمحاكاة demonstration effect والذى كان الفضل فى اكتشافه راجعاً للاقتصادى جيمس دوزنبرى J. S. Duesenberry والذى ركز على دور العوامل السيكولوجية فى تفسير السلوك الاستهلاك لأفراد المجتمع حيث أن أنماط السلوك الاستهلاكى الخاصة بالمستهلكين غير مستقلة عن بعضها البعض ، فكل مستهلك سيحاول المحافظة دائماً على مستوى استهلاكه ثابتاً بالنسبة لمستوى استهلاك الآخرين ، ويعنى ذلك أن مستوى الاستهلاك لا يعتمد على حجم الدخل المطلق الذى يحصل عليه الفرد بقدر اعتماده على المركز النسبى لدخل هذا الفرد فى سلم توزيع دخول أفراد المجتمع .

ومن الملاحظ أن حجم المدخرات العائلية تتسم بالانخفاض فى معظم الدول النامية ومن ثم تنخفض فاعليتها فى إحداث تمويل حقيقى لعملية التنمية ، ويرجع أسباب انخفاض حجم المدخرات العائلية إلى عدة

أسباب متعددة لعل من أهمها انخفاض حجم دخول معظم أفراد القطاع العائلى بالإضافة إلى انتشار وذيوع ظاهرة التقليد والمحاكاة بين أفراد هذا القطاع مما يجعلهم يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة ، مما يترتب عليه بالتالى انخفاض حجم المدخرات الحقيقية الموجهة لتمويل برامج التنمية . وأخيراً فإن انتشار ظاهرة الاكتناز أو شراء الأصول الإنتاجية المعمرة والأراضى والعقارات تؤثر بدرجة كبيرة على مدى توافر حجم من المدخرات الفائضة لتمويل مشروعات الخطط الاقتصادية التى تضطلع بتنفيذها الدول النامية .

(ب) مدخرات قطاع الأعمال :

وفى هذا الصدد سوف نقوم بالتمييز بين مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام ، فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص فنجد أنها تتمثل فى مقدار الأرباح غير الموزعة ، حيث أن أصحاب رؤوس الأموال المساهمين فى مشروعات قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة ، حيث يتم تجنيب جزء من هذه الأرباح دون توزيع وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التى تحتاجها مشروعات ذلك القطاع ، ونتيجة لما يتسم به القطاع الخاص فى معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة فإن مدخرات هذا القطاع سوف تتسم بالتالى بالضآلة الشديدة ، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة فى عملية تمويل التنمية الاقتصادية هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يستخدم كمصدر تمويلى .

أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام فيلاحظ أن هذا القطاع يتسم بالكبر وخاصة فى تلك الدول التى لازالت تأخذ بالنظم الاشتراكية فى

إدارة اقتصادياتها وحيث يقوم على كاهل هذا القطاع معظم أعباء تمويل التنمية . وكما سبق ورأينا أن حجم الأرباح غير الموزعة تمثل مدخرات قطاع الأعمال الخاص ، فإن قطاع الأعمال العام تتمثل أهم مدخراته أيضا فى تلك الأرباح غير الموزعة ولكن مع اعتبار أن القطاع العام نفسه هو المالك الوحيد لجميع المشروعات العامة ومن ثم ستؤول إليه كل أرباح تلك المشروعات التى تدخل تحت سيطرته ، بالإضافة إلى أن المعايير التى تحكم نشاط القطاع الخاص ستختلف بلا شك عن تلك المعايير التى تحكم نشاط القطاع العام فبينما تتحكم الاعتبارات الاقتصادية ومن أهمها هدف تحقيق أقصى أرباح فى نشاط القطاع الخاص ، نجد أنه فى ظل القطاع العام لا تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها هى المتحكمة فى نشاط هذا القطاع حيث يوجد بجانبها اعتبارات اجتماعية أخرى يراعيها القطاع العام ، ولاشك أن وجود تلك الاعتبارات الاجتماعية سيؤدى ربما إلى تخفيض حجم الأرباح المتحققة فى ذلك القطاع ، فمثلاً قد يلتزم القطاع العام بإتباع سياسة سعرية معينة تؤدى إلى تسعير منتجاته بأقل من التكلفة وهذا يعنى تحقيق هذا القطاع لخسائر ، ويمكن تجنب ذلك عن طريق إتباع سياسة سعرية احتكارية تتحكم فى سعر بيع المنتجات النهائية وأيضاً سعر شراء المنتجات الوسيطة ، مما يعنى تحقيق أرباح فى الحالتين عند شراء المنتجات الوسيطة وعند بيع المنتجات النهائية ، ومع ذلك فقد يؤدى إتباع مثل تلك السياسة الاحتكارية إلى عدم مراعاة الاعتبارات الاجتماعية حيث ستكون تلك السياسة بمثابة استغلال لظروف المستهلكين والطبقات الفقيرة من المجتمع .

ومن ناحية أخرى قد نجد أن بعض وحدات القطاع العام قد تلتزم من جانب الحكومة بإتباع سياسة توظيفية معينة قد يترتب عليها الالتزام بتعيين كل الخريجين حتى لو كانت حالة العمل لا تسمح بتشغيلهم ، مما يعنى وجود حالة من حالات البطالة المقنعة والتى تعنى أن هناك عدداً من العاملين يمكن سحبهم من سوق العمل دون أن يتأثر حجم الإنتاج بالانخفاض ، ومعنى ما سبق هو ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لأن مشروعات القطاع العام ستلتزم بدفع أجور للعمال دون أن يصاحب ذلك حدوث زيادة حقيقية فى الإنتاج ، وارتفاع تكاليف الإنتاج ستؤدى بدورها إلى انخفاض حجم الأرباح التى يحققها هذا القطاع مما يعنى بالتبعية انخفاض حجم المدخرات الموجهة لعملية التمويل الذاتى لتلك المشروعات .

ولمواجهة هذا الأمر يجب على الدولة أن تربط الأجر بالإنتاج وأن تتبع سياسة رشيدة بشأن تعيين القوى العاملة ، بالإضافة إلى دور الدولة فى إنشاء مراكز التدريب المهنى والفنى التى تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بها .

(حـ) مدخرات القطاع الحكومى :

يتحقق الادخار الحكومى عندما تتحقق زيادة فى الإيرادات الحكومية الجارية عن النفقات الحكومية الجارية ، فبالنسبة للإيرادات الحكومية الجارية نجد أن أهم مصادرها يتمثل فى حصيلة كل من الضرائب المباشرة (على الدخل) والضرائب غير المباشرة (على السلع والخدمات) ، بالإضافة إلى بعض الموارد السيادية الأخرى . أما النفقات الحكومية فيمكن تقسيمها إلى نوعين : حيث يتمثل الأول فى ذلك الإنفاق العام والمتمثل فى الإنفاق على الخدمات العامة التى تقدمها الحكومة مثل

الأمن والدفاع والصحة والتعليم ، ولاشك أن هذا النوع من الإنفاق سيؤدى إلى زيادة الناتج القومى ومن ثم يجب إضافة مثل هذا النوع من الإنفاق إلى مكونات الطلب الكلى . أما النوع الثانى من النفقات الحكومية الجارية فيتمثل فى الإنفاق التحويلى والمتمثل أساساً فى الإعانات والدعم وفوائد الدين العام . وهذا النوع من الإنفاق لا يترتب عليه زيادة حقيقية فى الناتج القومى الإجمالى ومن ثم يجب استبعاده من حساب مكونات الطلب الكلى حيث أن تلك النفقات التحويلية ليست إلا مجرد إعادة لتوزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع بما يحقق درجة ما من درجات العدالة فى توزيع الدخول، بالإضافة إلى ما تمثله تلك النفقات من تشجيع للمشروعات الحكومية وحمايتها من المنافسة الأجنبية . فإذا قامت الحكومة بمنح إعانة للقطاع الإنتاجي فإنها بذلك تهدف إلى حماية منتجات هذا القطاع من المنافسة الأجنبية ورفع كفاءة هذا القطاع وتشجيعه على الاستمرار فى الإنتاج .

هنا نجد أنه إذا فاقت الإيرادات الحكومية النفقات الحكومية النفقات الحكومية فإن الموازنة العامة للدولة ستحقق فائض أو ما يسمى بالادخار الحكومى والذى يمكن استخدامه كمصدر تمويلى لمشروعات التنمية ، ولكن من الملاحظ أنه فى معظم الدول النامية عادة ما يكون هذا الفائض فى الموازنة ضئيلاً مما يعنى انخفاض أهميته كمصدر تمويلى وقد يكون هذا الفائض سالباً بمعنى زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية والذي قد ينتج عن انخفاض حصيلة الضرائب وخاصة الغير مباشرة نتيجة لانتشار ظاهرة التهرب الضريبى وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبى . ومع ذلك فإننا نجد فى الدول النامية البترولية سنجد أن الإيرادات الحكومية

ستفوق كثيراً النفقات الحكومية مما يعنى حدوث فائض حكومى أو ما يسمى بالادخار الحكومى ، والذى يمكن استخدامه كمصدر تمويلى هام .

وفى ختام تحليلنا لموضوع مصادر التمويل المحلى تجدر الإشارة إلى مصدر آخر وهام من مصادر ذلك التمويل والمتمثل فى التمويل التضخمى أو ما يسمى بالادخار الإجبارى عن طريق التضخم ، ويتمثل التمويل التضخمى فى شقين الأول نقدى والثانى حقيقى ، فبالنسبة للشق النقدى فهو يتمثل فى تلك الزيادة النقدية التى يخلقها الجهاز المصرفى نتيجة لطبعه أوراق نقدية جديدة كمصدر تمويلى ، والشق الثانى يعنى أنه مع زيادة كمية النقود سيزداد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها ، وارتفاع الأسعار سيترتب عليه انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وذلك عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع الدخول النقدية ، وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد يعنى إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم أو بمعنى آخر إجبار هؤلاء الأفراد على تكوين ادخار حقيقى يستخدم فى تمويل التنمية .

ولكن يثار تساؤل هام وهو لماذا تلجأ بعض الدول النامية إلى أسلوب التمويل التضخمى لتمويل عملية التنمية ، فى الواقع نجد أن عملية استقراء التاريخ توضح أن معظم الدول النامية وهى فى سباقها مع الزمن وفى غمار حلمها بتحقيق معدلات تنمية طموحة تحتاج إلى موارد مالية ضخمة ، وكما سبق وذكرنا فإن مصادر التمويل المحلى السابق ذكرها والمتمثلة فى مدخرات كل من القطاع العائلى والأعمال والحكومى تتسم بالضآلة الشديدة ، نتيجة لكل ذلك فإن الطريق الوحيد المتبقى يكون فى اللجوء إلى الجهاز المصرفى وإصدار نقود جديدة تساهم فى عملية التمويل

على الرغم من المخاطر الكثيرة التى تكتنف مثل هذه الطريقة والمتمثلة فى التضخم ، وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية ضارة ، حيث نجد أن التضخم سوف يؤثر بدرجة كبيرة على أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات . كما أن التضخم يساعد على إعادة توزيع الدخول فى صالح الطبقات الغنية وفى غير صالح الطبقات الفقيرة مما يعنى تعميق حدة عدم العدالة فى توزيع الدخول .

وهناك نوع من التضخم أطلق عليه الاقتصادى كينز اسم التضخم الربحى Profit Inflation وهذا النوع من التضخم يأخذ صورة ارتفاع فى المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من الارتفاع فى أسعار تكاليف الإنتاج وخاصة أجور العمال ، وهذا يعنى تحقيق أرباح لرجال الأعمال كانت بمثابة حافز قوى لزيادة استثماراتهم ، وقد نشأت نتيجة لذلك عدة نظريات دافعت عن ذلك المفهوم الربحى للتضخم وقررت بأن ذلك التضخم الربحى كان وراء قيام الرأسمالية الحديثة مما ساعد بدرجة كبيرة فى تكوين رأس المال فى الدول الغربية . فيرى كينز أن ارتفاع معدلات الأرباح كان الحافز الكبير لرجال الأعمال لكى يتحملوا المخاطرة ويتوسعون فى إنفاقهم الاستثمارى . أما بالنسبة لطبقة العمال الذين تحملوا معاناة التضخم ، أو بمعنى آخر الذين زادت دخولهم بمعدلات أقل من ارتفاع الأسعار مما يعنى انخفاض دخولهم الحقيقية ، فهؤلاء الأفراد هم الذين تم إجبارهم على ادخار جانب هام من دخولهم الحقيقية التى كانوا يحصلون عليها قبل ارتفاع الأسعار ، ومن ثم فإن هذا الادخار الإجبارى (الحقيقى) هو الذى ساهم فى تمويل الزيادة الحقيقية فى التكوين الرأسمالى .

وهناك العديد من الاقتصاديين الذين دافعوا عن موضوع التمويل التضخمى كأداة من أدوات تمويل التنمية وذلك على أساس اعتقادهم بأن التضخم يعتبر وسيلة فعالة لتكوين ادخار إجبارى يمكن الدول النامية من تحقيق الاستثمار المطلوب الذى لن يتحقق فى ظل أشكال التمويل التقليدية . كما أن التضخم يعتبر ضرورة حتمية إذا ما رأت الدول النامية الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية ، كما أن إتباع هذا الأسلوب يتسم بالسهولة إذا ما تم مقارنته بالأساليب الأخرى التقليدية لتمويل التنمية . ومن ناحية أخرى فقد ظهر العديد من المعارضين لأسلوب التمويل التضخمى ، وقد برر هؤلاء رفضهم لهذا الأسلوب على أساس أن التضخم يؤدى إلى إحداث آثار اجتماعية خطيرة تمثل أعباءً لا يمكن التخلص منها ، كما أن التضخم يترتب عليه إضعاف ثقة أفراد المجتمع فى النقود وإضعاف الحافز على الادخار ، وأيضاً يؤدى إلى توجيه رؤوس الأموال إلى تلك المشروعات ذات الربح السريع والتى لا تساعد على تنمية اقتصادية حقيقية ، وأيضاً فإن من أهم مخاطر التضخم هو طبيعته التراكمية التى تؤثر بشدة على النشاط الاقتصادى وتصبح سمة من سماته اللصيقة به .

(2) مصادر التمويل الأجنبى للتنمية :

عندما تشرع الدول النامية فى تنفيذ برامجها الإنمائية الطموحة فإن مصادر التمويل المحلى بها لا تكفى لتمويل تلك البرامج الانمائية ، حيث أن تلك الدول تعانى من وجود كل من فجوتى الموارد المحلية والتجارة الخارجية ، ففجوة الموارد المحلية تنشأ بسبب قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاحتياجات الاستثمارية المستهدفة (الادخار < الاستثمار) . أما فجوة التجارة الخارجية فتنشأ بسبب انخفاض قيمة

الصادرات عن قيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة (الصادرات < الواردات) . ولهذا فإن غالبية الدول النامية عادة ما تلجأ إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز فى التمويل المحلى للتنمية .

وتنحصر أهم أشكال التمويل الأجنبى للتنمية فى كل من القروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة . وفيما يلى سوف نشير فى البداية إلى تقرير مدى حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبى ، ثم يلى ذلك عرض موجز لكل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبى المباشر .

(أ) مدى حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبى :

على الرغم من الأساس الذى يجب أن تعتمد عليه الدول النامية فى تمويل تنميتها الاقتصادية يجب أن يرتكز على مواردها المحلية ، إلا أن الواقع يظهر فى كثير من الأحيان وجود قصور شديد فى مصادر التمويل المحلى وخاصة المدخرات الاختيارية منها . ويرجع الانخفاض فى حجم المدخرات الاختيارية بالدول النامية إلى عدة عوامل من أهمها : انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك ، يضاف إلى ذلك أيضاً الارتفاع المستمر فى معدل زيادة السكان الذى يضغط باستمرار على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ويؤدى إلى انخفاضه ، وأخيراً هناك عامل التقليد والمحاكاة الذى ينتشر بين الطبقات الغنية ويؤدى إلى حفز أفراد تلك الطبقة على زيادة الاستهلاك الترفى .

ونتيجة لانخفاض حجم المدخرات الاختيارية بالدول النامية ، فإن تلك الدول عادة ما تلجأ إلى نوع آخر من المدخرات وهو الادخار الإجبارى سواء عن طريق الضرائب أو التضخم النقدى ، إلا أن إتباع

وسائل الادخار الإجباري قد يؤدى إلى ظهور بعض المشاكل الحادة وخاصة عندما يتم تمويل التنمية عن طريق التضخم مما قد يؤدى إلى وقوع الاقتصاد القومى فى مخاطر التضخم الجامح .

وتشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن معدلات الادخار فى الدول النامية منخفضة للغاية فهى لا تتجاوز 5-7 ٪ كنسبة من الدخل القومى ، فى الوقت الذى يجب أن تتجاوز فيه تلك النسبة 15 ٪ أو اكثر من الدخل القومى .

وترجع الحاجة إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية بالدول النامية إلى اعتبارين رئيسيين ، أولهما ينصرف إلى تعزيز المدخرات المحلية ، وبالتالى إتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى للتكوين الرأسمالى ، خاصة وأن هناك انخفاض فى حجم المدخرات المحلية فى المراحل الأولى للتنمية ، والاعتبار الثانى يتمثل فى ضرورة الاعتماد على الخارج فى الحصول على الآلات والمهمات والسلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق برامج الاستثمار . فحتى لو افترضنا أن معدل الادخار الحالى قد ارتفع إلى المستوى اللازم لتحقيق المعدل المرغوب للاستثمار ، فإن هذا لا يعنى توفير احتياجات الاستثمار من رأس المال الأجنبى ، وذلك لعدم إمكانية الإحلال بين المدخرات المحلية والنقد الأجنبى ، مما يستتبع ذلك بالضرورة الاقتراض من الخارج .

وتدل التجربة الاقتصادية فى الماضى على أن أغلب الدول المتقدمة قد حصلت على تمويل أجنبى لمساندة مدخراتها المحلية فى مراحل نموها الأولى ، فقد اعتمدت إنجلترا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على التمويل الأجنبى من هولندا ، ثم أخذت فى إقراض الكثير من دول

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . كما أسهمت الأموال الأجنبية فى تمويل التنمية بشكل كبير فى كل من كندا وأستراليا ونيوزيلندا .

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن الحاجة إلى التمويل الخارجى للتنمية إنما تنشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية ، وأيضاً نتيجة لقصور قيمة الصادرات عن الوفاء بالواردات اللازمة من الخارج خلال فترة زمنية معينة وهو ما يطلق عليه فجوة التجارة الخارجية .

ومن أهم النماذج التى تحدد مدى حاجة الدول النامية لرأس المال الأجنبى نموذج الفجوتين Two gaps model . وقد شاع استخدام ذلك النموذج ضمن نماذج النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة ، ومن أشهر الاقتصاديين الذين تناولوا ذلك النموذج بالتحليل كل من (تشنرى – ستروت) Astrout and Chenery ، وهيلى Healey ، وفيما يلى نشير إلى تحليل كل منهما بإيجاز :

(1) تحليل (تشنرى – ستروت) *Astrout and Chenery* :

يوضح ذلك التحليل فى البداية أن هناك ثلاث قيود ترد على معدل النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، يتمثل أولهما فى ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية ، والثانى تتمثل فى ضآلة المدخرات المحلية ، بينما الثالث يتمثل فى ضعف المقدرة الإستيرادية للمجتمع بالنسبة لما هو ضرورى لعملية التنمية .

ويوضح ذلك التحليل أيضاً أن المحدد الرئيسى للنمو فى الدول النامية يبدأ من وفرة أو ندرة التمويل الأجنبى المتاح ، ذلك لأن عوائق

التنمية يمكن التخفيف من حدتها مع تطور الجهود الائتمانية للاقتصاد القومى . أما القيد المتمثل فى ندرة التمويل الأجنبى فهو الذى يضع عملية التنمية الاقتصادية فى مواجهة فجوتين رئيسيتين وهما فجوة الموارد المحلية [الاستثمار - الادخار] ، وفجوة التجارة الخارجية [الواردات - الصادرات] ، حيث أن هاتين الفجوتين يمثلان عائقاً أمام الوصول إلى المعدل المستهدف للنمو فى الدخل القومى .

ولقد قام كلاً من تشنرى وستروت بصياغة نموذج رياضى يوضح مدى حاجة الدول النامية للتمويل الأجنبى باستخدام عينة من الدول النامية تبلغ حوالى 31 دولة . حيث أوضح النموذج أن هناك قيدين رئيسيين يردان على معدل النمو الاقتصادى بتلك الدول وهما : قيد الاستثمار وقيد التجارة الخارجية .

فقيد الاستثمار يعنى أن وصول الدول النامية إلى مرحلة النمو الذاتى يتطلب حصولها على مساعدات أجنبية تستطيع سد الفجوة الوقتية بين الاستثمار والادخار .

أما قيد التجارة الخارجية فيعنى أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تعديل مستمر فى الواردات و الصادرات لكى تتعادل فجوة التجارة الخارجية مع الفجوة المرغوبة بين الاستثمار والادخار ، وهنا يفترض النموذج أن عملية التعديل هذه سوف تتم إما من خلال ميكانيكية السوق أو من خلال التدخل الحكومى ، كما افترض النموذج وجود حد أدنى من الواردات لتحقيق مستوى معين من الناتج القومى الإجمالى ، كما افترض أن المكاسب المتولدة من الصادرات تتحدد بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى وقد خلص النموذج إلى المعادلتين التاليتين .

1 - ف$_{صفر}$ = ث$_{صفر}$ – خ$_{صفر}$

بمعنى أن التدفق من رأس المال الأجنبى فى بداية الفترة = الاستثمار فى بداية الفترة – الادخار فى بداية الفترة .

2 - ف$_{ن}$ = و – ص

بمعنى أن تدفق رأس المال الأجنبى فى نهاية الفترة = المتطلبات الضرورية من واردات السلع والخدمات – الصادرات من السلع والخدمات .

ويرى النموذج أنه فى الفترة الطويلة يمكن للدول النامية وبعد أن تصل إلى مرحلة النمو الذاتى أن تخفض من اعتمادها على التمويل الأجنبى .

(2) تحليل هيلى *Healey* :

قدم هيلى معالجة أخرى لنموذج الفجوتين تتميز ببيان العلاقة التى تربط بين حجم الفجوتين وتطور الاقتصاد القومى ، وتفرق تلك المعالجة أساساً بين حجم الفجوتين منظوراً إليهما فى فترة ماضية ex-post ، وحجم هاتين الفجوتين منظوراً إليهما فى فترة مستقبلية ex-ante' .

أ – حجم الفجوتين منظوراً إليهما فى فترة ماضية *ex-post* :

وفقاً لمبادئ نظرية الحسابات القومية يمكن القول بأن فجوة الموارد المحلية لابد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية منظوراً إليهما فى أية فترة ماضية ، بمعنى أن :

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات - الصادرات)

(ث – خ) = (و – ص)

ويدل التطابق السابق بين الفجوتين على أن ما يستثمره المجتمع زيادة على مدخراته المحلية لابد وأن يكون قد تم تدبيره عن طريق زيادة الواردات عن الصادرات . والطرف الأيمن من المتطابقة السابقة يعنى أنه إذا افترضنا أن الادخار المحلى كان أقل من المعدل المرغوب للاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف ، فإن ذلك يعد دليلاً على وجود فجوة الموارد المحلية . أما الطرف الأيسر من المتطابقة السابقة ، فيعنى أنه إذا افترضنا أن المتطلبات الضرورية من الواردات لتحقيق معدل النمو المستهدف كانت أكبر من الحصيلة المتوقعة من الصادرات فيعد ذلك دليلاً على وجود فجوة الموارد الأجنبية .

والمعنى البسيط الذى يمكن استخلاصه من التطابق الذى يحدث بين فجوتى الموارد المحلية والتجارة الخارجية منظوراً إليهما فى أية فترة ماضية هو أن ما يستثمره المجتمع زيادة على مدخراته المحلية إنما يتم تدبيره عن طريق زيادة الواردات عن الصادرات باستخدام وسيلة الاقتراض الخارجى .

أى أن :

(الاستثمار - الادخار) = (الواردات - الصادرات) = التدفق من رأس المال الأجنبى .

(ث - خ) = (و - ص) = ف

ويلاحظ أنه نظراً لأهمية المكون الأجنبى فى التكوين الرأسمالى ، فإن الدول النامية تحتاج إلى مستوى معين من الواردات لتحقيق المعدلات المرغوبة من الاستثمار . وفى غياب الاقتراض الخارجى ، فإن المجتمع

يستطيع فقط الحصول على الواردات من خلال الصادرات ، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإنه يوجد فجوة موارد أجنبية . وفى هذه الحالة إذا كان المجتمع يرغب فى تحقيق المعدلات المرغوبة من الاستثمار لبلوغ معدل النمو المستهدف فى الدخل القومى ، فحينئذ يمكن سد فجوة التجارة الخارجية عن طريق الاقتراض الخارجى .

ب – حجم الفجوتين منظوراً إليهما فى فترة مستقبلية '*ex-ante* :

والآن إذا نظرنا إلى حجم الفجوتين فى فترة مستقبلية فليس هناك ما يضمن لنا تساوى حجم هاتين الفجوتين ، بعبارة أخرى ليس هناك ما يضمن فى فترة مستقبلية أن يكون الفرق بين الاستثمار والادخار معادلاً للفرق بين الواردات والصادرات . والسبب فى عدم التطابق هذا ، هو أن القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار والواردات لا تقوم بها نفس الأفراد أو الهيئات وقد ينعدم التنسيق فيما بينهم ، خاصة فى مجتمع لا يأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كما هو الحال فى العديد من الدول النامية . كما أن الحصيلة المتوقعة من الصادرات تتحدد فى ضوء عوامل غير مؤكدة حيث أنها تتحدد بظروف الطلب العالمى وبالتالى من الصعب التحكم أو التأثير فيها .

وهكذا نجد أن العوامل التى تتحكم فى تحديد المتغيرات الأربعة السابقة (الادخار ، الاستثمار ، الواردات ، الصادرات) إنما هى عوامل متفاوتة وليست متشابهة ، وبالتالى ليس هناك ما يضمن تساوى الفجوتين فى أية فترة مستقبلة ، بمعنى أن الزيادة فى الاستثمار عن الادخار يمكن أن تختلف عن الزيادة فى الواردات عن الصادرات .

فإذا افترضنا الآن أن فجوة الموارد المحلية كانت أكبر من فجوة التجارة الخارجية ، فإن ذلك يعنى أن فجوة الموارد المحلية هى الفجوة المسيطرة dominant ، ويكون القيد المفروض على معدل النمو المستهدف هو عدم كفاية المدخرات المحلية وليس النقص فى النقد الأجنبى أما إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية ، فإن معنى ذلك أن فجوة التجارة الخارجية هى الفجوة المسيطرة ، ومعنى ذلك أن معدل النمو المستهدف يتحدد ليس بالنقص فى المدخرات المحلية وإنما بعدم قدرة المجتمع على استيراد كل السلع والخدمات الضرورية من الخارج .

فإذا افترضنا أن النجاح فى الوصول إلى معدل النمو المستهدف فى الدخل القومى يتطلب توافر كل من الاستثمار والواردات فإن تدفق رأس المال الأجنبى المطلوب سوف يتحدد على أساس حجم الفجوة الأكبر .

ويرى بعض الاقتصاديين أن فجوة التجارة الخارجية تمثل القيد الأساسى على معدل النمو المستهدف للكثير من الدول النامية ، وبالتالى فإن فجوة التجارة الخارجية تعتبر هى الفجوة المسيطرة ، ومن ثم إذا أراد المجتمع بلوغ معدل النمو المستهدف ، وكانت فجوة التجارة الخارجية هى الفجوة المسيطرة ، فإن هناك نوعين من الإجراءات يمكن اتخاذهما فى هذا الصدد .

يتمثل أولهما فى إتباع السياسات الاقتصادية الملائمة التى تؤدى إلى تضييق فجوة التجارة الخارجية وذلك إما عن طريق التوسيع فى الصادرات أو تخفيض الواردات بإتباع سياسة إحلال الواردات إلا أن هناك بعض الانتقادات التى يمكن توجيهها إلى مثل ذلك الإجراء ، فبالنسبة

للتوسع فى الصادرات نجد أنه لا يوجد قيد على المدى الذى يمكن أن تزيد فيه المكاسب المتولدة من الصادرات إما بسبب عدم مرونة الطلب الأجنبى أو عدم مرونة العرض المحلى. أما بالنسبة لسياسة إحلال الواردات فإن هناك قيوداً تحد من نجاح تلك السياسة ، منها مثلاً وجود حدود ضيقة جداً للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، كما أن الواردات من السلع والخدمات تميل إلى التزايد وخاصة فى المراحل الأولى للتنمية بسبب كبر حجم الإنفاق الاستثمارى الذى يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية ، والتى لا يمكن إنتاجها بالكامل محلياً .

وثانى هذه الإجراءات تلجأ إليه غالبية الدول النامية نتيجة للانتقادات السابقة الذكر ، الموجهة للإجراء الأول ، ويتمثل الإجراء الثانى فى الحصول على التمويل الأجنبى اللازم لسد فجوة التجارة الخارجية ، وذلك عن طريق المصادر الأجنبية الرسمية والخاصة ، وهنا نجد أن الدول النامية قد تفشل فى الحصول على التمويل الأجنبى اللازم لسد فجوة التجارة الخارجية .

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من التحليل المختصر السابق هى :

1 – أن التطابق بين كل من فجوتى الموارد المحلية والتجارة الخارجية لابد وأن يحدث فى أية فترة ماضية ex-post ، وذلك بناء على ما توضحه لنا مبادئ نظرية الحسابات القومية .

2 – أما التطابق بين هاتين الفجوتين فى أية فترة مقبلة ex-ante′ ، فليس هناك ما يضمن تحقيقه نتيجة للأسباب السابقة الذكر ، ففى غياب التمويل الأجنبى نجد أن التساوى بين حجم الفجوتين فى أية فترة

مقبلة سوف يحدث عن طريق التفاعل الذى سينشأ بين قوى العرض الكلى والطلب الكلى ، ومن ثم فلن يتحقق معدل النمو المستهدف . أما إذا كانت الفجوتان غير متساويتان فى أية فترة مقبلة ، وكان التمويل الأجنبى متاحاً ، فإنه لكى يتم تحقيق معدل النمو المستهدف فلابد من الحصول على قدر معين من التمويل الأجنبى يكون كافياً لتمويل الفجوة الأكبر .

(ب) القروض الأجنبية *Foreign Loans* :

من أهم أشكال التمويل الخارجى للتنمية القروض الأجنبية ، هذه القروض إما أن تكون عامة أو خاصة . ويقصد بالقروض العامة تلك القروض التى تحصل عليها حكومات الدول النامية من الحكومات الأجنبية (القروض الثنائية) . وأيضاً تلك القروض التى تحصل عليها حكومات الدول النامية من الهيئات الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (القروض الدولية) .

أما القروض الخاصة فتتمثل فى شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقدمة للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات التى تصدرها الهيئات العامة والخاصة بالدول النامية ، ومن أهم تلك القروض ما يطلق عليه القروض المصرفية وقروض المصدرين . ومن الممكن تصنيف القروض الأجنبية التى تحصل عليها الدول النامية إلى نوعين وهما القروض بشروط ميسرة (القروض السهلة) ، والمقصود بالقروض السهلة تلك القروض التى يسمح بسدادها على فترات طويلة نسبياً وبسعر فائدة منخفض ، كما تزيد فيها فترة السماح عن المعتاد ، ولهذه الأسباب تحتوى

تلك القروض فى جزء منها على عنصر المنحه والذى يمكن اعتباره على حده من قبيل المعونة الأجنبية الحرة

أما القروض الصعبة فالمقصود بها تلك القروض التى تعقد لفترات قصيرة نسبياً وبسعر فائدة مرتفع ، وتقل فيها فترة السماح عن المعتاد أو تنعدم تماماً ، وبالتالى تقترب من القروض التجارية ومن ثم لا يمكن اعتبارها من قبيل المعونات الأجنبية

ويترتب على استخدام القروض الأجنبية فى تمويل التنمية بالدول النامية عدة مشاكل من أهمها مشكلة التزايد السريع فى المديونية الخارجية لتلك الدول . ولقد شكل النمو السريع للمديونية الخارجية التى تعانى منها الدول النامية ، وكذا المدفوعات الناشئة عن خدمة هذه الديون مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي منذ أواخر الستينات ، ويلاحظ أن مشكلة التزايد السريع فى المديونية الخارجية يمكن إرجاعها إلى نوعين من العوامل ، عوامل خارجة عن سيطرة الدول النامية المدينة ، وعوامل داخلية خاصة بالدول النامية المدينة

فبالنسبة للعوامل الخارجة عن سيطرة الدول النامية المدينة : نجد أنها تتعلق بطبيعة وشروط القروض الممنوحة للدول النامية من قبل الدول المتقدمة ، كما تتعلق أيضاً بظروف الطلب العالمى على منتجات الدول النامية .

فبالنسبة لطبيعة وشروط القروض : نجد أن ارتفاع نسبة القروض الصعبة إلى إجمالى القروض يؤدى إلى ازدياد حدة مشكلة الديون الخارجية التى تعانى منها الدول النامية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع أسعار

الفائدة على القروض الصعبة وقصر آجال استحقاقات القروض ، مما يؤدى فى النهاية إلى ازدياد المدفوعات عن كل من الفائدة وأقساط الاستهلاك .

وبالنسبة لظروف الطلب العالمى على منتجات الدول النامية : يلاحظ أن الزيادة فى حجم صادرات الدول النامية تواجه مشاكل عديدة من أهمها اتجاه معدلات التبادل الدولى فى غير صالح تلك الدول والذى يرجع إلى عدة عوامل منها :

(1) عدم استطاعة الدول النامية مواجهة التقلبات فى أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة أو عدد قليل جداً من السلع ، فى حين أن تجارة الدول المتقدمة ترتكز على أنواع عديدة من سلع التصدير ، وبالتالى تكون لديها القدرة على مواجهة تقلبات الأسعار .

(2) اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسات أسعار الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل بين الدول النامية والدول المتقدمة، فالدول النامية يجب عليها أن تبادل كمية أكبر من المواد الأولية فى سبيل الحصول على كمية ثانية من المواد المصنعة ، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى تدهور معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية .

(3) اختلاف الطلب على المنتجات الأولية التى تصدرها الدول النامية عن الطلب على المنتجات الصناعية التى تصدرها الدول المتقدمة ، حيث يتميز الطلب على المنتجات الأولية بأنه قليل المرونة .

إن تدهور معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية يعنى فى التحليل الأخير تدهور القوة الشرائية لصادرات تلك الدول ، كما يعنى أيضاً تعرض حصيلة النقد الأجنبى المتأتى من الصادرات للتذبذب

والتناقص ، ويلاحظ أنه فى الوقت الذى تزيد فيه صادرات المواد الأولية ببطء شديد ، باستثناء عدد قليل من هذه المواد ، فإن طلب هذه الدول على الواردات الصناعية وغير الصناعية فى تزايد مستمر ، ومن هنا فإن فجوة التجارة الخارجية للدول النامية تتجه نحو الاتساع المستمر ، مما يستلزم استمرار اللجوء للاقتراض الخارجى ، وبالتالى تزايد أعباء خدمة القروض الأجنبية التى تمتص جانباً يعتد به من حصيلة الصادرات

أما العوامل الداخلية الخاصة بالدول النامية . فهى عوامل تتعلق بكيفية استخدام تلك الدول للقروض التى تحصل عليها ، فالدول النامية لم ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض الخارجى ، وقد أدى غياب تلك السياسة إلى المساهمة فى ازدياد حدة مشاكل خدمة الديون الخارجية . ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية :

(1) استخدام الدول النامية للقروض التجارية قصيرة الأجل ذات التكلفة العالية (القروض المصرفية وقروض التصدير) فى تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل ، مما أدى إلى حلول آجال سداد هذه القروض فى أوقات غير ملائمة .

(2) يتطلب الاقتراض الخارجى تخصيص مبالغ لخدمة أعباء هذا الاقتراض ، وهو ما يتطلب العمل على تنمية مصادر العملات الأجنبية وعلى الأخص الصادرات حتى لا تواجه الدول المقترضة حرجاً فى السداد ، أو تضطر للضغط على وارداتها بشكل غير مرغوب ، ولكن لوحظ أن السياسات الاقتصادية بالدول النامية لم تعط الأهمية المطلوبة لتنمية قطاع الصادرات ، ومن ثم فإن أعباء

خدمة الديون الخارجية تنمو بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الصادرات فى الكثير من الدول النامية .

(3) قد تضطر الدول النامية إلى استخدام القروض الأجنبية فى إنشاء مشروعات تنتج سلعاً وخدمات استهلاكية فقط بمعنى أنها غير قابلة للتصدير أو للإحلال محل الواردات ، وتستلزم هذه المشروعات استيراد بعض المستلزمات الإنتاجية من الخارج ، وهنا نجد أن مثل هذا النوع من المشروعات سوف يكون له تأثير سلبى على الميزان التجارى للدول النامية حيث لا يترتب عليه أى زيادة تذكر فى الصادرات فى حين يترتب عليه زيادة فى الواردات . وهذا يؤكد على أن استخدام القروض الأجنبية فى زيادة الإنتاج الوطنى لا يكفى ما لم تقترن الزيادة فى الإنتاج بزيادة فى الصادرات حتى يمكن الوفاء بجزء من أعباء خدمة الدين الخارجى .

(هـ) الاستثمار الأجنبى المباشر :

Direct Foreign Investment

يتمثل الاستثمار الأجنبى المباشر فى تلك المشروعات التى يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبى إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع ، أو نتيجة لاشتراكه فى رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة .

ويتعين هنا التفرقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار فى الأوراق المالية ، حيث أن الاستثمار فى الأوراق المالية يعنى حيازة المستثمر الأجنبى لهذه الأوراق دون أن تكون له أى رقابة على المشروعات المرتبطة بذلك الاستثمار . أما الاستثمار الأجنبى المباشر

فيختلف عن ذلك من حيث أنه يتضمن حق اتخاذ القرار والرقابة والمشاركة من جانب المستثمر الأجنبى

وفى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى كان الاستثمار فى الأوراق المالية Portfolio Investment هو الشكل الأكثر انتشاراً وشيوعاً، فقد كانت توجد حينذاك أسواق كبرى لرأس المال متمثلة فى أسواق لندن ونيويورك وباريس ، وفى خلال تلك الفترة كانت المملكة المتحدة لها السيطرة على مقاليد الاقتصاد الدولى ، وكانت هى الدولة المقرضة الرئيسية فى العالم .

ولكن مع بداية عام 1945 والذى شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة على العديد من اقتصاديات الدول الغربية المتقدمة ، بدأ الاستثمار فى الأوراق المالية يتناقص بشكل سريع جداً وأصبح الشكل الأكثر تفضيلاً هو الاستثمار الأجنبى المباشر .

وهناك العديد من العوامل التى أدت إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار المباشر وذلك فى أعقاب عام 1945 ، منها مثلاً ظهور مشروع مارشال عام 1948 ، الذى أتاح للولايات المتحدة الأمريكية المساهمة الإيجابية فى إعادة تشييد وبناء الاقتصاد الأوروبى . ففى ذلك الوقت كانت دول أوروبا الغربية فى حاجة ملحة لاستيراد السلع الأساسية والصناعة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها كانت تعانى من نقص شديد فى العملات الأجنبية ، ومن هنا بدأت تلك الدول فى إصدار التشريعات المشجعة للمستثمرين الأجانب مما حقق لها هدفين فى نفس الوقت ، أولهما الحد من خروج العملات الأجنبية ، وثانيهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأوروبى .

يستنتج مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور أساسى فى الاستثمارات المباشرة فى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية ، نظراً لأن اقتصاد الولايات المتحدة لم يتأثر كثيراً لظروف الحرب العالمية الثانية ، بينما كان الكثير من الدول الأوروبية يعانى من الدمار . ومع الرغبة فى البناء والتعمير أصبح الاقتصاد الأوروبى يواجه نقصاً كبيراً فى رؤوس الأموال الأجنبية ، مما انعكس أثره بالتالى على استعداد تلك الدول لاستقبال رؤوس الأموال الأمريكية إليها على الأقل فى المراحل الأولى .

ومع أواخر الستينات وبداية السبعينات كانت غالبية دول أوروبا قد قطعت شوطاً كبيراً فى عملية إعادة البناء ، وأصبحت أكثر رغبة فى الاعتماد على الذات ، وأقل رغبة فى تلقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من استمرار تدفق تلك الاستثمارات إليها . ومن ثم أصبحت دول أوروبا الغربية واليابان تقفان جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وازداد نصيبها بالتالى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويتميز نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة بالضآلة النسبية ، وذلك إذا ما قورنت بنصيب الدول المتقدمة من تلك الاستثمارات . ويمكن تفسير أسباب انخفاض نصيب الدول النامية من إجمالى الاستثمارات المباشرة بعدة عوامل منها : صغر حجم الأسواق فى تلك الدول وبالتالى فإن أغلب المستثمرين الأجانب يفضلون استثمار أموالهم فى الدول المتقدمة التى تتمتع بوجود أسواق كبيرة ، ومن ضمن تلك العوامل أيضاً أن الدول النامية تفرض بعض القيود المتشددة على نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى أراضيها مثل تحديد نسبة العمالة الأجنبية فى تلك الشركات ، والحد من إعادة تحويل الأرباح للخارج ، فى حين أن الدول المتقدمة تقدم

كافة التسهيلات الممكنة للمستثمرين الأجانب سواء كانت تسهيلات ضريبية أو جمركية .

إن المناخ الاستثمارى غير الملائم فى الدول النامية من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية لا يتأتى فقط نتيجة لفرض تلك الدول القيود المتشددة على نشاط الشركات متعددة الجنسية العاملة فى أراضيها ، وإنما يتأتى أيضاً نتيجة لوجود أوجه كثيرة من عدم وضوح الرؤية بين المستثمرين الأجانب والدول النامية مما يتيح الفرصة لزيادة فرض مثل تلك القيود .

ولكن من الملاحظ فى السنوات الأخيرة الماضية قيام بعض الدول النامية بإعادة تقييم مواقفها بالنسبة للاستثمارات المباشرة ، حيث أخذت تلك الدول فى إصدار قوانين للاستثمار الأجنبى متضمنة فى طياتها على بنود تشجع المستثمرين الأجانب على العمل فى أراضيها مع إعطائهم الحوافز الضريبية والجمركية الملائمة مما يؤدى فى النهاية إلى خلق مناخ استثمارى ملائم فى الدول النامية .

ومن أهم أشكال الاستثمار الأجنبى المباشر هو نشاط الشركات متعددة الجنسية ، ولاشك أن الدول النامية حينما تفتح أبوابها للاستثمارات المباشرة التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسية ، فإنها تتوقع من وراء ذلك الحصول على مساهمة هذه الشركات فى النهوض بمعدلات التنمية الاقتصادية بها . وعلى ذلك فإن دور الشركات متعددة الجنسية فى تنمية اقتصاديات الدول النامية إنما يتوقف فى المقام الأول على مدى مساهمتها الفعلية فى تمويل بعض الموارد الإنتاجية لهذه الدول سواء رأس مال أو تكنولوجيا متطورة وأيضاً مدى مساهمتها فى تحسين أوضاع موازين

المدفوعات والعمالة ، كما يتوقف ذلك الدور أيضا على عدم تأثيرها على القدرة التنافسية للشركات المحلية والاستقلال الاقتصادى للدول النامية

فمن الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسية قد تستطيع التأثير فى هيكل السوق الداخلى للدول النامية والذى يتميز بصغر حجمه نسبيا ، وتحويله إلى ما يلائم أهدافها الأساسية خاصة وأن هذه الشركات تعمل فى ظروف احتكار القلة التى تتيح لها القضاء على منافسيها المحليين . كما أن هذه الشركات تستطيع أن تؤثر فى السيادة والاستقلال الاقتصادى للدول النامية المضيفة ، حيث نجد أن هذه الشركات تستطيع أن تفرض شروطها وقراراتها على حكومات الدول النامية طالما أن هذه الدول فى حاجة شديدة إلى الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات .

وعندما نريد تقييم عمل الشركات متعددة الجنسية ، فنجد أنه لا يوجد مؤشر قاطع يفيد إلى التوصل لمعرفة الحد الفاصل بين الآثار الإيجابية والسلبية لنشاط هذه الشركات . إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن تلك الآثار قد تكون إيجابية بالنسبة لموازين المدفوعات والعمالة ونقل التكنولوجيا ، بينما هى سلبية بالنسبة للسيادة والاستقلال الاقتصادى والقدرة التنافسية للشركات المحلية ، وعلى الرغم من وجود بعض المساوئ التى ترد على نشاط هذه الشركات فى الدول النامية ، إلا أن هذه الدول لازالت فى حاجة ماسة إلى استثمارات هذه الشركات خاصة فى مجال تحسين موازين المدفوعات ونقل التكنولوجيا المتقدمة .

ويلاحظ أن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى تمويل التنمية بالدول النامية يترتب عليه بعض الأعباء التى تتحملها تلك الدول . من أهمها ما تحوله تلك الاستثمارات إلى الدول الأم من دخول وعوائد

مختلفة يتمثل أهمها فى الأرباح المحولة للخارج والمدفوعات الفنية الأخرى مقابل رسوم التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية .

والعبء الرئيسى الذى قد ينشأ من تواجد الاستثمارات المباشرة فى الدول النامية إنما يتمثل فيما تقوم به تلك الاستثمارات من تحويل جانب كبير من أرباحها للخارج ، ونظراً لضخامة حجم الأرباح التى تحققها تلك الاستثمارات فى الدول النامية ، فإن ذلك يترتب عليه فى الأجل الطويل عملية نقل عكسى من الدول النامية (المصنعة) إلى الدول المتقدمة (الأم) .

وبالإضافة إلى ذلك فهناك أعباء أخرى قد تترتب على الاستثمارات المباشرة بخلاف تحويلات الأرباح للخارج ، منها على سبيل المثال الفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات خدمة التكنولوجيا مثل رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والخدمات الفنية ، وكل ذلك يزاول بلا شك تأثيراً سلبياً على موازين المدفوعات بالدول النامية .

ويلاحظ أن الاختلاف الأساسى فى الأعباء المترتبة على استخدام الاستثمارات المباشرة ، إنما يعزى إلى أن المبالغ التى تخصص لخدمة أعباء القروض الأجنبية إنما تتحدد بشكل تعاقدى وثابت بين البلد المدين والبلد المقرض ، ويجب أن تسدد تلك المبالغ سواء أدى القرض المستخدم إلى زيادة الموارد الإنتاجية للبلد المدين أم لا . أما الأعباء المترتبة على الاستثمارات المباشرة والتى تتمثل فى تحويلات الأرباح ورسوم التكنولوجيا فإنها غير ثابتة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج الاقتصادية المترتبة على النشاط الإقتصادى للمشروعات الأجنبية داخل الدول النامية ، بمعنى أنه إذا حققت تلك المشروعات نجاحاً ترتب عليه تحقيق أرباح فإنها تستطيع حينئذ تحويل نسبة من هذه الأرباح للخارج وفقاً للشروط المتفق عليها .

وبمقارنة أشكال التمويل الأجنبي للتنمية نجد أن القروض الأجنبية تترتب عليها مشاكل عديدة من أهمها مشكلة خدمة الديون الخارجية . كما أن الاستثمارات المباشرة يترتب عليها بعض الآثار الاقتصادية الضارة ، حيث لوحظ أن معدل انسياب أرباح هذه الاستثمارات للخارج يفوق فى كثير من الأحيان معدل انسياب قيمة تلك الاستثمارات للداخل ، مما يعنى وجود نوع من الانتقال العكسى للموارد المالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة

نستنتج مما سبق أن التمويل الأجنبى للتنمية هو شر لابد منه ، وأنه لا يوجد شكل مناسب تماماً من أشكال التمويل الأجنبى للتنمية حيث أن لكل شكل من هذه الأشكال مزاياه وعيوبه .



محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة 3

الفصل الأول **مقدمة فى الحسابات القومية وتوازن الدخل القومى** ... 5

قياس الناتج القومى الإجمالى (GNP) 8

مفهوم توازن الدخل القومى 22

الفصل الثانى : **أهم محددات الطلب الكلى** .. 31

دالة الاستهلاك .. 33

دالة الاستثمار 64

- أنواع الاستثمار 64

- محددات الاستثمار 67

- قرارات الاستثمار 68

- الكفاءة الحدية لرأس المال 72

الفصل الثالث : **توازن الدخل القومى ومفهوم المضاعف** 81

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى 83

مفهوم المضاعف 95

الفجوات التضخمية والانكماشية 110

الفصل الرابع **النقود والبنوك وأسواق المال** ... 113

تعريف النقود 116

الصفحة

وظائف النقود 116
خصائص النقود 118
أنواع النقود 119
البنوك 122
أسواق المال 129
الفصل الخامس : **السياسات النقدية والمالية** 135
أهم أدوات السياسة النقدية 137
– سياسة تغيير سعر الخصم 137
– سياسة السوق المفتوحة 138
– سياسة تغيير حجم الإحتياطيات النقدية 139
السياسة المالية 140
– مفهوم السياسة المالية عند الكلاسيك 140
– مفهوم السياسة المالية عند الكنزيين 142
– أهداف السياسة المالية 148
الفصل السادس : **التضخم والبطالة** 151
التضخم 155
– التعريف 155
– أسباب التضخم 159
– منحنى فيلييس 167
البطالة 172
– الإطار النظرى لمفهوم البطالة 172

الصفحة	
176	أنواع البطالة
181	الفصل السابع **نموذج التوازن الكلى (نموذج IS/LM)**
184	سوق الإنتاج ومنحنى IS
193	السوق النقدى ومنحنى LM
208	السياسات المالية والنقدية ونموذج (IS/LM)
231	الفصل الثامن **الطلب الكلى والعرض الكلى والسياسات الاقتصادية**
233	اشتقاق منحنى الطلب الكلى
237	اشتقاق منحنى العرض الكلى
244	الجمع بين الطلب الكلى والعرض الكلى
246	أثار السياسات النقدية
250	أثار السياسات المالية
253	الخلاصة
255	الفصل التاسع **التجارة الدولية**
257	مفهوم ونظريات التجارة الدولية
271	ميزان المدفوعات
275	سعر الصرف
281	الفصل العاشر **التنمية الاقتصادية**
284	إستراتيجيات التنمية
286	تمويل التنمية الاقتصادية